



الموضوع:

فعالية السياسة المالية في تحقيق الإصلاح الإقتصادي

- دراسة حالة الجزائر - 2014/2000.

مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية
تخصص: إقتصاديات المالية والبنوك

تحت إشراف الأستاذة:
أوكيل حميدة

من إعداد الطلبة:
- سيلام حمزة.
- ولدبزيو فاتح.

لجنة المناقشة:

رئيسا.
مشرفا.
ممتحنا.

- الأستاذة جاودي حورية
- الأستاذة أوكيل حميدة
- الأستاذ بصيري محفوظ

إلى

إلى روح أبي الطاهرة

إلى والدي العزيزة أطل الله في عمرها .

إلى أخي وصديقي وزميلي وحبيبي أخي الأكبر حسان .

إلى كل أفراد العائلة : عبد النور ، ذهبية ، جميلة ، حفيظة ، ليلى ، بهجة ، دليلة ،

تسعديت

إلى الكتوثة الصغيرة رحمة ، وإلى جميع أبناء إخوتي وأخواتي .

إلى صديقي وأخي في الدرج فاطم الذي قاسمني إنجاز هذه المذكرة .

إلى جميع أساتذتي المحترمين .

إلى جميع أصدقائي وزملائي في الدراسة .

إلى كل هؤلاء جميعاً أهدي حصاد جهدي وثمرتي عملي .

حمزة

شكر

إلى من قال الله في حقهما

(...ولا تقل لهما أف ولا تنهرهما وقل لهما قولا كريما...)

إلى روح أبي الطاهرة رحمه الله وأسكنه فسيح جنانه.

إلى أمي الغالية أطال الله في عمرها وأعطاهها الصحة والعافية.

إلى التي كانت في ضمير الغيب وأصبحت اليوم في عالم الشهادة نصف حياتي وقاسمتني هموم إنجاز هذا العمل - زوجتي العزيزة و الغالية حفظها الله ورعاها -.

إلى كل أفراد العائلة الكريمة صغيروهم وكبيرهم ، قريبيهم وبعيدهم وخاصة اللبوة فتيحة ، وإلا كل أفراد عائلة الزوجة الكريمة.

إلى الذي قاسمني هذا العمل الأخ والصديق سيلام حمزة.

إلى جميع الأصدقاء خاصة حمزة ، صالح ، فريد ، لخضر، هشام ، عبد الرزاق ، أسامة ، محمود

إلى أصدقاء العمل وخاصة مراد، مصطفى ، سليمان ، فاتح.

إلى جميع اساتذتي المحترمين من الإبتدائي إلى الجامعة .

إلى كل هؤلاء أهدي ثمار هذا البحث.

العبد الضعيف إلى الله فاتح

شكر

"لئن شكرتم لأزيدنكم"

سورة إبراهيم الآية 7.

نتقدم بجزيل شكرنا وتقديرنا لأستاذتنا الفاضلة والمحترمة :

أوكيل حميدة التي تفضلت بإشرافها على إنجاز مذكرتنا ، بالرغم من انشغالاتها الكثيرة . إضافة إلى نصائحها وتوجيهاتها القيمة التي كانت دعماً ودفعاً لنا إلى الأمام جزاها الله عنا خير جزاء.

كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ فراح رشيد والأستاذة علام عثمان بتوجيهاتهم ، وإلى كل من ساهم بصفة مباشرة أو غيرهما في إنجاز هذه

المذكرة .

فهرس المحتويات

الإهداء.

كلمة شكر.

فهرس المحتويات.

قائمة الجداول .

قائمة الأشكال.

مقدمة أ-د

الفصل الأول

الإطار النظري للسياسة المالية

2.....	تمهيد.....
3.....	المبحث الأول:عموميات عن السياسة المالية.....
3.....	المطلب الأول : تعريف السياسة المالية.....
5.....	المطلب الثاني:أهداف السياسة المالية.....
7.....	المطلب الثالث: السياسة المالية حسب منظور المدارس الاقتصادية.....
13.....	المبحث الثاني:أدوات السياسة المالية.....
13.....	المطلب الأول :النفقات العامة.....
18.....	المطلب الثاني : الإيرادات العامة.....
21.....	المطلب الثالث : الموازنة العامة.....
24.....	المبحث الثالث : السياسة المالية في الدول المتقدمة والدول النامية.....
24.....	المطلب الأول : السياسة المالية في الدول المتقدمة.....
26.....	المطلب الثاني: السياسة المالية في الدول النامية.....
30.....	خلاصة.....

الفصل الثاني

الإطار النظري للإصلاح الاقتصادي

- 32.....تمهيد
- 33.....المبحث الأول:عموميات عن الاصلاح الاقتصادي
- 33.....المطلب الأول : تعريف الإصلاح الاقتصادي
- 33.....المطلب الثاني : أهداف الإصلاح الاقتصادي
- 35.....المطلب الثالث : الإصلاح الاقتصادي حسب منظور المدارس الاقتصادية
- 41.....المبحث الثاني : واقع إقتصاديات الدول النامية ومبررات الإصلاح الاقتصادي
- 41.....المطلب الأول :الأوضاع الاقتصادية في الدول النامية خلال عقدي السبعينات والثمانينات
- 42.....المطلب الثاني : العوامل التي أسهمت في تدهور اقتصاديات الدول النامية
- 48.....المطلب الثالث : أنواع سياسات برنامج الاصلاح الاقتصادي المطبقة في الدول النامية
- 50.....المبحث الثالث:برنامج الاصلاح الاقتصادي و صندوق النقد الدولي
- 50.....المطلب الأول :برامج الاصلاحات الاقتصادية من قبل صندوق النقد الدولي
- المطلب الثاني : أسباب اتجاه الدول النامية نحو تطبيق برامج الاصلاح الاقتصادي المدعومة من قبل صندوق الدولي
- 60.....
- 62.....المطلب الثالث: الاثار العامة للإصلاح الاقتصادي في البلدان النامية
- 67.....خلاصة

الفصل الثالث

فعالية السياسة المالية في تحقيق الإصلاح الاقتصادي-دراسة حالة الجزائر-

2010-2000

- 69.....تمهيد
- 70.....المبحث الاول : تطور المالية العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2014
- 70.....المطلب الاول : تحليل الإيرادات العامة
- 73.....المطلب الثاني : تحليل النفقات العامة

77.....	المبحث الثاني : أثر السياسة المالية على المتغيرات الحقيقية الكلية خلال الفترة 2000-2010.....
77.....	المطلب الاول : تطور معدلات النمو الاقتصادي.....
79.....	المطلب الثاني : تحليل معدلات البطالة ومعدل التشغيل.....
81.....	المطلب الثالث : تحليل معدل التضخم.....
83.....	المبحث الثالث : البرامج التنموية التي اعتمدها الجزائر خلال فترة (2001-2014) و نتائجها.....
83.....	المطلب الأول: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) و نتائجه.....
86.....	المطلب الثاني : برنامج سياسة النمو (2005-2009) و نتائجه.....
91.....	المطلب الثالث: برنامج التنمية الخماسي (2009-2014).....
93.....	خلاصة.....
95.....	خاتمة.....
98.....	قائمة المراجع.....

قائمة الجداول

الصفحة	اسم الجدول	الرقم
70	تطور الإيراد العام ما بين 2000-2010.	01
71	مصادر الإيرادات العامة 2000-2010	02
72	مصادر الجباية العادية	03
74	تطور النفقات العامة 2000-2010	04
76	نفقات الاستثمار الاجمالية وتوزيعها على أهم القطاعات 2000-2010.	05
77	تطور معدلات النمو الاقتصادي داخا وخارج قطاع المحروقات	06
78	تطور القيم المضافة للقطاعات في الناتج المحلي الاجمالي	07
79	تطور معدلات البطالة	08
80	توزيع مناصب الشغل حسب قطاعات النشاط سنة 2003	09
81	تطور الفئة النشطة والبطالة للفترة 2004-2009	10
81	توزيع الفئة العاملة حسب القطاعات لسنة 2009	11
82	تطور معدلات التضخم	12
84	برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة (2001-2004)	13
84	أهم المؤشرات الاقتصادية المسجلة خلال فترة تنفيذ سياسة الإنعاش	14
86	أهم المؤشرات الاجتماعية خلال الفترة 2000-2004	15
86	نسبة النفقات الصحية المدروسة بالنسبة للناتج الداخلي الخام	16
87	البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي للفترة (2005-2009)	17
89	تطور الاحتياطي النقدي	18
89	مناصب الشغل المستحدثة خلال الفترة 2005-2009	19
90	تطورات هياكل الصحة العمومية	20
90	تطور الانجازات المادية لقطاع التربية	21
92	الأغلفة المالية لبعض القطاعات ذات الصلة بالتنمية البشرية	22

قائمة الأشكال

الصفحة	اسم الشكل	الرقم
71	تطور مصادر الإيرادات العامة 2010-2000	01
72	تطور مصادر الجباية العادية	02
74	تطور نفقات التسيير ونفقات التجهيز للفترة الممتدة 2010-2000	03
79	تطور معدلات البطالة خلال المدة 2010-2001	04
88	تطور الدين الخارجي مليون \$.	05

واجهت الدول النامية أزمة إقتصادية حادة أدت إلى تزايد نطاق الاختلالات الداخلية والخارجية بشكل أصبح يهدد قدرتها على إنجاز أهداف التنمية الإقتصادية والإجتماعية المنشودة ، وترجع أسباب هذه الأزمة إلى فترة السبعينات عقب الأزمة الهيكلية التي عمت الإقتصاد الرأسمالي العالمي ، والتي من مظاهرها إنحيار أسواق النقد العالمية وإزدياد حدة علاقات الصراع والنمو الغير متكافئ للقوى الرأسمالية الكبرى إضافة إلى إنتشار العديد من الظواهر منها : ظاهرة الركود التضخمي، تباطؤ معدلات النمو الإقتصادي في الدول المتقدمة أيضا وظهور أزمة الطاقة عقب صدمتي البترول الأولى والثانية.

ولمواجهة هذه الاختلالات والمشاكل كان لابد للدول النامية تبني سياسات الإصلاح الإقتصادي التي كان ينادي بها صندوق النقد الدولي للنهوض بإقتصاديات هذه الدول والمتمثلة في برامج التثبيت الإقتصادي والتعديل الهيكلي، ولقد إحتلت السياسة المالية المكانة الهامة بين مختلف السياسات الإقتصادية ، وقد حاول الإقتصاديون على إختلاف مذاهبهم إيجاد الحلول والتخلص من المشاكل الإقتصادية التي عرقلت الإستقرار الإقتصادي لهذه الدول ومن أبرز هذه المدارس المدرسة الكينزية بزعمارة " جون مينارد كينز " الذي إعتبر السياسة المالية أداة أكثر فعالية من النقدية في مواجهة الإختلالات الإقتصادية وذلك بفضل أدواتها المتعددة التي تعد من أهم أدوات الإدارة الإقتصادية في تحقيق التنمية الإقتصادية والقضاء على المشاكل التي تعوق الإستقرار الإقتصادي ،فبالإضافة إلى الآثار التوزيعية والتخصيبية لأدوات السياسة المالية توجد آثار إستقرارية تتمثل في دور الإنفاق الحكومي والضرائب في التأثير على الطلب الكلي ، ومن ثم على المتغيرات الإقتصادية الكلية . والجزائر مثل بقية الدول النامية قامت بالتوسع في إستخدام أدوات السياسة المالية في إطار ماتسمح به التشريعات المختلفة لوزارة المالية بسياساتها الإنفاقية والإيرادية بهدف تحقيق أهداف السياسة الإقتصادية للبلاد ، ومن هنا تظهر أهمية دراسة السياسة المالية المطبقة في الجزائر ومدى مساهمتها في تحقيق الإصلاح الإقتصادي خلال الفترة محل الدراسة 2000-2010 وذلك للمساهمة في بناء سيناريوهات السياسة المالية الناجحة في المستقبل .
ومما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية : **مامدى فعالية السياسة المالية في الجزائر في تحقيق الإصلاح الإقتصادي ؟**
وللإجابة على هذه الإشكالية يمكننا طرح أسئلة فرعية نحاول الإجابة عليها من خلال هذا البحث :

- ماهي الأهداف المرجوة من تطبيق السياسة المالية ؟
- ماهو جوهر الإختلاف في السياسة المالية للدول المتخلفة والدول المتقدمة ؟
- ماهي منطلقات ودعائم الإصلاح الإقتصادي ؟
- ماهي الإختلالات الإقتصادية والمالية التي تعاني منها الدول النامية ؟

- ماهي مساهمات السياسة المالية في الجزائر في تحقيق الإصلاح الاقتصادي ؟
 - الفرضيات :** للإجابة على إشكالية البحث والوصول على الأهداف المحددة له توجب علينا وضع الفرضيات التالية :
 - تماثل السياسة المالية في كل من الدول المتقدمة والنامية .
 - من دعائم نجاح الإصلاح الاقتصادي إتساع حجم النفقات .
 - ساهمت السياسة المالية المنتهجة من طرف الجزائر ولو بشكل نسبي في تحقيق الإصلاح الاقتصادي.
- تحديد إطار الدراسة :

تختلف الاوضاع الاقتصادية من دولة إلى أخرى حسب النظم الاقتصادية والسياسية السائدة في كل دولة ، ومنه لايمكن أن نقدم دراسة واحدة تكون صالحة لكل النظم ، وعليه إرتأينا أن تكون الدراسة التطبيقية على الجزائر ، أما فيما يخص الإطار الزمني (فترة الدراسة) تمتد فترة الدراسة لتشمل الفترة 2000-2010 وهي بهذه تحتوي فترة البرامج التنموية التي عاشتها الجزائر .

أهمية البحث :

تبرز أهمية إختيار هذا الموضوع في التعرف على طبيعة السياسة المالية ومدى فعاليتها في علاج المشاكل والإختلالات الاقتصادية خاصة وأن الجزائر من بين الدول النامية التي إتبعت سياسات الإصلاح الاقتصادي ، ولأن السياسة المالية تستمد أهميتها من أدواتها فالنفقات تخلق أفاقا واسعة لتحريك النشاط الاقتصادي ، أما الإيرادات تعتبر وسيلة مهمة لتوفير الموارد المالية بالإضافة إلى أن الموازنة العمومية أصبحت تمثل إحدى المؤشرات الأساسية وذات دور هام في توجيه مسار النشاط الاقتصادي.

أهداف البحث :

تهدف من خلال هذا البحث الوصول إلى النقاط التالية :

- معرفة آليات ومعايير عمل السياسة المالية في علاج الإختلالات الاقتصادية والمالية .
- إبراز الإختلالات الاقتصادية والمالية السائدة في الدول النامية والتعرف على الحلول المقترحة من طرف الهيئات الدولية.
- معرفة مسار السياسة المالية في الجزائر وأهم الإصلاحات الاقتصادية والآثار الناجمة عن تطبيق البرامج التنموية على المستويين الاقتصادي والاجتماعي .

الصعوبات :

أهم الصعوبات التي واجهتنا خلال مرحلة إعداد البحث تمثلت بشكل خاص في التضارب الواضح في المعطيات والإحصائيات .

المنهج والأدوات المستخدمة في البحث :

نظرا لطبيعة الموضوع المتعلق بالسياسة المالية ودورها في تحقيق الإصلاح الإقتصادي في الدول النامية عامة والجزائر بصفة خاصة ، فقد تطلب البحث إستخدام الادوات التالية :

- تطور الفكر الإقتصادي عبر مختلف المدارس الإقتصادية.
- مواضيع الإقتصاد الكلي.
- المواضيع المتعلقة بالسياسة المالية والإصلاح الإقتصادي.
- التقارير ، الإحصائيات ، الجريدة الرسمية

أما المنهج المستخدم في البحث فقد إستخدمنا المنهج الوصفي والتحليلي حسب ماتطلبه الدراسة .

ففيما يتعلق بالمنهج الوصفي كان إستخدامنا من خلال عرض الإقتصاد الجزائري ،ومن خلال التطرق إلى المدارس الإقتصادية المختلفة في السياسة المالية والإصلاح الإقتصادي .

المنهج التحليلي من خلال التطرق إلى تحليل جداول تطور النفقات والايادات وكذا تطور معدلات النمو الإقتصادي والبطالة ، أيضا يظهر هذا المنهج من خلال تحليلنا لبرامج الاصلاحات المدعومة من طرف المؤسسات المالية الدولية .

خطة البحث:

حتى تتمكن من الإجابة على إشكالية البحث والأسئلة المطروحة ، تحليل أبعادها ومحاولة إثبات صحة الفرضيات أونفيها فقد تم دراسة الموضوع في ثلاث فصول سبقتهم مقدمة عامة .

الفصل الاول جاء تحت عنوان الاطار النظري للسياسة المالية تطرقنا من خلاله إلى ماهية السياسة المالية وأهدافها وتطور السياسة المالية عبر مختلف المدارس الاقتصادية هذا في المبحث الأول ، أما المبحث الثاني فقد تضمن أدوات السياسة المالية ، والمبحث الثالث تضمن السياسة المالية في كل من الدول النامية والدول المتقدمة .

الفصل الثاني والذي كان تحت عنوان الإطار النظري للإصلاح الإقتصادي فقد تناولنا في المبحث الأول مفاهيم حول الإصلاح الإقتصادي وأهم أهدافه وكذا تطور الاصلاح الاقتصادي عبر مختلف المدارس الاقتصادية، أما المبحث الثاني

فقد تطرقنا إلى واقع إقتصاديات الدول النامية ومبررات الاصلاح الإقتصادي ، ويأتي المبحث الثالث لنقدم فيه وصفة عن برامج الاصلاحات الاقتصادية المدعومة من طرف صندوق النقد الدولي .

الفصل الثالث وهو الجزء التطبيقي والمعنون بفعالية السياسة المالية في تحقيق الإصلاح الإقتصادي حيث قسم إلى ثلاث مباحث حيث تناولنا في المبحث الأول تطور المالية العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2010 ، أما المبحث الثاني فتطرقنا إلى أثر السياسة المالية على المتغيرات الحقيقية الكلية والمتمثلة في النمو الإقتصادي وكذا البطالة والتشغيل ومستوى الأسعار والتضخم ، وفي المبحث الثالث عرضنا البرامج التنموية التي تبنتها الجزائر خلال الفترة 2001-2014 والمتمثلة في برنامج الإنعاش الإقتصادي ، ثم برامج دعم النمو الإقتصادي وأخيرا برنامج التنمية الخماسي .

وأتمنا بحثنا في الأخير بخاتمة عامة فقمنا بإختبار الفرضيات وإستخلاص النتائج المتوصل إليها إضافة إلى توصيات البحث.

تمهيد:

للسياسة المالية موقعها ما بين السياسات الاخرى نظرا لمساهمتها الفعالة في تحقيق الاهداف الاقتصادية الوطنية إذ أن تأثيرها يكون على معظم الجوانب الاقتصادية والاجتماعية قصد تحقيق مستوى أعلى من الدخل الوطني من جهة والحد من انتشار التضخم والكساد والبطالة من جهة ، ومن جهة أخرى جعل منها احدى الدعائم الاساسية التي تقوم عليها الادارة الاقتصادية في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء ، و بناء على كل هذا إرتأينا ان نقسم الفصل

الاول إلى ثلاث مباحث كما يلي :

المبحث الاول :عموميات عن السياسة المالية .

المبحث الثاني : أدوات السياسة المالية .

المبحث الثالث : السياسة المالية في الدول المتقدمة والدول النامية .

المبحث الاول: عموميات عن السياسة المالية .

السياسة المالية تاريخيا مشتقة من كلمة فرنسية -FISC- وتعني بيت المال او الخزانة وعلى ذلك فإن المصطلح كان يجب أن يكون مرادفا لمصطلح المالية العامة كما هو الحال في اللغة الانجليزية أين يجمع بين الايراد الحكومي والنفقات وسياسات الدين¹، كما أن لفظ "السياسة" في اللغة العربية قد يستخدم ليعني برنامج العمل في مجال معين ، فنقول السياسة الاسكانية أو السياسة المالية أو السياسة الانمائية وهكذا حيث أن التفرقة الموجودة في اللغة الانجليزية POLICYET POLITICE ليس لها مقابل في اللغة العربية ، فلفظ POLITIQUE في اللغة الفرنسية ذات مدلول شامل يعادل مفهومها لفظ السياسة في اللغة العربية إلا إذا أردف في اللغة العربية أو الفرنسية بصفة تدل على المعنى المراد.

المطلب الاول: تعريف السياسة المالية: للسياسة المالية عدة تعاريف حسب وجهات نظر المفكرين و الإقتصاديين

ندرج منها :

التعريف الأول: تعرف " بأنها ذلك الجزء من سياسة الدولة الذي يتعلق بتحقيق إيرادات الدولة عن طريق الضرائب وغيرها من الوسائل وكذلك بتقرير مستوى ونمط إنفاق هذه الإيرادات ، ثم إن الحكومة عن طريق هذه السياسة تستطيع أن تؤثر على مستوى الطلب الكلي في الدولة وبالتالي على مستوى النشاط الإقتصادي"²، ويرى البعض أن الدول الحديثة أصبحت تعطي إهتماما كبيرا لإستخدام السياسة المالية في ضبط مستوى النشاط الاقتصادي والمحافظة على إستقراره ومنع التقلبات التي تطرأ عليه من وقت لأخر والتي إن تركت تعمل بحرية تؤدي إلى أزمات حادة تسود فيها بطالة العمال وتوقف الآلات عن العمل، وكذا لإرتفاع موجات تضخمية في الأسعار ، ثم إن هذه التقلبات الدورية عانت منها المجتمعات كثيرا في الثلاثينات .

نلاحظ من هذا التعريف أنه يحصر السياسة المالية في جانب الإيرادات فقط ثم يبين غاية السياسة المالية بوسيلتها عند تحقيق الإيرادات عن طريق الضرائب وهذا يعتبر قصورا في التعريف، وذلك عند حصره للسياسة المالية بمجرد تحقيق الإيرادات عن طريق أداة واحدة والمتمثلة في الضرائب وتأثير هذه الأخيرة على مستوى الطلب الكلي والنشاط الإقتصادي بصفة عامة .

التعريف الثاني: تعرف السياسة المالية كذلك " بأنها عبارة عن دراسة تحليلية للنشاط المالي للقطاع العام وما يستتبع هذا النشاط من آثار بالنسبة لمختلف قطاعات الاقتصاد الوطني ، وهي تتضمن فيما تتضمنه تكييفا كميًا لحجم الإنفاق العام والإيرادات العامة وكذا تكييفا نوعيا لأوجه هذا الإنفاق ومصادر هذه الإيرادات بغية تحقيق أهداف معينة في طبيعتها

¹ عطية عبد الواحد ، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية ، دار النهضة العربية ، الطبعة الثانية ، القاهرة مصر 1993 ، ص 17.

² عبد العزيز فهمي هيكمل، موسوعة المصطلحات العربية، دار النهضة العربية، القاهرة مصر، 1980، ص 323 .

النهوض بالاقتصاد الوطني ودفع عجلة التنمية، وإشاعة الإستقرار وذلك من خلال تقريب بين طبقات المجتمع وإتاحة تكافؤ الفرص وجمهور المواطنين"¹.

إن هذا التعريف يعتبر أكثر وضوحاً من التعريف السابق لأنه ينطوي على كل الجوانب التي تتعلق بالسياسة المالية ، ونستطيع أن نستخلص من التعريف النقاط التالية :

- الدراسة التحليلية للنشاط المالي للقطاع العام .
- النظر في آثار هذا النشاط على قطاعات الإقتصاد الوطني .
- التكليف الكمي لحجم الإنفاق العام والإيرادات العامة .
- التكليف النوعي لحجم الإنفاق العام والإيرادات العامة .
- ضرورة البحث في تحقيق الأهداف قصد النهوض بالإقتصاد الوطني .
- الوصول إلى التقريب بين طبقات المجتمع وذلك بمنح تكافؤ الفرص بين أفراد المجتمع قصد تحقيق الغنى ، ونستنتج من هذا التعريف أن السياسة المالية هي دراسة جميع النشاطات المالية للدولة وما ينجر عن ذلك من آثار وهي مرتبطة كذلك بالمجهودات المبذولة من طرف الدولة للتسيير الأمثل للإيرادات والنفقات العامة من أجل الرفع من مستويات النشاط الإقتصادي وتحقيق الإستقرار .

التعريف الثالث: تعرف بأنها" تعبر عن البرنامج الذي تخططه الدولة عن عمد مستخدمة فيه مصادرها الإيرادية وبرامجها الإنفاقية لإحداث آثار مرغوبة وتجنب الآثار الغير مرغوبة على كافة متغيرات النشاط الإقتصادي والإجتماعي والسياسي تحقيقاً لأهداف المجتمع"².

نستخلص من التعريف النقاط التالية :

- لخص السياسة المالية التي تضعها الحكومة على مدار السنة وفق المتغيرات الإقتصادية الفاعلة بالبرنامج وهو ما يضمن عليها من الستاتيكية في المرونة والتفاعل مع الواقع .
- اشارة التعريف إلى وسائل السياسة المالية بالمصادر التي توجه وفق برنامج مضبوط يصب بعناية في قوالب إنفاقية .
- الخلوص في النهاية إلى ضرورة القبول بمستوى واقع التنمية الأثار المرغوبة وتجنب الأثار الغير مرغوبة دون ذكر الكيفيات .

¹ عبد المنعم فوزي ، المالية العامة والسياسات المالية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، طبعة رابعة ، بيروت لبنان 1992،ص12 .

² حامد عبد المجيد دراز ،السياسات المالية ،بدون دار نشر ، الاسكندرية مصر ، 1999 ،ص15.

من خلال ماتقدم من تعاريف التي جاءت في تعريف السياسة المالية ودون أن ننسى تعريف رائد فكرة التدخلية في القرن الماضي جوهن كينز الذي وجدنا في الموسوعة العلمية كالاتي:

¹Tout les décisions concernant les recette et les dépenses publiques constituent la politique financière.

نخلص الى المقاربة التالية قصد تحديد تعريف نراه مناسباً للسياسة المالية " السياسة المالية نقصد بها تلك القرارات الراشدة التي تتخذها الحكومة في بداية السنة المالية والمتبلورة في برنامج تضعه عن عمد ، مستخدمة في ذلك مصادرها الإيرادية قصد تحقيق أهداف مرغوبة وتجنب أثار غير مرغوبة "

1-نقصد بالقرارات الرشيدة هو الابتعاد الكلي عن الإرتجال الذي جعلنا طيلة 50 سنة استقلال نتراوح أمكتنا هذا إن لم نقل أننا تدهورنا.

2-ذكرنا لفظ الحكومة ولم نذكر لفظ الدولة ذلك لأن الحكومات وفي كل أقطار العالم هي التي تضع السياسات التي تعرض على البرلمان من أجل المصادقة أو رفضها ولا يمكن الخروج عن هذا الإطار إلا في حالة الإفلاس الإقتصادي للدول ، أين تلجأ هذه الأخيرة إلا الإستعانة بالمنظمات الدولية كصندوق النقد الدولي حيث تعلن الدولة المفلسة عن فشلها في التسيير في رسالة تسمى "رسالة حسن النوايا" وهو ما يخول للهيئة المستلاذ بها أن تملئ شروطها.

3-نقصد بالأهداف المرغوبة هي التحكم في التضخم وضبطه ومن ثم تحقيق الإستقرار الإقتصادي.

المطلب الثاني: أهداف السياسة المالية :

من مجمل التعاريف السابقة يمكن القول أن السياسة المالية هي جزء هام من السياسة الاقتصادية ، وعليه ينبغي الوقوف على أهم الاهداف السياسية الاقتصادية قبل التعرض إلى أبرز أغراض السياسة المالية ومن أهم أهداف السياسة الاقتصادية نجد ²:

- 1- **النمو الاقتصادي** : ويعرف بالزيادات المستمرة في القدرات الانتاجية للوطن بمعدل أكبر من معدل زيادة السكان
- 2- **الاستخدام الكامل** : ونعني به قدرة الاقتصاد على تشغيل جميع الطاقات والموارد المتاحة وخاصة توفير مناصب العمل لأفراد المجتمع .
- 3- **استقرار الاسعار** : بحيث أن زيادتها تؤدي إلى إنتشار الظاهرة التضخمية والتي ينجم عنها تدهور مستوى المعيشة للأفراد، أما حالة الانخفاض في الاسعار فتؤدي إلى حالة الانكماش لذا تعد حالة الاستقرار التام للأسعار أي الحالة المثلى.

¹Encyclopedia universal france droit de propriete intellectuel et industrielle reserver 1995.p35.

² حامد عبد المجيد دراز ، مرجع سبق ذكره ، ص 18.

4- توزيع المداخيل : ومعناه توزيع الناتج الوطني بشكل منصف (العدالة الاجتماعية) بحسب مساهمة كل فرد في عملية الانتاج.

5- التوازن في ميزان المدفوعات : نقصد به التوازن بين رؤوس الأموال والميزان التجاري.

أما الاهداف التي تتعلق بالسياسة المالية فإنها تتمحور أساسا فيما يلي :

أ- التنمية الاقتصادية.

التنمية عنصر اساسي للنمو إلا أنه لا يكفي وحده لضمان تحقيقها لان النمو يعبر عنه بالزيادة الاجمالية في إنتاج السلع والخدمات بمعدلات أسرع من السكان (تغيير في حجم الاقتصاد)، بينما التنمية تعني التركيز ليس فقط على حجمه بل و أيضا التغيرات في هيكله .

إن أهمية المبالغ المعدة للاستعمال في موازنة الدولة وتعدد أوجه إنفاقها وكذا تنوع طرق اقتطاعها كل ذلك أدى إلى جعلها اداة في خدمة التنمية الاقتصادية ففيما يخص النفقات يتوجب على الدولة أن تجعل استعمالها منتجا ، بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، أي أن تساهم النفقات التي تجريها الدولة في إعادة تكوين الدخل الوطني ورأس المال المقتطع.

أما فيما يخص الإيرادات يجب أن تتأكد الدولة من إنتاجيتها ، بمعنى أن تتكون من الدخل والثروة اللذين غذتهما النفقات ، وأن يعطى كتلة من الإيرادات ولاكن دون أن تسيء إلى الإنتاج الوطني لكن يجب كذلك أن يكون النهج المتبع في الاقتطاع الذي يسيء إلى تكوين رأس المال أو تنمية الانتاج.

ب-تسوية التوازن الاقتصادي.

بإمكان السياسة المالية أن تؤدي مساعدة فعالة لتسوية الاوضاع الاقتصادية فهي تعوض اللاتوازن الاقتصادي الراهن بتوازن في الموازنة، فعندما تظهر بوادر الانحطاط تلجأ السلطة إلى إستثمارات عامة للتخفيف من حدة الوضع فيؤدي الاستثمار إلى تنمية الانتاج الذي تكون المبادرة الفردية عاجزة عنه ،أما في فترات الازدهار فتحد السلطة من الاستثمار العام ،بإمكان السياسة المالية أيضا أن تؤدي مساعدة مجدية لتسوية الاوضاع الاقتصادية ، إلا أنها تعوض لوقف الارتفاع الذي يمكن أن تؤدي إليه الاستثمارات الخاصة الغير رشيدة .

ومن هذا تنشأ نظرية الموازنة الدورية التي يقوم توازنها ليس خلال سنة معينة بل خلال دورة معينة ، إن مثل

هذه الموازنة أصبح يوصى بها من طرف أغلب العلماء والمؤلفين الذين تبنوا أفكار "كينز" حول دور إدارة

الاستثمارات العامة هي أداة تصحيحية لإختلافات الاستثمار الخاص ، وتحصل بهذا أعلى حد أدنى من الاستقرار

والأمان الاقتصاديين وتجدد الاشارة أنه من بين النتائج الوخيمة لاختلافات الاستثمار الخاص نجد الارتفاع

الفاحش في مستوى الاسعار ، وهنا تظهر أهمية السياسة المالية في معالجة مثل هذه الحالة.

ج- تحقيق العدالة الضريبية¹.

لعل واجب الدولة في تحقيق العجالة الاجتماعية يتضمن في جوهره تحقيق العدالة الضريبية ذلك لان العدالة الشاملة التي تسيطر على علاقات التبادل الخاصة تفسح المجال امام العدالة التوزيعية التي تهدف الى اعطاء كل فرد في المجتمع حقه من الحاجات الضرورية، ذلك لان الدولة تلعب دور المعدل فبالعملية التدخلية فهي تقتطع من الافراد حقوقا مقابل خدمات تؤديها اليهم في دورة الحياة، فالدولة تفرض على جمهور المواطنين الذين يتمتعون بسكنات اجتماعية(ملك عين، كراء اجتماعي) ضريبة سنوية تسمى بضريبة العقار، وهذا الحق المقتطع من المواطن ليس تعسفا من طرف الدولة، بل هو مقابل الخدمات التي تقدمها الدولة للمجتمع المتمثلة في مجانية التعليم والتطبيب ورمي القمامات.....الخ.

المطلب الثالث: السياسة المالية حسب منظور المدارس الاقتصادية:

بعد التعرف على ماهية السياسة المالية و اهدافها ، سوف نتطرق في هذا المطلب إلى السياسة المالية عند أهم المدارس الاقتصادية ، وذلك للتحقق من الجدل المثار حول اختلاف وجهات نظر المدارس الاقتصادية فيما بينها قصد تحديد دور الدولة من جهة والسياسة المالية من جهة أخرى ، بهدف إثراء موضوع البحث بمختلف التطورات للسياسة المالية في الدولة خاصة التطور الاقتصادي الذي يعرفه العالم، و ثم تطورت استخدامات الدولة لصالحياتها ومن بينها السياسة المالية ومن أهم المدارس التي سنتناولها هي :

أ-المدرسة الكلاسيكية والنيوكلاسيكية.

ب-المدرسة الكينزية.

ج-الكينزيون الجدد.

ج-1-نموذج هانسن HANSEN في السياسة المالية.

ج-2-نموذج وانتروب WEINTRAUB في السياسة المالية.

د-السياسة المالية وفق منظور صندوق النقد الدولي.

أ-السياسة المالية عند المدرسة الكلاسيكية والنيوكلاسيكية:عندما نقرأ لأفكار اقتصاديي المدرسة الكلاسيكية

والنيوكلاسيكية أمثال دافيد ريكاردو وجون ستوارت ميل وألفرد مارشال ونظر في آرائهم حول السياسة المالية نجدهم يؤمنون بميل الادخار والاستثمار (I,S) إلى التعادل عن طريق تغيرات سعر الفائدة وعند مستوى التشغيل

¹ فريد الصلح ، السياسة الاقتصادية ، بدون دار نشر ، الطبعة الثانية ، بيروت لبنان ، 1964 ، ص 147.

الكامل، ويرون بأن موارد المجتمع الانساني الطبيعية والفنية سوف تشغل بأقصى كفاية وتوظف توظيفاً كاملاً بصفة مستمرة إذا لم تتدخل الحكومة في الميدان الاقتصادي على وجه الاطلاق.

والمتأمل في فكر المدرستين حسب الاستقراء التاريخي للطرح الفكري للمدرستين ، نجد أن المدرستين قد تبنت المبادئ التالية: فيما يخص السياسة الاقتصادية وذلك وفق الإكراهات والاجتهادية لكل مدرسة ففي البداية تبنت المدرسة الكلاسيكية مبدأ تحديد أوجه الانفاق العام فنزولا على قانون "ساي" للأسواق المعروف بالعبارة الشهيرة "العرض يخلق الطلب".

فلسفة الكلاسيك في هذه المرحلة ترمي الى البحث عن النهاية السعيدة للفرد والمجتمع، وذلك بتوفير الامكانيات لإزدهار القطاع الخاص وذلك بالحيلولة دون تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ، لان أي تدخل من طرف الدولة في النشاط الاقتصادي سيحرم القطاع الخاص من رؤوس الاموال اللازمة لزيادة الانتاج وتنمية الاقتصاد الوطني، إلا ان الفكر الكلاسيكي سرعان ما ادرك ان هناك الحاجات العامة التي من الضروري ان تتدخل الدولة فيها فأوجد الحيز الفكري الى ما يسمى في الفقه الاقتصادي بالأرامل الاربعة وهي الدفاع والأمن الداخلي والعدالة والمرافق العامة. إلا ان هذا التحديد لأوجه الانفاق العام ولا يضمن تحقيق أكثر رفاهية اقتصادية للمجتمع ومن ثم قاعدة ثانية للسياسة المالية تنص هذه الاخيرة ان يكون تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي حيادي وهو ما يسمى بمبدأ حيادية الدولة¹، ومعنى هذا المبدأ ان لا يتأثر القطاع الخاص بالقرارات التي تتخذها الدولة في الشؤون الاقتصادية فإذا ما انفقت الدولة انفاقاً او فرضت ضريبة او تحصيل أي نوع من الايرادات العامة وأثرت هذه الاجراءات على النشاط الاقتصادي للخواص كان هذا التدخل غير حيادي .

ومن اجل تحقيق هذا المبدأ نجد الكلاسيك يصرون على ضرورة مراعاة الاساس الثالث للسياسة المالية ألا وهو مبدأ توازن الميزانية ويقصدون بذلك تحقيق المساواة التامة بين جانبي الانفاق الكلي والإيراد الكلي بميزانية الدولة السنوية هذا من اجل ان يضمن الاقتصاديون مبدأ الحياد المالي ، ويتم هذا الاخير بإجراء تقدير دقيق لأقل حجم ممكن من الانفاق العام على هذه الوجوه للأرامل الاربعة التي سبق تحديدها ، ثم تغطية هذه النفقات بتقدير دقيق لإيرادات الدومين، فإذا لم تكفي أكمل الفارق عن طريق الضرائب بحيث لا يزيد جانب الايرادات العامة ولا ينقص عن جانب النفقات العامة ، كما إعتقد الكلاسيك أن توازن الميزانية سنوي يمكن أن يضمن تحقيق قاعدة الحياد المالي باعتبار أن تدخل الدولة وفقاً لهذه الشروط يقتصر على مجرد تحصيل الاموال من مجموعة من الافراد في المجتمع في صورة ايرادات عامة وتحويلها عن جانب النفقات العامة ، كما إعتقد الكلاسيك أن توازن الميزانية سنوي يمكن أن يضمن تحقيق قاعدة الحياد المالي باعتبار أن تدخل الدولة وفقاً لهذه الشروط يقتصر على مجرد تحصيل الاموال من

¹Gilbert Abraham-frois ,economie politique, économca,7eme édition,2000.p142-143.

مجموعة من الافراد في المجتمع في صورة ايرادات عامة وتحويلها إلى مجموعة أخرى من افراد نفس المجتمع في صورة إنفاق عام ، وقد يقترب هذا التحليل من الصواب إذا افترضنا أن كافة بنود الميزانية العامة مدفوعات تحويلية وأن السلوك الاقتصادي للمجموعتين واحد بمعنى أن عائدات الاستهلاك والادخار واحدة¹.

ب- السياسة المالية عند المدرسة الكينزية :

لعل ثورة المالية العامة التي تحدث عنها الاقتصاديون أمثال "ستان" STEIN في كتابه "THE FISCAL REVOLUTION IN AMERICANA" هي الثورة التي عبرت عنها النظرية العامة لكينز بعد ظهورها عام 1936م ، فبعد أن طبقت هذه الأخيرة في كل بلدان العالم الرأسمالي فيما بعد الحرب العالمية الثانية (1939-1945) أصبحت السياسة المالية-سياسة الإيرادات العامة والإنفاق الحكومي- إحدى الدعائم الأساسية التي تقوم عليها الإدارة الاقتصادية في هذه الدول ، وأصبح التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي من أقوى أدوات معالجة البطالة والكساد وتحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي ،ومن هنا صار للدولة وموازنتها العامة دور فاعل وقوي في توجيه النظام في كل الدول الرأسمالية ، يستوي في ذلك الدول المتقدمة .

لم يتردد "كينز" أن يوضح العيوب والأزمات التي ينطوي عليها النظام الرأسمالي القائم على آليات السوق الحرة الطليقة ، ليس بهدف الدعوة للقضاء على النظام وإنما الدفاع عنه وحمايته من زحف الافكار المناسبة الأخرى في العالم الاقتصادي ، فقد أثبت "كينز" أن هناك ميلا في النظام الرأسمالي يعرضه لعدم التوازن ينبثق من الياته الداخلية وبسبب الازمات الاقتصادية وهو الميل الذي يظهر من فترة إلى أخرى ، وبشكل دوري من جراء عدم التناسب الذي يحدث بين قوى العرض والطلب الكليين² ، بمعنى وجود فائض في العرض يظهر في شكل طاقات عاطلة وبطالة وكساد وأزمة في تصريف السلع ، فتتهور عندها الأسعار ومعدلات الربح ويتجه عندها الميل للاستثمار نحو التراجع ، أما إذا كان قد وصل إلى حالة التوظيف الكامل والتي لايمكن عندها في الاجل القصير أن يزيد حجم الناتج والدخل زيادة حقيقية فإن التضخم يلوح في الأفق اذا طرأت أي زيادة في الطلب الكلي ، وعندها يختل التوازن بين الطلب الكلي العرض الكلي ويوجد فائض في الطلب يهدد المجتمع بانفلات الاسعار ، وقد توصل "كينز" حسب ما ورد في نظريته إلى أن النظام الرأسمالي يعجز أن يولد من ذاته بطريقة تلقائية وعليه فإن سبل إنعاشه والقضاء على البطالة وهو يمر بمرحلة الكساد الدوري الذي يجل كل 10 سنوات أو سبل تجنبه خطر التضخم وهو يمر بمرحلة التوظيف الكامل هو ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وعندها اعتقد كينز أن الدولة هي الجهاز الوحيد القادر أن يلعب دور العامل الموازن وهو ما يسمى بالدولة المعدلة .

¹ عبد المنعم فوزي ، مرجع سبق ذكره، ص 17

² نفس المرجع، ص 19.

عندما يمر الاقتصاد بمرحلة كساد دوري ويعاني من وجود نقص في الطلب الكلي ، فلا بد على الحكومة أن تطبق جملة من السياسات في مجال السياسة النقدية والمالية يكون من شأنها حقن الاقتصاد الوطني بجرعات منشطة لزيادة حجم الطلب الكلي الفعال فنأدى بمايلي:

- تخفيض الضرائب

- زيادة الانفاق العام في مجال الخدمات والأشغال العامة لإستعاب البطالة وخلق دخول نقدية ، لكي يتسنى زيادة حجم الطلب على السلع الاستهلاكية والإستثمارية .

وعندما يصل الاقتصاد إلى حالة التوظيف الكامل ويهدده التضخم ، فعلى الحكومة أن تطبق حزمة من السياسات المالية والنقدية التي من شأنها امتصاص فائض الطلب فدعى إلى مايلي:

-ضرورة زيادة سعر الفائدة .

-زيادة الضرائب

-خفض الانفاق الحكومي الجاري والاستثماري على نحو يؤدي إلى ظهور فائض في الموازنة العامة وعلى هذا النحو أظهر كينز وأتباعه أنه ليس المهم إحترام مبدأ التوازن السنوي للموازنة العامة للدولة وإنما توازن الموازنة على مدار الدورة الاقتصادية بكاملها التي قد تصل إلى 10 سنوات.

-العجز يكون مفيدا عندما يقترن بزيادة مستوى الدخل والناتج والتوظيف¹ .
من هذا المنطلق كانت الاسس العلمية العريضة التي أرساها كينز لمدرسته ولأتباعه أمثال هانسن ووانتروب .

ج- الكينزيون الجدد:

ونقصد بالكينزيين الجدد الامتداد الطبيعي للفكر الكينزي ومن أهم نماذجه:

ج-1 نموذج هانسن HANSEN في السياسة المالية:

تكفلت مدرسة هانسن في الاربعينات لإخراج نموذج التدخلية للدولة للإقتصادي كينز أين نجده هانسن يستخدم معادلة الدخل القومي لشرح نظرية كينز موضحا محددات التوازن المستقر للاقتصاد الوطني مقارنا في ذلك نقطة التوازن بمستوى التوظيف الكامل ، حتى يتسنى لنا تحليل النشاط الاقتصادي ورسم السياسات الاقتصادية الازمة لتحقيق الاهداف في المجتمع ، وعليه فإن هانسن قد هاجم الأسس الكلاسيكية للسياسة المالية فانتقد مبدأ الحياد المالي وأكد على ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي كما رفض مبدأ توازن الميزانية رفضا مطلقا محمدا بذلك حرية تامة للدولة في رسم السياسات المالية حتى إستخدام أسلوب التمويل بالعجز وفقا لمتطلبات النشاط الاقتصادي

¹ جمال سعيد ، النظرية العامة للكينزيين -الرأسمالية والإشتراكية- مطبعة لجان البيان العربي ، القاهرة مصر، 1963، ص47.

فمثلا يرى هانسن أنه عندما تظهر بوادر الكساد كما هو موجود عموما في الدول المتقدمة كثيفة الانتاج ، فإن على الدولة أن تسارع باستخدام أدوات السياسة المالية لتؤثر بها على مكونات الطلب الفعال وهو ما يعمل على تخفيضه و قد سادت هذه الأسس الجديدة للسياسة المالية خلال الاربعينات وقد أفاض زملاء هانسن وتلاميذه في تحليل أدوات السياسة المالية تحت أسماء المالية التعويضية والمالية الوظيفية ، إلا أنه من اليسير أن نلاحظ أن كل المبادئ التي صيغت كأساس للسياسة المالية .

ج-2 نموذج وانتروب S. weintraub في السياسة المالية¹:

ولما إتضح أن الكيفية التي حاول بها هانسن إسقاط نظرية كينز على أرض الواقع غير صالحة في زمان غير زمانها وأتضح عيانا عن طريق الأحداث المتعاقبة في اقتصاديات الدول المتقدمة من خلال التناقضات الجلية في السياسة المالية التي جاء بها نموذج هانسن ، الامر الذي دعا الكثير من مفكري إقتصاد الدول المتخلفة إلى التراجع عن الفكر الكينزي من حيث تطبيقاته في نموذج هانسن ، خاصة عند إفتراض هانسن ثبات الاسعار حتى الوصول إلى العمالة الكاملة وكذا تركيزه المطلق على الطلب الفعال ونسيانه الكلي إلى ميكانيزمات العرض ، مما جعل المحذور يقع في الدول التي طبقت نموذج هانسن سواء كانت متقدمة أو نامية حيث انتشرت البطالة وزادت دائرة التضخم اتساعا خلالها ، وهو ما مهد لظهور نموذج وانتروب.

نجد نودج وانتروب قد ركز على تجميع متدنيات العرض لكافة الصناعات والقطاعات الانتاجية الخاصة والعامه وتعديلها كي تتناسب مع متغيرات حجم العمالة من جهة ومتغيرات إجمالي الإيرادات المتوقعة للقطاعات الإنتاجية نتيجة بيع إنتاجها ، والإنفاق الوطني بالاسعار الجارية من جهة أخرى وعليه فكلما توقع رجال الاعمال زيادة المبيعات

كلما كانوا على إستعداد لتوظيف حجم أكبر من العمالة ، ورغم أن وانتروب بنا أفكاره على إستبعاد القطاع العام في كل من منحى العرض الكلي ومنحنى الطلب الكلي ، وهذا التطويع هو أحد المجالات التي مازالت تحتاج إلى دراسة أكثر تفصيلا من كل هذا نرى أنه لكي تنجح السياسة المالية في تحقيق أهدافها ولكي يتمكن علماء المالية العامة من تصميم السياسات المالية المثلى فلا بد أولا من إستخدام النماذج العلمية السليمة لتحليل النشاط الاقتصادي بدقة ، وتشخيص المتغيرات الرئيسية التي لها علاقة مباشرة بالمشكلة الاقتصادية ومن ثمة تصميم السياسة المالية التي يمكنها إحداث الأثار الاقتصادية المرغوبة.

¹Weintraub classical Keynesianism ,monetary and the price level Chilton philadelphia,1970,p7-8.

د-السياسة المالية وفق منظور صندوق النقد الدولي :

بصفة عامة تدور سياسة الصندوق كمؤسسة نقدية إقراضية حول وجوب الالتزام بشروط وإتباع مجموعة السياسات التي يدعو إليها، والتي تهدف إلى تحقيق التوازن النقدي التي يعتبرها الصندوق الركيزة الاساسية لكل إقتصاد سليم ولعل السياسات التي يدعو إليها الصندوق في مجال الاصلاح الهيكلي في عدة جوانب وهي سياسات نقدية أكثر منها مالية لضرورة البحث نتطرق إليها في عمومها ونخص بها ما يتعلق فقط بالسياسة المالية التي يدعو إليها الصندوق¹:

- 1-تخفيض عجز الموازنة العامة للدولة بإقتراح وسائل من شأنها زيادة الايرادات العامة وترشيد الانفاق العام .
- 2-إصلاح النظام الضريبي مع إقتراح التدابير اللازمة لتوزيع نطاق فرض الضرائب وتحسين توزيع عبئها.
- 3-تحقيق انضباط نظم الأجور والتوظيف في القطاع الحكومي مع تشجيع التقاعد المبكر.
- 4-التسريع بتنفيذ مشاريع الخصخصة وتشجيع القطاع الخاص .
- 5-زيادة النفقات العامة المتعلقة بالخدمات الإجتماعية مع التخصيص التدريجي .
- 6-رفع مستوى كفاءة إنتاجية الإنفاق الاستثماري ونفقات الصيانة.

¹ يونس أحمد البطريق ، السياسات الدولية في المالية العامة ، الدار الجامعية ، مصر، 1998، ص79.

المبحث الثاني : أدوات السياسة المالية .

توجد ثلاث أدوات للسياسة المالية وهي :

❖ النفقات العامة.

❖ الإيرادات العامة .

❖ الموازنة العامة.

المطلب الأول: النفقات العامة.

سوف نتعرض إلى أهم ماجاء فيها من تعاريف ثم نتعرف على عناصرها وكذا تقسيماتها وأخيرا الاثار المترتبة عليها

أ- **تعريف النفقة العامة :** النفقة العامة هي "مبلغ من المال يخرج من خزانة الدولة سدادا لحاجة عامة ، فالحكومة تقوم بأداء خدمات عامة مختلفة الغرض منها حماية المواطنين وزيادة رفاهيتهم العامة ويستلزم لأداء هذه الخدمات إنفاق من جانب الحكومة"¹ ، بتعبير آخر تعرف النفقة العامة " بأنها مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق منفعة عامة "².

من خلال التعريفين السابقين يمكن إستنتاج العناصر المكونة للنفقة والمتمثلة في العناصر التالية:

إنفاق مبلغ من النقود : أي إنفاق مبالغ في صورة نقدية للحصول على السلع والخدمات الضرورية للمصلحة العامة،وعليه فالأعمال غير النقدية للدولة لا تدخل في مفهوم النفقات العامة .

قيام شخص عام بالإنفاق : فلا يعتبر من قبيل النفقات العامة النفقات التي يقوم بها الافراد او المشروعات الخاصة ، حتى ولو كان هدفها تحقيق نفع عام مثلا التبرعات للأفراد لإقامة مدرسة او مسجد.

إستخدام النفقة لتحقيق منفعة عامة:ومعناه ضرورة أن يكون القصد منها إشباع حاجيات عامة.

ب-تقسيم النفقات العامة : من الطبيعي أن يزداد تنوع النفقات العامة بإزدياد مظاهر تدخل الدولة في الحياة العامة ، لذلك نجد أن المؤلفين الماليين أسهبوا في التقسيمات النظرية للنفقات العمومية ، في حين أن كل دولة أخذت بالتقسيمات الوضعية التي تلائم حاجاتها وظروفها ودرجة تطورها الاقتصادي والاجتماعي .

ب-1 التقسيمات النظرية للنفقات العامة :

1-نفقات عادية ونفقات غير عادية: فالعادية هي التي تمول من إيرادات الدولة العادية (الضرائب ، مداخيل أملاك الدولة)وهي تلك التي تمول من إيرادات غير عادية تتكرر بانتظام في الميزانية مثل: مرتبات الموظفين ونفقات

¹ عبد المنعم فوزي ، المالية العامة والسياسات المالية ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت لبنان ، 2000 ، ص41.

² سوزي عدلي ناشد ، المالية العامة النفقات العامة، والإيرادات العامة والميزانية العامة ، منشورات الحلبي الحقوقية ، الإسكندرية مصر 2003، ص27.

الصيانة ، والغير عادية (القروض) ولا تتكرر بانتظام في الميزانية مثل نفقات إنشاء الطرق ونفقات مواجهة آثار الكوارث الطبيعية.

إذا كان هذا التقسيم يمكن السلطة من تقدير النفقات بصورة أقرب إلى الصحة إلا أن السياسة المالية الحديثة تعتبر كل إيرادات الدولة (عادية أو غير عادية) مخصصة في مجموعها لكل أوجه الإنفاق الحكومي ، وهو ما يتبين بوضوح في المادة 01/8 من القانون رقم 84-17 المؤرخ في 07 جويلية 1984 المتعلق بقانون المالية المعدل والمتمم إذ ينص على أنه "لا يمكن أن يخصص أي إيراد لنفقة خاصة ، توجه إيرادات الدولة دون تمييز لتغطية نفقات الميزانية العامة للدولة"¹.

2- النفقات الجارية والنفقات الإستثمارية : النفقات الجارية تعرف بالنفقات التسييرية وهي النفقات اللازمة لتسيير المرافق العامة وتمثل في دفع الأجور للعمال الموظفين ومصاريف الصيانة ، ويمكن ان تشمل كذلك نفقات إدارية ونفقات اقتصادية وإجتماعية .

النفقات الإستثمارية يقصد بها النفقات التي تخصص لتكوين رؤوس الأموال للمجتمع ، ويمكن أن تكون في شكل الإستثمارات الجديدة في كافة الأنشطة الإقتصادية وكل النفقات الرأسمالية وكذا أقل النفقات التي تنفق من أجل زيادة المخزون من السلع².

3- النفقات الحقيقية والنفقات التحويلية : ويقصد بالنفقات الحقيقية تلك النفقات التي تقوم بها الدولة مقابل الحصول على سلع وخدمات أو رؤوس أموال إنتاجية كالمرتبات وأثمان المواد والتوريدات والمهمات اللازمة لتسيير المرافق العامة التقليدية والحديثة .

فالإنفاق الحقيقي يتمثل في إستخدام الدولة للقوة الشرائية ينتج عنها حصولها على السلع والخدمات والقوة العاملة فالإنفاق هنا يمثل المقابل أو ثمن الشراء الذي تدفعه الدولة للحصول عليها، فالدولة هنا تحصل على مقابل للإنفاق كما تؤدي إلى زيادة الدخل القومي زيادة مباشرة في الناتج القومي أي خلق أنتاج جديد.

أما النفقات التحويلية فهي تلك التي لا يترتب عليها حصول الدولة على مقابل من سلع أو خدمات أو رؤوس أموال بل بموجبها تقوم الدولة بتحويل جزء من الدخل القومي من الطبقات الإجتماعية مرتفعة الدخل إلى الطبقات الإجتماعية الأخرى محدودة الدخل .

فالإنفاق الناقل يؤدي إلى نقل القوة الشرائية من طائفة إلى أخرى مما يؤدي إلى زيادة القوة الشرائية لبعض الأفراد وبمقتضى ذلك فإن النفقات التحويلية تنفقها الدولة دون اشتراط الحصول على مقابل لها في صورة سلع وخدمات

¹ اممر يجايوي ، مساهمة في دراسة المالية العامة ، دار هومة للنشر والطباعة والتوزيع ، الجزائر ، 2003 ، ص 40.

² السيد عبد المولى ، المالية العامة - دراسة للإقتصاد العام ، دار الفكر العربي ، مصر ، 1978 ، ص 49

من المستفيدين منها، ومن ثم فإنها لا تؤدي إلى زيادة الدخل القومي بشكل مباشر ، ومن أمثلتها الإعانات والمساعدات الاقتصادية و الإجتماعية المختلفة التي تمنحها أو تقدمها الدولة للأفراد أو المشروعات ومساهمة الدولة في نفقات التأمين الإجتماعي والمعاشات أي أن الدولة تهدف منها إعادة توزيع الدخل واو بصورة جزئية لمصلحة هذه الفئات.

وهناك تقسيمات نظرية أخرى تتصل بالتقسيم الأخير مثل التمييز بين النفقات الإيجابية والنفقات السلبية (مثل النفقات العسكرية) والنفقات المحايدة¹.

ب-2 التقسيمات العملية للنفقات العامة²: من الناحية العملية تختلف الدول في الأسلوب الذي تتبعه لتقسيم النفقات العامة فكل دولة تستخدم التقسيم العملي الذي يتلائم مع ظروفها السياسية والإقتصادية و الإجتماعية والمالية ، ويندرج تحت هذا التقسيم :

- التقسيم الوظيفي .

- التقسيم الاقتصادي.

- التقسيم الإداري.

ب-2-1 التقسيم الوظيفي: يتم الإعتماد حسب هذا التقسيم على الوظائف التي الاتفاق عليها ليتسنى للدولة التعرف على مصاريف كل دائرة من دوائرها وقدرتها الإنتاجية لتقارنه مع مصاريف وإنتاجية القطاع الخاص وبعد ذلك يتم تخصيص اعتمادات الإنفاق العام وفقا للتكلفة ، هذا الأسلوب له مزايا منها معرفة مصاريف وإنتاجية إدارات الدولة المختلفة ، التعرف على وظائف وتقدير النفقة المحددة لكل وظيفة إلى جانب المساعدة على إتخاذ القرار الصائب وإمكانية الرقابة السريعة أما عيب هذه الطريقة فتكمن في أن الوظيفة في الحكومة تؤثر على باقي الوظائف وتتأثر بها وبالتالي تؤثر على جميع إدارات الدولة .

ب-2-2 التقسيم الإقتصادي: يتم الإعتماد حسب هذا التقسيم على الأعمال والمهام المختلفة التي تمارسها دوائر الدولة شريطة توزيعها حسب القطاعات الإقتصادية (زراعة، سياحة ، صناعة) ويؤخذ بالحسبان نفقات الدوائر الحكومية ونفقات التجهيز التي تزيد من الدخل القومي ونفقات التوزيع (تحول جزء من الدخل القومي من فئة لأخرى على شكل إعانات إجتماعية ومساعدات إقتصادية).

ب-2-3 التقسيم الإداري : يتم التقسيم على أساس الإدارات الحكومية التي تقوم بعملية الإنفاق مثل الوزارات والهيئات والمؤسسات العامة ضمن العمل الوظيفي لكل دائرة ، وبعد ذلك يتم التقسيم داخل كل وحدة إدارية الاقل

¹ سوزي عدلي ناشد ، مرجع سبق ذكره ، ص 42.

² طارق الحاج ، المالية العامة ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان الاردن ، 2009 ، ص 125.

في التنظيم الإداري والأصغر فالأصغر والأسلوب المتبع أن تصنف النفقات الى جارية ورأسمالية وقد نجد الموازنات الإستثنائية وملحق الموازنات ، لهذا الأسلوب عدة مزايا منها سهولة المراقبة على حسن إستخدام المال العام وسهولة إتخاذ القرار في تحديد حجم الإنفاق والإعداد للنفقات العامة في الموازنات المقبلة .

اما عيوب هذا الأسلوب فتكمن في صعوبة حصر كلفة كل وظيفة حكومية وبالتالي صعوبة التنبؤ للعمليات الإقتصادية والمالية للدولة.

ب-3 التقسيم الجزائري للنفقات العامة : لقد تم في الجزائر تقسيم النفقات العامة وفق قانون المالية 1983م إلى

ثلاث أقسام يضم القسم الأول والثاني نفقات التسيير والتجهيز ويخص القسم الثالث لميزانية الإستثمارات.

ب-3-1 نفقات التسيير : وهي تضم أربعة أبواب وهي¹ :

- أعباء الدين العمومي والنفقات المحسوبة من الإيرادات .

-مخصصات السلطات العمومية.

-النفقات الخاصة بوسائل المصالح أو مايعبر عنه بالتقسيمات العلمية بالنفقات الدورية كمرتبات الموظفين والمعاشات والمنح والإعانات وتكاليف تشغيل المرافق.

-التدخلات العمومية.

ب-3-2 نفقات التجهيز : وهي تمثل النفقات الخاصة بالإستثمارات التي تخطط الدولة في تطبيقها وتدرجها في

مخطتها العام في المجالات الإقتصادية والإجتماعية كالصناعة والزراعة والتحديث العمراني والتكوين المهني حل مشاكل الإسكان.

ب-3-3 نفقات الإستثمار : وهي ضمن بابين :

-الإستثمارات المنفذة من قبل الدولة وهي تخص الإستثمارات الخاصة بالهيئات المستقلة كقطاع المحروقات والفلاحة والصيد البحري.

-إعانات الإستثمار الممنوحة من قبل الدولة.

ج- الأثار الإقتصادية للنفقات العامة:

تبدو أهمية دراسة أثار النفقات العامة من الناحية الإقتصادية في كونها تحمل أغراضا دقيقة ، وبالتالي إستخدامها كأداة لتحقيق أهداف إقتصادية معينة ، متى عرف الأثر الذي تحققه نفقة معينة في ظل ظروف معينة أمكن اتخاذ هذا الإنفاق على نحو واع وسيلة لتحقيق الأثر إذا مااعتبر هذا الأخير هدفاً من أهداف السياسة الإقتصادية

¹ عبد المجيد قدي ، المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية -دراسة تحليلية تقييمية - ، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر ، 2003 ، ص 179-180.

واهم أثر للنفقات العامة إشباعها للحاجات العامة كما أنها تؤثر على النشاط الإقتصادي في مجموعه عن طريق تأثيرها على الإنتاج والإستهلاك وإعادة توزيع الدخل الوطني.

ج-1 أثر النفقات العامة على الإنتاج الوطني : تؤثر النفقات العامة على حجم الإنتاج والتشغيل من خلال تأثيرها على حجم الطلب الكلي الفعال حيث تمثل النفقات العامة جزءا هاما من هذا الطلب وتزداد أهميته بازدياد إمكانيات تدخل الدولة في حياة الأفراد والعلاقة بين النفقات العامة وحجم الطلب الكلي يتوقف على حجم النفقة ونوعها، وبصورة أدق فالنفقات الحقيقية تتعلق بالطلب على السلع والخدمات بينها تتعلق النفقات التحويلية بطريقة تصرف المستفيد منها .

ومن جهة اخرى يرتبط أثر النفقة العامة على الإنتاج ومدى تأثير الطلب الكلي الفعال في حجم الإنتاج والتشغيل وهذا بدوره يتوقف على مدى مرونة الجهاز الإنتاجي او مستوى التشغيل في الدول المتقدمة وعلى درجة النمو في البلاد النامية.

وفي الحقيقة أن النفقات العامة تؤثر على القدرة الإنتاجية للإقتصاد الوطني برفعها لهذه القدرة الشرائية سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، ومن ثم يرتفع الناتج الوطني والدخل الوطني¹.

ج-2 أثر النفقات العامة على الإستهلاك : تؤثر النفقات العامة على الإستهلاك بصورة مباشرة فيما يتعلق بنفقات الإستهلاك الحكومي أو العام أو من خلال ما توزعه الدولة على الأفراد في صورة مرتبات أو أجور يخصص نسبة أكبر منها لإشباع الحاجات الإستهلاكية للأفراد ونستعرض لكل نوع من هذه النفقات على حدة .

ج-2-1 نفقات الإستهلاك الحكومي أو العمومي : يقصد بنفقات الإستهلاك الحكومي ما تقوم به الدولة من شراء سلع أو مهام ضرورية من أجل صيانة المباني الحكومية وشراء الأجهزة والآلات والمواد الأولية اللازمة للإنتاج العمومي أو لأداء الوظائف العامة والنفقات المتعلقة بالملفات والأوراق والأثاث اللازم للمصالح الحكومية والوزارات...إلخ.

يرى البعض من الإقتصاديين أن هذا النوع من النفقات يعد نوعا من تحويل الإستهلاك من الأفراد إلى الدولة فعوض من قيام الدولة بإعطاء هؤلاء الأفراد دخولا كبيرة تمكنهم من إستهلاك هذه السلع أو الخدمات ، فإنها تقوم بمنحها إليهم وبذلك فإن هذه النفقات التي تقوم بها الدولة لا تؤثر على حجم الإستهلاك دون ترك الأفراد يمارسونه وبين مدى الحرية التي كان يسمح فيها لهؤلاء بممارستها في إختيار السلع والخدمات لأنفسهم .

¹ محرز محمد عباس ، اقتصاديات المالية العامة : النفقات العامة ، الإيرادات العامة، الميزانية العامة للدولة ، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر ، 2008 ، ص100.

ج-3 أثر النفقات العامة على إعادة توزيع الدخل: لما كانت بعض الخدمات العامة تنتفع بها الطبقة الغنية فإن الإنفاق العام على هذه الخدمات وغيرها يعتبر نقلا للقوة الشرائية من ذوي الدخول الصغيرة، وقد يبدو هذا منافيا للعدالة ولكن كيان الدولة يقوم على التضامن الإجتماعي بين أفرادها، فإن الفقراء وان كانوا يستفيدون بخدمات يدفع الأغنياء نفقاتها فإن الاغنياء ماكان لهم أن يحصلوا على دخولهم الكبيرة لولا مساعدة الطبقات الفقيرة لهم سواء في العمليات الإنتاجية ذاتها أو في إستهلاك ماينتجه هؤلاء¹.

د- أدوات سياسة الإنفاق العام: بما أن الإنفاق العام ماهو إلا عبارة عن السلوك المالي للحكومة والذي يصبوا إلى تحقيق مجموعة من الأهداف للمصلحة العامة والتي نخص منها :

➤ تخفيض أو زيادة الإنفاق العام: وهذا كون إستخدام حجم النفقات العامة يرتبط بحجم المشاكل التي يفرضها الإقتصاد الوطني من جهة وبالقيود المالية التي تعرفها الدولة من جهة أخرى ، وهي بهذا يمكن أن تكونها أن تذهب في الإنفاق إلى أبعد الحدود لما يمكن أن يحدث من آثار سلبية كالتضخم ويمكن أن تزيد في الإنفاق العام بصفة غير إرادية كالحروب الاهلية والخارجية والنكبات مثلا².

➤ إعادة هيكلة بنية الإنفاق العام: عادة ما تتم هيكلة النفقات العامة على النحو التالي:

- نفقات الخدمات العامة.
- نفقات الأمن والدفاع .
- نفقات الخدمات الإجتماعية.
- نفقات الشؤون الإقتصادية.

المطلب الثاني : الإيرادات العامة .

1- تعريفها: يقصد بالإيرادات العامة كأداة مالية "مجموعة الدخول التي تحصل على الدولة من المصادر المختلفة من أجل تغطية نفقاتها العامة وتحقيق التوازن الإقتصادي والإجتماعي"³.

2- مصادر الإيرادات العامة.

1-2 موارد الدولة من أموالها الخاصة (أموال الدومين): تطلق هذه الكلمة على كل ممتلكات الدولة سواء كانت

مخصصة للاستخدام العام كالطرق أو أبنية الوزارات والموانئ والممتلكات التي لم تعد للاستخدام العام بل معدة

¹ نفس المرجع السابق ، ص103.

² محمود ابراهيم الوالي ، علم المالية العامة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1987، ص36.

³ محرز محمد عباس ، مرجع سبق ذكره ، ص 115 .

للاستعمال الخاص ومثال ذلك الأراضي الزراعية والمشاريع الصناعية والتجارية والأوراق المالية التي تكون مالكا للدولة .

2-2 الرسوم: يعرف بصفة عامة بأنه "مبلغ من المال يدفعه المنتفعون إلى الدولة أو لأي سلطة عامة لقاء خدمة معينة ذات نفع عام تؤديها الدولة أو السلطة العامة إليهم" ومن أمثلة ذلك الرسوم القضائية ورسوم التسجيل في الجامعة التي يجرزها أصحابها بجهدهم أو يكسبونها بدون جهد¹ .

2-3 الضرائب: تعرف الضريبة على أنها "اقتطاع نقدي جبري تفرضه الدولة على المكلفين وفقا لقدراتهم بطريقة نهائية وبلا مقابل وذلك لتغطية الأعباء العامة وتحقيق أهداف الدولة المختلفة"². ويتضح من هنا التعريف أن الضريبة تتميز بالخصائص التالية:

- يكون الدفع نقديا

- تشمل الضريبة على عنصر الإلزام أي الضريبة ملزمة .

-عمومية الضريبة(لا تستثني أحد من افراد المجتمع).

-أنها تدفع بغير مقابل خاص.

-إن الضرائب تهدف لتغطية النفقات العامة.

2-3-1 أنواع الضرائب: يقسمها كثير من مختصي المالية العامة إلى قسمين ، ضرائب مباشرة وضرائب غير مباشرة.

2-3-1-1 الضرائب المباشرة: وهي التي تقتطع مباشرة من الدخل أو رأس المال وتحصل هذه الضريبة عندما يتحقق الدخل مثل الضريبة على الدخل IRG، نظرا لتعدد مصادر الدخل فقد أصبحت الضريبة عليه ذات أهمية كبيرة في النظم الضريبية الحديثة فقد يكون المصدر من العمل أو من رأس المال أو منهما معا ، وقد يكون العمل تجاريا أو صناعيا أو مهنة حرة وكل مصدر من هذه المصادر يدر دخلا يطلق عليها الدخل النوعي أو الفرعي.

2-3-1-2 الضرائب الغير مباشرة:

وهي الضرائب التي لا تقل أهمية عن ما سبقها وتسمى بضرائب الإنفاق ، نظرا لإخضاع النظم الضريبية الدخل لضرائب فإنها كذلك أخضعت الإنفاق للضرائب ، وتفرض هذه الأخيرة على الفرد عندما ينفق رأسماله أو دخله في سبيل تحقيق حاجة وعليه فإنها تفرض وتشمل جميع الضرائب التي تفرض على بيع السلع والخدمات³ .

¹ رفعت المحجوب ، المالية العامة: النفقات العامة والإيرادات العامة ، دار النهضة العربية ، الأردن ، 1975، ص 181.

² طارق الحاج ، مرجع سبق ذكره ، ص 47 .

³ حمدي أحمد الغاني ، اقتصاديات المالية العامة ونظام السوق ، دراسة في اتجاهات الاصلاح المالي والاقتصادي ، دار المصرية اللبنانية ، مصر، 1992، ص 244.

2-1-3 الآثار الاقتصادية للضرائب.

أ- **أثر الضريبة على الاستهلاك:** تقوم الضرائب بالتأثير بصورة مباشرة على مقدار الدخل المكلفين بها بالنقصان ، ويتحدد ذلك بحسب معدل الضريبة ، فكلما كان المعدل مرتفعا كلما كان تأثيره على مقدار الدخل أكبر والعكس صحيح. ويترتب على ذلك أم يتأثر حجم ما يستهلكونه من خلال أثره أي معدل الضريبة على مستوى الأسعار فالمكلفون وخاصة أصحاب الدخول المحدودة والمتوسطة يقل دخلهم مما يدفعهم إلى التضحية ببعض السلع والخدمات وخاصة الكمالية منها وبالتالي يقل الطلب عليها ، ويمثل أسعارها نحو الإنخفاض إلا لأن هذا القول ليس صحيحا بصورة مطلقة ، إذ أم درجة مرونة الطلب على هذه السلع هو الذي يحدد امكانية تأثيرها بالضريبة فالسلع ذات الطلب المرن(السلع الكمالية) يتأثر استهلاكها بالضريبة أكبر من السلع ذات الطلب الغير مرن (السلع الضرورية) كالأدوية والمواد الغذائية ، كما أن حجم الدخل يحدد درجة التأثير فالدخل المرتفع لا يتأثر كثيرا بالضريبة ، ومن ثم لا يقلل من إستهلاك هذه الفئات لأنهم عادة يدفعون الضريبة من مدخراتهم أما الدخل المنخفض فإنه يتأثر بالضريبة بصورة واضحة ، إذ يقلل من إستهلاك هذه الفئات وخاصة بالنسبة للسلع ذات الطلب المرن ¹.

ومن جهة أخرى يتوقف أثر الضريبة في الإستهلاك على خطة الدولة في إستخدام الحصيلة الضريبية ، فإذا قامت الدولة بتحميد حصيلة الضريبة فإن الإستهلاك يتجه نحو الإنخفاض ، أما إذا استخدمت الدولة هذه السلع والخدمات فإن نفس الإستهلاك يتجه من جانب الأفراد نتيجة فرض الضريبة يعوضه زيادة الإستهلاك الذي يحدثه إنفاق الدولة.

ب- **أثر الضريبة على الإنتاج :** كما رأينا من قبل أثر الضريبة في على الإستهلاك بالبلد خاصة أصحاب الدخول المحدودة والمتوسطة ، هذا بدوره يؤثر في الإنتاج بالنقصان كذلك يتأثر الإنتاج نتيجة تأثير الضرائب في عرض وطلب رؤوس الأموال الإنتاجية ، فعرض رؤوس الأموال الإنتاجية يتوقف على الإدخار ثم الإستثمار ، كذلك فإن فرض الضريبة قد يؤدي إلى إنتقال عناصر الإنتاج إلى فروع الإنتاج الأخرى قليلة العبء الضريبي مما يؤثر على النشاط الإقتصادي.

ج- **أثر الضريبة على في توزيع الدخل:** قد ينتج على الضريبة أن يعاد توزيع الدخل والثروة بشكل غير عادل لصالح الطبقات الغنية على حساب الطبقات الفقيرة، ويحدث هذا بالنسبة للضرائب الغير مباشرة بإعتبارها أشد عبئا على الفئات الفقيرة، اما الضرائب المباشرة فهي تؤثر على الطبقات الغنية ومستوى الإدخار كما أوضحنا من قبل. ومما هو جدير بالذكر أن الطريقة التي تستخدم بها الدولة الحصيلة الضريبية تؤثر على نمط التوزيع فإذا أنفقت الدولة هذه الحصيلة في شكل نفقات تحويلية أو ناقلة بمعنى تحويل الدخل من طبقات إجتماعية معينة إلى طبقات أخرى دون أية زيادة في الدخل ، بحيث تستفيد منها الفئات الفقيرة فإن هذا يؤدي إلى تقليل التفاوت بين الدخول.

¹ محرزى محمد عباس ، مرجع سبق ذكره ، ص 268.

2-4 القروض العامة : وهي مورد من موارد الدولة المالية وأداة لتمويل الإنفاق العامة وهو دين يكتب في سندات

أفراد الجمهور أو المؤسسات المالية أو المصارف في داخل حدود الدولة المقترضة أو الأفراد والمؤسسات المالية والمصارف في الخارج أو الحكومات الأجنبية أو المؤسسات المالية الدولية مع التعهد بسداد المبالغ المقترضة ودفع فوائد القرض وفقا لشروطه.

2-5 الإصدار النقدي: هو أن تقوم الدولة بإصدار كميات جديدة من النقود تحت إشراف الجهات المخولة قانونا (البنك المركزي) وذلك بما يلائم احتياجات النشاط الإقتصادي¹.

3-أثار الإيرادات العامة: تختلف أثار الإيرادات العامة بحسب إختلاف أنواعها فحصول الدولة على الإيرادات العامة بواسطة الضرائب مثلا يترتب عليه آثار إقتصادية وإجتماعية معينة. من الناحية الإجتماعية تتدخل الدولة بواسطتها لغرض تقليل التفاوت بين الطبقات الإجتماعية وتحقيق نوع من العدالة الإجتماعية ، اما من الناحية الإقتصادية فهي وسيلة لتغطية النفقات العامة وكذا التحقيق سياسة الدولة الإقتصادية والإجتماعية .

المطلب الثالث : الموازنة العامة

1-تعريف الموازنة : تعرف الموازنة العامة للدولة على أنها القائمة التقديرية للمصروفات والإيرادات الحكومية عن فترة مالية مقبلة غالبا ماتكون سنة²، وهي الترجمة الحرفية للفظ الإنجليزي PUBLIC BUDGET. فالميزانية العامة وثيقة مصادقة عليها من السلطة التشريعية المختصة ، تحدد نفقات الدولة وإيراداتها خلال فترة زمنية متصلة كما تعبر عن أهدافها الإقتصادية والمالية.

ومن هذا التعريف يمكن أن نخلص إلى أن الميزانية العامة ليست فقط أداة محاسبية تبين الإيرادات والنفقات المستقبلية بل هي أيضا وثيقة الصلة بالإقتصاد ووسيلة لتحقيق الأهداف المرجوة وتمييز بالخصائص التالية³ :

أ-الميزانية العامة توقع : فهي بمثابة البيان لما تتوقع السلطة التنفيذية أن تنفقه وأن تحصله من إيرادات مالية خلال مدة قادمة حيث تقوم هذه السلطة بإجراء هذا التنبؤ أو التقدير قبل عرضه على السلطة التشريعية للمصادقة عليه وتعد الميزانية بما تتضمنه من بنود النفقات والإيرادات ومبالغها بمثابة برنامج عمل الحكومة في الفترة المقبلة .

¹ عبد المنعم فوزي ، مرجع سبق ذكره ، ص308.

² محمد البنا ، اقتصاديات المالية العامة ، مدخل حديث ، الطبعة الثانية ، الدار الجامعية ، القاهرة مصر ، 2009 ، ص45.

³ حسين مصطفى حسين ، المالية العامة ، طبعة 3 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون الجزائر ، 1992 ، ص75.

ب-الميزانية العامة إجازه: وتعني ذلك أن السلطة التشريعية هي التي تختص بإعتماد الميزانية أي الموافقة على توقعات الحكومة عن نفقات وإيرادات العام المقبل والترخيص لها بمواصلة تحصيل الإيرادات وصرف النفقات أما قبل التوقيع فتكون في حكم المشروع.

ج-الميزانية العامة تعبر عن أهداف الدولة الإقتصادية والمالية: فمختلف بنود محتويات الميزانية من إيرادات ونفقات تحدث أثارا إقتصادية وإجتماعية وكذا سياسية وبالتالي تعتبر الإطار العام الذي منعكس فيه اختيارات الدولة لأهدافها من جهة وأدائها للتحقيق من جهة أخرى.

وفيما يلي سوف نتطرق إلى الفرق بين الموازنة العامة والميزانية العمومية¹ :

- الموازنة العامة أرقامها تقديرية والميزانية العمومية أرقامها فعلية.
- الموازنة العامة عن سنة مقبلة ، الميزانية العمومية صورة من تاريخ معين عن سنة منقضية.
- الموازنة العامة قائمة للاستخدامات والإيرادات المتوقعة ، اما الميزانية العمومية فقائمة برصد الموجودات والمطلوبات.
- الموازنة العامة قائمة بعمليات جارية رأسمالية وإن كانت تقسم داخليا إلى موازنة فرعية للعمليات الجارية وأخرى للعمليات الرأسمالية ، أما الميزانية العمومية فقائمة برصد تقابل في الموازنة العامة الشق الرأسمالي منها بشكل عام.
- الموازنة العامة تخص بموازنة الحكومة وما يدور في فلكها من منظمات أما الميزانية العمومية فهي أصلا تختص بالمشروعات التجارية وقد أخذت في السنوات الأخيرة تنطلق على المشروعات العامة الحكومية.

2-قواعد ومبادئ الميزانية العامة.

2-1 مبدأ وحدة الميزانية العامة : يعني هذا المبدأ أن تدرج كافة الإيرادات العامة والنفقات العامة للدولة في وثيقة واحدة ، الغرض من ذلك هو الموازنة العامة بأبسط صورة².

للمطلع على الميزانية وإمكانية التعرف على عناصرها بسهولة وتكوين فكرة دقيقة وسريعة على نشاط الدولة ومعرفة أن كان هناك توازن أم فائض أم عجز ، ومن ثم تسيير البرلمان في فرض مراقبته على أعمال السلطة التنفيذية.

2-2 مبدأ سنوية الميزانية العامة: يقصد به أن تتم الموافقة عليها سنويا بحيث لا يشترط فيها تاريخ البدء ، وكان هذا المبدأ يسبب صعوبة التنبؤ لأكثر من سنة لنفقات وإيرادات الدولة خاصة في حالة الاضطرابات وتقلبات الأسعار كما أن الضرائب المباشرة هي بدورها تحصل سنويا .

¹ محمد البنا، مرجع سبق ذكره ، ص46.

² منيس سعيد عبد المالك ، اقتصاديات المالية العامة ، طبعة معدلة ، مطبعة مخيم بمرت ، بدون بلد نشر، 1970، ص293.

2-3 مبدأ الشمولية والعمومية : يقصد بها أن تكون ميزانية الدولة شاملة لكافة النشاط المالي للدولة بحيث تتضمن كافة الإيرادات والنفقات دون إقصاء أي جانب مهما قل شأنه كما تقضي هذه القاعدة بعدم العمل بفكرة الناتج الصافي .

2-4 مبدأ عدم تخصيص الإيرادات العامة : تقضي هذه القاعدة بأن لا يخصص إيراد معين لتغطية نفقة معينة ، إذ يضع على السلطة التنفيذية الربط بين إيرادات معينة و نفقات معينة ، فالمبدأ أن تدمج كافة الإيرادات العامة لتمويل كافة النفقات العامة ، فالتخصيص من شأنه فتح الباب لتبذير أموال الدولة والإسراف فيها في حالة تجاوز مبلغ الإيرادات مبلغ الإحتياجات للمرفق والعكس يكون التقصير في الأداء إذا قلت الإيرادات عن الحاجة.

2-5 مبدأ التوازن : ويقصد تساوي كل من إيرادات و نفقات الدولة وقد كان في الفكر المالي التقليدي القائم على فلسفة الدولة الحارسة ولكن تطور دور الدولة حديثا أصبح له مفهوم اقتصادي يشمل التوازن الإقتصادي العام ولا يقتصر على التوازن الحسابي ، وهذه الأخيرة تسخر لخدمة الصالح العام وبالتالي فالميزانية العامة هي أداة لتحقيق هذا التوازن ومنه التضحية بالتوازن الحسابي للميزانية من أجل تحقيق التوازن للاقتصاد الوطني¹ .

كما يجب الإشارة إلى أن تكوين ميزانية يتطلب مراحل عديدة مما يستوجب على الدولة الدقة الشديدة إتجاه هذا العمل حيث أن المسؤولية تقع على عاتق السلطة التنفيذية لأنها الأقدر على تحقيق وتحديد الحاجيات التي يتطلبها المجتمع وكذا قدرته المالية ، وقد يختلف التقدير من دولة إلى أخرى حسب الوضعية الإقتصادية لكل بلد .

¹ منيس سعيد عبد المالك ، مرجع سبق ذكره ، ص 295.

المبحث الثالث : السياسة المالية في الدول المتقدمة والدول النامية.

المطلب الأول : السياسة المالية في الدول المتقدمة: إن للسياسة المالية في إقتصاديات الدول المتقدمة دورا مهما في

إطار سياستها الإقتصادية العامة وإرتباطها بواقعها وسماحتها الأساسية ، وضمن دور فعال لأدوات السياسة الإقتصادية الأخرى . ويتمثل هذا الدور في كونها بالإضافة للسياسة النقدية من أهم السياسات الإقتصادية وبالتالي أهمية المالية العامة ونشاط الحكومة المالي ، ومن أهم أهداف السياسة المالية في الدول الرأسمالية المتقدمة نجد¹ :

1- تحقيق الإستخدام الكامل والذي يعتبر الهدف الأساسي الذي تسعى السياسة المالية إلى ضمانه في الدول الرأسمالية المتقدمة وهذا ما تستهدف الدول النامية إلى تحقيقه كذلك، حيث ينبغي على السياسة المالية أن تستهدف خفض حالات عدم الاستخدام والإستخدام الأقل للموارد حيث أن توسع الدولة في نفقاتها وإيراداتها من خلال الأشغال العامة ومن خلال إعانتها للمنتجين والأفراد والمجتمع ومن خلال مشروعات القطاع العام تؤدي إلى زيادة درجة استخدام موارد سواء من خلال الإسهام في زيادة العرض الذي يتيح هذا الاستخدام أو من خلال زيادة الطلب الذي يحفز على التوسع في الاستخدام ، إذ أن الإنفاق العام على برامج الأشغال العامة والنشاطات المرتبطة بها يقود إل تخفيض حالات عدم الاستخدام خلال فترات الكساد ، وكما تضمنت كذلك النظرية الكينزية وهو ماتم الأخذ به في علاج ازمة الكساد في الثلاثينيات القرن الماضي ، وهو ما يعني أن السياسة المالية تمارس بذلك دورا تعويظيا يعوض النقص في الطلب الكلي في الإقتصاد والناجم عن الإنخفاض في الإنفاق الخاص ، ولذلك فإن أي توسع في الإنفاق الذي تقوم به الدولة من خلال سياستها المالية يقود إلى زيادة الطلب الكلي وبالشكل الذي يتيح زيادة درجة الإستخدام وبما يقود في النهاية إلى تحقيق الإستخدام الكامل وهو الأمر الذي أكدت عليه المالية الحديثة ، وفي إطار النظرية الكينزية واعتمادا على وجود إقتصاد ناضج ومتطور ولديه طاقات إنتاجية واسعة ومتنوعة ومهيأة للعمل في الحال وتنسم بمرونة عالية في إستخدامها وتعاني من نقص في الطلب عليها ولذلك فإن زيادة الطلب هذا من خلال السياسة المالية وعن طريق نفقاتها وإيراداتها يقود بالنتيجة إلى زيادة الإستخدام ، ويستمر هذا الحين تحقق الإستخدام الكامل وهو الهدف الأساسي الذي ينبغي تركيز عليه السياسة المالية في الإقتصادات الرأسمالية هذه والتي هي إقتصاديات متقدمة .

2- ضمان تحقيق الإستقرار الإقتصادي ، أي إستبعاد حصول حالات تضخم أو كساد في الإقتصاد حيث ينبغي على السياسة المالية أن تسهم بجانب السياسات الإقتصادية الأخرى وبالذات السياسة النقدية في تحقيق هذا الهدف الاساسي للسياسة المالية في الدول الرأسمالية المتقدمة ، وبما يتضمن إستقرار مستوى العام للأسعار وهو الهدف الذي تسعى إلى تحقيقه الدول النامية كذلك رغم أن الإرتفاع المحدود وغير الواسع في الأسعار قد يحفز على التوسع في الإستثمار والتكوين

¹ فليح حسن خلف ، المالية العامة ، عالم الكتب الحديثة للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، عمان الأردن ، ص 341.

الرأسمالي ، نظرا لما يتضمنه من هامش ربح أعلى للمستثمرين والمنتجين وهو الأمر الذي يشجعهم على التوسع في نشاطاتهم الإستثمارية والإنتاجية ، إلا أن إرتفاع الأسعار بشكل ملموس ولفترة ممتدة من الزمن كما هو عليه الحال في التضخم يؤدي إلي التأثير سلبا على معدل النمو هذا نتيجة ما يصاحبه من إرتفاع الأسعار بشكل ملموس ولفترة ممتدة من الزمن كما هو عليه الحال في التضخم يؤدي إلى التأثير سلبا على معدل النمو هذا نتيجة ما يصاحبه من إرتفاع في كلفة إقامة المشروعات الإستثمارية وكلف تشغيلها وبالشكل الذي يؤدي الى الإضرار بالمستثمرين والمنتجين ، إضافة إلى الأضرار بالمستهلكين من خلال إرتفاع كلف معيشتهم ، بإنخفاض القدر الذي يحصلون عليه من السلع والخدمات نتيجة إرتفاع الأسعار الملموس والمستمر الذي يتضمنه التضخم إضافة إلى أثاره السلبية الأخرى على العديد من الفئات في المجتمع ولذلك ينبغي العمل في إطار السياسة المالية إلى تخفيض الطلب الكلي في الإقتصاد بحيث يتساوى ويتوازن مع العرض الكلي عن طريق نفقات الدولة بتقليصها وعن طريق إيرادات الدولة بزيادتها من خلال زيادة الإيرادات الضريبية واللجوء إلى الإقتراض لسحب القوة الشرائية الفائضة حالة التضخم وأن حالة الكساد بإعتبارها الحالة المعاكسة لحالة التضخم حيث يتحقق معها إنخفاض في الأسعار وبالشكل الذي تنخفض معه الحوافز التي تشجع على الإستثمار والإنتاج نتيجة إنخفاض أرباح المستثمرين والمنتجين بسبب الإنخفاض في الأسعار ، وهو ماينجم عنه إنحصار النشاطات الإقتصادية وإنكماشها وركودها ولذلك ينبغي على السياسة المالية أن تتجه نحو زيادة الطلب الكلي اللازم للتحفيز على التوسع بالنشاطات الإقتصادية وبالذات في الإقتصادات المتقدمة حيث تتوفر فيه مرونة تكفي لاستجابة العرض الكلي وبتزايد الإنتاج ، وبتزايد إستخدام الموارد لزيادة الطلب الكلي وبالشكل الذي يؤدي إلى تساوي أي توازن العرض الكلي مع الطلب الكلي ، وبما يتضمن تحقيق إستقرار الأسعار في إطار تحقيق إستقرار اقتصادي عام .

3- الحفاظ على تحقق معدل نمو منتظم في الإقتصاد وبعيدا عن التضخم أو الكساد ، وهو الأمر الذي تضمنته وجهات النظر اللاحقة على النظرية الكينزية والمستندة إليها وبالذات مايتصل منها بالتأكيد على جانب العرض الذي أكدت عليه المدرسة الكلاسيكية إرتباطا بالحاجة إلى زيادة الإنتاج والعرض في بدايات تطور الدول الرأسمالية والتي سادت فيها آراء هذه المدرسة التقليدية وكذلك التأكيد على جانب الطلب ، الذي أكدت عليه المدرسة الكينزية إرتباطا بالحاجة لزيادة الطلب من أجل معالجة حالة الكساد في إقتصاد متقدم بإعتبار أن عملية الإنتاج تساهم في زيادة العرض من خلال ما يتم إنتاجه من سلع وخدمات وتساهم كذلك في زيادة الطلب من خلال ما يتم توليده من دخول عن طريق عملية الإنتاج هذه تمثلها دخول عناصر الإنتاج التي تساهم في تحقيق الإنتاج ، وبالتالي ينبغي العمل بموجب السياسة المالية ومن خلال نفقاتها وإيراداتها في توليد معدل النمو

4-هدف تقليل التفاوت في توزيع الدخول والثروات وصولا إلى تحقيق عدالة أكبر في هذا التوزيع ومن خلال السياسة المالية ، وعن طريق نفقات الدولة وإيراداتها ، وقد ازدادت أهمية هذا الهدف للسياسة المالية في الدول الرأسمالية المتقدمة

عبر الزمن لأسباب عديدة يتصل البعض منها في أن آلية السوق التي يتم الإستناد اليه في عمله وفي القيام بالوظائف والفعالية الإقتصادية تقود ومن خلال الصراع التنافسي الحر إلى تغلب من يمتلك القدرة والقوة على الأقل قدرة وقوة وهو ما يؤدي إلى التركيز ونشوء المشروعات العملاقة وما يرافقه من إحتكار وإمتلاك القلة التي ترتبط بالمشروعات العملاقة الاحتمالية دخول وثروات ورؤوس أموال ضخمة سواء من خلال انضمام المشروعات الأقل قوة إلى المشروعات الأقوى في السوق ،أو الخروج منه لضعف قدرتها التنافسية بسبب قوتها ، وبهذا فإن المنافسة وفي إطار ما تتيحه من حرية في ممارسة النشاطات الإقتصادية تولد الإحتكار والتركز في الثروات والدخول في صالح القلة وحرمان معظم أفراد المجتمع من الحصول على ذات القدرة من هذه الثروات والدخول نتيجة لذلك وهو الأمر الذي يستدعي معه العمل على إعادة توزيع الدخل بالشكل الذي يحقق عدالة أكبر في هذا التوزيع عن طريق فرض ضرائب وبصورة تصاعدية على الدخل والثروات ورؤوس الأموال وإنفاق حصيلة هذه الضرائب على تقديم خدمات وإعانات للفئات منخفضة الدخل هذه ، وبالشكل الذي يتيح لها زيادة مهاراتها وقدراتها الإنتاجية وهو المر الذي يزيد من إنتاجيتها ودخولها وخصوصا عندما يتحقق ذلك في إطار توفير فرص متكافئة للحصول على التعليم بكافة مراحلها والخدمات الصحية منها والعلاجية وذلك من خلال اتفاق الدولة على توفيرها وبهذا فان السياسة المالية سواء عن طريق الايرادات العامة وبالذات الايرادات التي يتم تحصيلها عن طريق الضرائب التصاعدية التي تفرض على الفئات مرتفعة الدخل وعن طريق النفقات العامة وبالذات الايرادات التي تتم لصالح الفئات الاقل دخلا سواء بشكل اعانات وخدمات وخاصة الصحية منها والتعليمية وهو الامر الذي يؤدي الى تحقق توزيع ثانوي للدخل من خلال السياسة المالية تسهم في إعادة توزيع الدخل بشكل الذي يقلل من التفاوت في التوزيع الاولي له وبما يحققه أكبر عدالة في التوزيع.

وينبغي الإشارة الى ان أهمية اهداف السياسة المالية الاساسية هذه في الدول المتقدمة وأولوياتها تختلف من دولة الى اخرى ومن وقت الى اخر في الدولة الواحدة وتبعاً لحالة اقتصادها وحاجته.

المطلب الثاني: السياسة المالية في الدول النامية¹

تبرز أهمية السياسة المالية في الدول النامية بارتباطها بواقع اقتصادها وسماتها الاساسية وما يتضمنه هذا من ظروف وأوضاع واحتياجات تتطلب من الحكومة في هذه الدول ان تتدخل و بشكل مباشر ومن خلال سياستها الاقتصادية بسبب ضعف دور السياسات الاخرى المكمل للسياسة المالية ، وبالذات السياسة النقدية فيها لأسباب عديدة ومنها ضعف وسائل السياسة النقدية والتي هي وسائل غير مباشرة للتأثير على الحالة الاقتصادية ولتلبية احتياجاتها حيث تقل فاعلية سعر الخصم ، وسعر إعادة الخصم والاحتياطي القانوني بسبب الاحتياطات الفائضة لدى المصارف في هذه الدول

¹ فليح حسن خلف ، مرجع سبق ذكره ،ص347.

وانخفاض التعامل مع المصارف والمرتبطة بضعف درجة الوعي المصرفي، وضعف انتشار الجهاز المصرفي والإجراءات والأساليب التي يتبعها والتي تعيق التعامل معه وعائد الاستخدام للأموال في المجالات البديلة والذي يفوق العائد الذي يتم الحصول عليه من الودائع المصرفية بالإضافة الى انخفاض درجة تقييد الاقتصاد نتيجة وجود قدر مهم من النشاطات الأخرى كالزراعة والتي تبرز أهميتها النسبية في هذه الدول.

ونتيجة لكل ما سبق يبرز دور الهام والأساسي للسياسة المالية في الدول النامية وفي اطار سياستها الاقتصادية العامة والتي ينبغي لها تسهم في تعبئة الفائض الاقتصادي فيها واستخدامه بالشكل الذي يؤمن احتياجات المجتمع ويلبي متطلبات عمل الاقتصاد وتطوره وهو الامر الذي سيتم التطرق اليه لاحقا وذلك من خلال المالية العامة والنشاط المالي للحكومات هذه الدول وعن طريق الإيرادات العامة والنفقات العامة وهو الامر الذي يقتضي معه اتخاذ سياسة مناسبة بخصوص الإيرادات العامة والنفقات التي تتضمنها الميزانية العامة وفي اطار السياسة وما يلي احتياجات هذه الدول ويتمشى مع واقعها والتي يمكن ان تتمثل في:

اولا: الإيرادات العامة¹: ينبغي على السياسة المالية في الدول النامية ان تعمل بخصوص الإيرادات العامة على ضمان تحقق ما يلي:

- 1- ضرورة العمل في اطار السياسة المالية على حصيللة الإيرادات الضريبية وبالذات من خلال الضرائب التصاعدية والتي ينبغي فرضها على الدخول والثروات ورؤوس الأموال وخصوصا التي لا يتم استخدامها في الاوجه التي يتحقق لموجبها خدمة الاقتصاد والمجتمع وأفراده، وبحيث لا يتم فرضها بالشكل الذي يمكن ان تؤثر فيه سلبا على النشاطات الاقتصادية وبالذات الانتاجية منها وفرضها على المجالات الهامشية وغير المنتجة، وغير المفيدة للمجتمع وأفراده او الاقتصاد ككل بدرجة اكبر وبحيث يصبح تحصيل الإيرادات الضريبية وسيلة هامة يتم من خلالها التأثير في عملية تخصيص الموارد بالشكل الذي تتحقق معه الكفاءة في هذا التخصيص عن طريق التشجيع على التوجه في استخدام الموارد نحو المجالات المرغوبة لمنحها اعفاءات او فرض ضرائب اقل عليها والحد من التوجه في استخدام الموارد نحو المجالات غير المنتجة وغير النافعة وغير العقلانية والتي تتحقق بشكل واسع في الدول النامية من اجل تقليص هذا التوجه الواسع نحوها عن طريق فرض الضرائب وبمعدلات تصاعدية. وهو ما يضمن من خلال ذلك حصيللة ضريبية مرتفعة تحقق للدولة قدر اكبر من الإيرادات وتحد من توجه الموارد نحو المجالات الغير منتجة ويسهم في توجيهها نحو المجالات المنتجة والنافعة.
- 2- ضرورة العمل في اطار السياسة المالية بخصوص الإيرادات العامة على ضمان اصلاح الجهاز الضريبي في الدول النامية حيث يتسع في هذا الجهاز حالات ضعف استخدامه للأساليب والوسائل المتطورة في تحصيل الضرائب وضعف

¹ نفس المرجع السابق، ص 349.

القدرات والخبرات المتاحة لديه وضعف الوعي والحرص والشعور بالمسؤولية لدى جهات قليلة في هذا الجهاز وتفشي حالات الفساد والرشوة والاعتماد على الاعتبارات الغير موضوعية في تحصيل الايرادات الضريبية كالعلاقات الشخصية والعائلية... الخ وبالتالي يتنافى مع مبدأ العدالة في تحصيل الايرادات الضريبية.

3- ضرورة العمل في اطار السياسة المالية على التوصل إلى المجالات التي يتم فيها ممارسة نشاطات اقتصادية بشكل خفي من خلال ما يطلق عليه بالاقتصاد السري او اقتصاد الظل والذي تمارس فيه العديد من النشاطات سواء المشروعة او الغير مشروعة وبشكل واسع ومهم وفي حالات ليست بالقليلة وبحيث اصبحت مثل هذه النشاطات تشكل جزءا مهما من النشاطات الاقتصادية الفعلية التي تتحقق في الواقع وارتباطا بضعف القوانين والتشريعات التي تنظم عمل النشاطات الاقتصادية او ضعف الفعالية في تطبيق هذه القوانين والتشريعات او نتيجة التشدد في مثل هذا التطبيق بشكل يتضمن التعسف في ذلك، وهو الامر الذي يدفع نحو القيام بالعديد من النشاطات الاقتصادية بعيدا عن الالتزام بالقوانين والتشريعات التي تنظمها حتى ما هو مشروع في هذه النشاطات، وذلك للتخلص من الاجراءات والروتين والتأخير والتعقيد الذي يرافق الالتزام بهذه الاجراءات او التشدد والتعسف في تطبيقها او نتيجة الافتقار لها او الضعف في تطبيقها.

4- ضرورة ان يتم الحذر في اطار السياسة المالية في الدول النامية عند الاعتماد على القروض كمصدر للإيرادات العامة فيها، وبحيث يتم في هذا تلاقي الاثر السلبي الناجم عن تأثير القروض على النشاطات الخاصة وبالذات عندما تتم على حساب توجه هذه الموارد للقيام بهذه النشاطات وبالذات عندما لا تستخدم الدولة حصيلة الايرادات الناجمة عن القروض وخاصة الداخلية منها في القيام بالنشاطات الاقتصادية وتستخدمها استخداما استهلاكيا غير منتجة وهو الامر الذي يتحقق فعليا في الغالب حيث يتم اللجوء الى الاقتراض والذي قد يتم اجباريا او اختياريا ولكن بأساليب تكاد تجعل الاقتراض هذا اجباريا ويتم استخدامه لمعالجة عجز الايرادات عن تغطية النفقات ولأغراض استهلاكية غير منتجة.

5- ينبغي على السياسة المالية ان لا تعتمد على تغطية الزيادة في نفقاتها على ايراداتها باللجوء للتمويل بالعجز، والذي يتم عن طريق الاصدار النقدي وذلك حسب الضرورة التي تفرض الاخذ به خاصة وان معظم الدول النامية تمارس هذا الامر في اطار سياستها المالية تحت ضغط الحاجة للتوسع في نفقاتها العامة ومحدودية حصيلتها من الايرادات العامة والذات الايرادات الضريبية والقروض، خاصة وان هذا الاعتماد يكون متاحا استخدامه من قبل الدولة ويمثل اسهل الوسائل وأسرعها في ذلك بحكم قدرتها على التوجه الى البنك المركزي والطلب منه التوسع في اصدار النقود الجديدة

ثانيا : **النفقات العامة**¹: ان السياسة المالية وبالذات في الدول النامية ينبغي لها ان تعمل من خلال اجراءاتها ووسائلها الخاصة بالنفقات العامة على تحقيق اكبر قدر ممكن من الاثار الإيجابية على الاقتصاد الكلي عن طريق ضمان اسهام النفقات العامة في القيام بالنشاطات الاقتصادية وتوسعها وبما يؤدي الى زيادة الانتاج والدخل والإنفاق القومي والاستخدام والتأثير ايجابيا على المكونات الكلية للاقتصاد ويسهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتحقيق عدالة اكبر في توزيع الدخول والذي يمكن ان يرتبط بما يلي:

- 1- حجم النفقات العامة اي القدر المبالغ النقدي التي يتم استخدامها في الانفاق العام وبالتالي يمكن ان تزداد الاثارة الايجابية للنفقات العامة في زيادة حجمها وبالعكس وتبعاً لحالة الاقتصاد وحاجته حيث ان حالة التضخم مثلاً قد تفرض الحاجة الى تقليص حجم النفقات العامة هذه في حين أن حالة الكساد تقتضي زيادة حجم النفقات العامة.
- 2- الكيفية التي يتم بها تخصيص النفقات العامة اي كيفية توزيعها على مجالات انفاقها بحيث يمكن ان تحقق اثار ايجابية او سلبية ترتبط بهذا التخصيص وهو الامر الذي يفترض التركيز عليه في السياسة المالية للدولة بحيث يتم من خلالها ضمان حصول انفاق بحيث يتحقق عن طريق اقصى قدر ممكن من الاثارة الايجابية عن طريق اسهامها في زيادة الانتاج والدخل والاستخدام وتقليل الاثار الايجابية بالحد من التضخم او الانكماش اي ضمان التخصيص الكفاء للنفقات العامة.
- 3- الكيفية التي يتم بها توفير الايرادات العامة التي توفر التمويل للنفقات العامة حيث ان الايرادات هذه ينبغي ان تحقق بالشكل الذي يقلل الى ادنى حد ممكن من الاثار السلبية ويحقق اقصى قدر من الاثار الايجابية كان لا يتضمن التأثير سلبياً على الادخار والاستثمار والإنتاج مثلاً من خلال اقتطاع الموارد التي لم يتم تخصيصها لذلك وهو الامر السلبي الذي قد يلغي الاثر الايجابي للنفقات العامة في هذه الحالة.
- 4- درجة الكفاءة التي يتم بها الانفاق العام وبالشكل الذي يقلل الهدر والتبذير للموارد التي يتم انفاقها الى ادنى حد ممكن، بحيث يتم زيادة النتائج الايجابية التي يحققها الانفاق العام الى اقصى قدر ممكن وتقليص هذا الانفاق الى ادنى قدر ممكن.
- 5- الحالة الاقتصادية العامة للدولة ومستوى النشاط الاقتصادي فيها اذ قد ينجم عن نفقات عامة معينة اثر تضخم في حالة الانعاش الاقتصادي بدرجة تفوق اثرها التوسعي واثراً توسعياً في حالة الكساد الاقتصادي بدرجة تفوق اثرها التضخمي وحسب حالة الاقتصاد ودرجة تطوره قدراته الانتاجية ودرجة مرونة جهازه الانتاجي.

¹ نفس المرجع السابق، ص 355.

خلاصة

من خلال دراستنا للإطار النظري للسياسة المالية تبين لنا أنها من أهم السياسات الاقتصادية التي تعتمد عليها الدول للتدخل والتحكم والتوجيه لمختلف قطاعاتها ومدى تحقيقها لمختلف الاهداف الاقتصادية والاجتماعية ، إذ تعتبر السياسة المالية عند الكلاسيك محايدة كون الدولة تلعب دور الحارس على عكس المدرسة الكينزية التي تنادي بتدخل الدولة في النشاط الإقتصادي .

إن للسياسة المالية أدوات تتدخل بها الدولة في النشاط الإقتصادي وهي تتمثل في النفقات والإيرادات والموازنة العامة ، كما تبين لنا ان السياسة المالية في الدول النامية تركز بدرجة كبيرة على الانفاق العام وهذا راجع لتدهور اقتصادياتها وهشاشة بناها التحتية على عكس الدول المتقدمة التي تقلل من هذا الأخير في سياستها.

تمهيد :

بات الإصلاح الإقتصادي من الضرورة الموضوعية تبنيه من طرف الدول التي تعاني من إختلالات هيكلية في إقتصادياتها لكون ثماره تأتي بالنتائج الإيجابية المرضية لإقتصاديات تلك الدول، وهو حال معظم الدول النامية مع بداية عقد الثمانينات التي عانت من لبعض المشاكل والإختلالات الإقتصادية مما أسهم ببروز العديد من الأزمات الداخلية والخارجية خلال تلك الفترة ، وكمحاولة من هذه الدول لمعالجة تلك المشاكل والإختلالات وإصلاح أوضاعها الإقتصادية اضطرت إلى تبني برامج الإصلاحات الإقتصادية الموضوعية من طرف صندوق النقد الدولي والبنك العالمي. ومنه سوف نقوم بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كالتالي:

المبحث الأول : عموميات عن الإصلاح الاقتصادي .

المبحث الثاني: واقع اقتصاديات الدول النامية ومبررات الإصلاح الإقتصادي.

المبحث الثالث : برنامج الإصلاح الإقتصادي وصندوق النقد الدولي.

المبحث الأول : عموميات عن الإصلاح الاقتصادي.

المطلب الأول : تعريف الإصلاح الاقتصادي .

يختلف مفهوم الإصلاح الإقتصادي من دولة إلى أخرى انطلاقاً من نوع النظام السائد وكذا وجهة نظر الدول وصندوق النقد الدولي.

ويقصد بالإصلاح الإقتصادي في المفهوم التقليدي "هي مجمل الإجراءات الهادفة إلى تغيير الوضع الإقتصادي من حال غير مرغوب فيه إلى حال أفضل يتميز بالأداء الجيد والفعالية في التسيير وطرقه لإنتاج الخيرات المادية ، والخدمات بغرض تحسين مستوى معيشة السكان"¹.

وتعرف كذلك "هو عملية منظمة للتغيير في الإقتصاد بهدف خفض و إزالة الإختلالات المحلية أو الخارجية من خلال مجموعة متنوعة من التغييرات في السياسة العامة كأساس لتحقيق نمو قابل للإستمرار"².

يلاحظ أن التعريف السابق للإصلاح الإقتصادي تعريف عام يستوعب كافة وجهات النظر والآراء المتباينة حول مفهوم الإصلاح الإقتصادي إلا أنه مهما اختلفت الآراء حول مفهوم الإصلاحات ، يجب أن نقر بحقيقة مهمة مفادها أنه ومنذ منتصف عقد الثمانينات من القرن الماضي وحتى الآن تحول مفهوم الإصلاح إلى موجة عالمية عارمة وارتكز هذا المفهوم بدرجة أساسية على التقليل من دور الدولة في النشاط الإقتصادي إلى اضيق الحدود وتحرير العلاقات الداخلية والخارجية.

وتعرف الإصلاحات الإقتصادية التي يدعمها ويتبناها الصندوق والبنك العالميين على أنها "مجموعة الإجراءات المستعملة من طرف الدولة بغية إنقاص أو إلغاء الإختلالات الإقتصادية ، المالية الداخلية والخارجية وإنشاء العناصر المشكلة لإقتصاد السوق"³.

المطلب الثاني : أهداف الإصلاح الإقتصادي

الإصلاح الاقتصادي ليس غاية في حد ذاته بل هو وسيلة لزيادة الانتاج والانتاجية من جهة وكذلك التحكم بالطلب من جهة أخرى ، كما يفترض أن يكون مرتبطاً بخطة التنمية الاقتصادية -الاجتماعية ، فإذا بعد عن الإنتاج فسوف يؤدي إلى تدهور الإقتصاد الوطني وقد دلت بعض التجارب على خطأ التوجه نحو تحجيم دور الدولة والتركيز على التثبيت الإقتصادي وتحرير التجارة والتوسع في الخصخصة في عملية الإصلاح الإقتصادي تصبوا الحكومات -عادة-

¹ محمد راتول، سياسة التعديل الهيكلي ومدى معالجتها للاختلال الخارجي -التجربة الجزائرية-، أطروحة دكتوراة، دولة غير منشورة، تخصص إقتصاد دولي الجزائر 2000، ص8.

² أحمد النجار، الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية حالة مصر ، المغرب ، اليمن ، طبعة 3، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية ، دمشق سوريا، 1996، ص9.

³ نفس المرجع السابق، ص16.

إلى كبح العجز في ميزان المدفوعات والميزانية ، كما تتحاشى الوقوع في أحضان التضخم فتسعى إلى تحقيق اصلاحات هيكلية لتعزيز الإستقرار ومنع المشاكل المستقبلية وصولا إلى رفع معدل النمو الإقتصادي ولكنها لا تستطيع أن تتجاهل الجوع والفقر والبطالة ، إن هذا الاصلاح قد يتطلب إستخدام سياسات اقتصادية غير مدروسة ، كما قد تسببه عوامل دولية وكذلك يمكن ان تؤدي إليه مشاكل داخلية بحتة ، وهكذا فالتصحيح يأتي كرد فعل للصدمات أو بناء جديد للإستراتيجيات ، وهكذا يجب على الدولة اصلاح النظام الضريبي لرفع مستوى الإيرادات وترشيد النفقات في القطاع العام ، اما سوق العمل فإصلاحه يفترض إعادة النظر في قوانين العمل والتشغيل في حين لا بد من استخدام سعر الفائدة كأداة للسياسة النقدية من أجل التحكم في القطاع المالي إلى جانب إزالة الدعم الحكومي ولا بد من الدراسة المتأنية بشأن تحرير التجارة الخارجية .

من خلال كل هذا نلاحظ أن جهود الاصلاح الاقتصادي تنصب على تحقيق مجموعة من الاهداف وهي :

1. تفعيل ادارة الطلب الكلي بهدف الحصول إلى التوازنات في الإقتصاد، وكبح التضخم.
2. زيادة الكفاءة في الاداء الاقتصادي وفي توزيع الموارد.
3. منع الاحتكار وتعميق المنافسة في السوق.
4. تعبئة الطاقات المادية والمالية والبشرية كافة ووضعها في خدمة التنمية المستدامة .

في مجال الإستثمار نجد :

- تحسين المناخ الاستثماري وتحفيز الإستثمار طويل الاجل من خلال إتاحة الفرص المتكافئة للجميع.
- تشجيع الإستثمار الأجنبي المباشر ولكن وفق أولويات التنمية المحلية .
- رفع عائدية الإستثمار من خلال إزالة معوقات البيئة الإنتاجية ، وكذلك من خلال تحسين البيئة التشريعية والتنظيمية للقطاعات الثلاثة - العام والخاص والمشارك - لزيادة قدراتها على التحرك السريع لمواجهة متطلبات السوق المتغير باستمرار.
- في إطار توفير المناخ الإستثماري يفترض في الدولة أن تقوم بتحسين شروط العمل والإبداع والإبتكار لشبابنا وخاصة المتعلمين منهم كما يفترض فيها الحفاظ على كرامتهم داخل بلدهم¹.

¹ عفيف عبد الكريم صندوق ، دور السياسة المالية في تحقيق الاصلاح الاقتصادي ، بحث لنيل شهادة الدكتوراة في الاقتصاد المالي ، دمشق سوريا ، 2005 ، ص16.

المطلب الثالث : الإصلاح الإقتصادي حسب منظور المدارس الإقتصادية .

إن مدارس الفكر الإقتصادي وإن كانت لا تختلف كثيرا حول مفهوم الإصلاح الاقتصادي ، إلا أنها تختلف كثيرا على أسباب عدم الإستقرار الاقتصادي ومن ثم تختلف على نوع السياسات اللازمة لتحقيق هذا الإصلاح الإقتصادي وسوف نتناول بعض هذه المدارس .

أ- **المدرسة التقليدية¹** : إن ظهور الفكر الاقتصادي التقليدي يعكسه نضج الاقتصاد الإنجليزي ببلوغه مستوى من التطور تصبح معه الحرية الاقتصادية داخليا وخارجيا، ويتسم بالهيمنة على الإقتصاديات الأخرى الأقل نضجا ، حيث أنه يبيّن الفكر التقليدي على فروض التشغيل الكامل من خلال التفاعل الحر بين العرض والطلب ، وتصوره بعدم وجود بطالة على مستوى الاقتصاد ككل وبالتالي يرون أن التقلبات التي تحدث في النشاط الاقتصادي في الاجل القصير سوف تتلاشى في الاجل الطويل ، وذلك وفق عوامل الاستقرار الذاتية الكامنة في الجهاز الاقتصادي والذي يتمثل أهمها في مرونة الأجور والأسعار وسعر الفائدة . إن هذه التقلبات القصيرة الأجل في النشاط الاقتصادي الذي يؤثر على مستوى التشغيل الكامل ترجع من وجهة نظر التقليديين إلى عدة عوامل خارجية منها:

- 1) تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي مما يؤدي إلى إعاقه سير العوامل الاقتصادية المختلفة في طريقها نحو التوازن .
- 2) جمود الأجور والأسعار نتيجة ظهور الاحتكار .
- 3) تعاقب الموجودات الاقتصادية التي تتمثل في :
 - تقلب الناتج الزراعي من سنة لأخرى وما ينتج عن ذلك من أثار على حالة المنتجين الزراعيين مما يؤدي إلى التأثير على الناتج الصناعي .
 - التطور التكنولوجي وإدخال آلات حديثة في المجال الصناعي والذي يترتب عنه أثار سلبية وإيجابية على الجهاز الإنتاجي .

4) الاسباب الكامنة في بنية النظام الإقتصادي الحرفي وعدم الانسجام والتجانس بين العناصر المختلفة للنظام والتناقض بين الإنتاج والإستهلاك ، حيث يميل النظام بطبيعته نحو تحقيق فائض في الانتاج عن الاستهلاك ما يترتب عن ذلك من عدم قدرة الإستهلاك على امتصاص الانتاج ، بيد أن طول فترات الكساد الاقتصادي وخاصة في مرحلة

¹ مدني بن شهرة ، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)، الطبعة الاولى ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، الاردن 2009 ، ص 26.

الثلاثينات من القرن العشرين ، جاءت مغايرة بحكم التقليديين فبالرغم من إنخفاض الأجور مقارنة بالاسعار فلم يؤدي ذلك الى عودة الاقتصاد إلى حالة التشغيل الكامل ، بل لقد استمر الركود الاقتصادي بمظاهر متعددة تمثلت في¹ :

- زيادة معدلات البطالة حيث بلغت 25% من قوة العمل في الولايات المتحدة الأمريكية ، 33% في ألمانيا ، 20% في بريطانيا.

- إنخفاض اسعار الأسهم والسندات المتداولة في بورصات الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا وبريطانيا .

- انخفاض مستوى الأسعار ب 25% في الولايات المتحدة الأمريكية ونسبة 20% في سويسرا.

كل ذلك ترتب عنه إنخفاض كبير في حجم الانتاج ومعدل الاستثمار ومن ذلك في الطلب الكلي الفعال ، وظهور البطالة على نطاق واسع وهذا ماكشف عن ضعف الفروض التي بني عليها الفكر الإقتصادي الكلاسيكي ويتضح ذلك بمايلي :

1- إختلاف مفهوم الرأسمالية الحديثة عن مفهومها في الفكر الإقتصادي التقليدي ، فلم تعد الرأسمالية الواقعية تعمل في ظل المنافسة الكاملة التي تتعادل فيها قوى العرض والطلب بطريقة آلية ، ويقوم فيها جهاز الأسعار بتوزيع الدخل وتخصيص الموارد ، بل أصبحت المنافسة تدور حول إنتاج سلع جديدة باستمرار وإستخدام أحدث التكنولوجيا والسيطرة على المواد الأولية والتحكم في الحياة الإقتصادية.

2- إستخدام الفكر التقليدي لنظرية التوازن الجزئي كأساس لتحليل التوازن العام ، وإن كان ذلك ممكنا عندما كانت أحجام المشروعات الإنتاجية في معظمها صغيرة ، لكن مع توسع النشاط الإقتصادي وظهور المشروع الإحتكاري والمؤسسات الحديثة التي تتسم بتضخم حجمها وتنظيمها وأوضح إذ أن التوازن الجزئي على مستوى المشروع الإحتكاري يتم عند مستوى من الناتج أقل مما تسمح به طاقاته الإنتاجية الفعلية ، وهو مايعني أن التوازن العام لايتحقق عن مستوى التشغيل الكامل للموارد والطاقات الإنتاجية القائمة بل عند مستوى أقل من ذلك.

ب- المدرسة الكينزية² .

لما عجزت المدرسة التقليدية في تغيير الازمة الاقتصادية التي أصابت العالم في سنوات الثلاثينات من القرن العشرين وعدم إيجاد الحلول لها برزت المدرسة الكينزية التي تصدت لتفسير العوامل التي أدت إلى ظهور هذه الأزمة مع إقتراح السياسات الضرورية لعلاجها في الأجل القصيرة ، ونجد أن كينز يعالج الأزمة بإفتراض ثبات التغيير في مجموعة من العوامل في الأجل القصيرة وهي :

¹ نفس المرجع السابق، ص28.

² نفس المرجع ، ص ص29.

- كمية العمل وخصائصه .
- حجم الجهاز الإنتاجي ونوعه .
- درجة المنافسة و الإحتكار .
- الفن الإنتاجي القائم .
- مستوى الإدارة والتنظيم .
- البنيان الإجتماعي الذي يحكم كيفية توزيع الدخل .
- أدوات وعادات المستهلكين لأن هذه العوامل تلعب دورا أساسيا في تحديد جانب العرض ، وعليه فإن كينز قد بين أن التقلبات في مستويات الدخل القومي وبالتالي مستويات الناتج والتوظيف هي نتيجة لثلاث عوامل :
- الميل الحدي للاستهلاك .
- الكفاءة الحدية لرأس المال .
- سعر الفائدة .

ومعنى ذلك أن هذه العوامل تلعب دورا أساسيا في تحديد جانب الطلب ، وعندما افترض كينز ثبات الميل الحدي للإستهلاك في الأجل القصيرة فهذا يؤدي إلى تغيير النشاط الإقتصادي حيث يحفز السلوك الإستثماري وهذا يعني أن التغيير في مستوى النشاط الإقتصادي إنما يتوقف على التعديل في خطط الإستثمار بفعل العوامل التالية :

- التفضيل النقدي.
- تغيير كمية النقود.
- الكفاءة الحدية لرأس المال.

ومع زيادة الدخل القومي فإن الميل الحدي للإستهلاك يأخذ في التناقص التدريجي ، وهذا ما يؤدي إلى زيادة الميل الحدي للإدخار ، فالمدخرات تتزايد عند الرواج ومعدل الكفاءة الحدية لرأس المال تكون في الإنحدار زمن ثم يزيد العرض الكلي عن الطلب الكلي ، وهذا ما يؤدي إلى الزيادة في حجم الإنتاج ومن ثم بطالة شديدة.

ومن هنا يتضح أن الفكر الكينزي يرى أن التقلبات التي تحدث في مستوى النشاط الإقتصادي ترجع إلى مستوى التغيير الذي يحدث في كمية النقود ، وإن السياسة النقدية تؤثر في الطلب الكلي مثلما تؤثر السياسة المالية في هذا الطلب ، ومن هذا فإن الكينزين قد إعتبروا السياسة المالية أداة رئيسية لتحقيق الإستقرار الإقتصادي وإن إعتقادهم في هذا الدور الهام الذي تلعبه السياسة المالية إنما يرجع إلى أن التقلبات الإقتصادية تعود لأسباب حقيقية منها:

✓ عدم التأكد الذي يكتنف سلوك وقرارات الوحدات الإقتصادية وخاصة قرارات الإستثمار والإنتاج.

✓ قيام المنشآت الإنتاجية بتحديد أسعار منتجاتها في ضوء تكاليف الإنتاج ، وهذا يعني أن السوق التي تعمل فيها هذه المنشآت هي سوق منافسة غير كاملة. إن المحدد الرئيسي لعرض النقود هو الطلب على الائتمان وأن فترة السبعينات تبين أن النموذج الكينزي غير قادر على تفسير ظاهرة الركود والتضخم والتعايش بينهما بحيث بروزه يرجع إلى:

- هيمنة المشروعات الاحتكارية على النشاط الإقتصادي من إنتاج وتوزيع وإستهلاك وتمويل .
- محرابة التضخم قد أثرت على الإستقرار المالي وذلك نتيجة السياسة النقدية المقيدة.
- التضخم كظاهرة احتكارية ناشئة عن جمود كل الأجور والأسعار في الإتجاه النزولي، ففي حالة الإنكماش فغالبا ماتلجأ المؤسسات الإنتاجية ذات الطابع الإحتكاري إلى تخفيض الإنتاج دون الأسعار، ويترتب عن ذلك وجود بطالة في ثنايا التضخم أو مايسمى بالركود التضخمي وهي حالة لا تستجيب للمفهوم الكينزي الهادف إلى محرابة التضخم مع الحفاظ على العمالة الكاملة ومنها نجد ذات إتجاه واحد فقط محرابة الكساد والإنكماش دون مكافحة التضخم ولم توافق النظرية الكينزية في سياسة تحديد ديناميكية الأجور والأسعار وهي عنصران رئيسيان في تحديد البطالة والتضخم.

ج -المدرسة النقدية (مدرسة شيكاغو)¹.

إن مدرسة شيكاغو وهي فرع من فروع المدرسة النقدية حيث تتخذ من تغلب كمية النقود سببا رئيسيا لتفسير تغلب النشاط الإقتصادي ويتخذ موقف مدرسة شيكاغو فيما يتعلق بالسياسة النقدية ، المرونة والإستقرار الإقتصادي إلى عدة فرضيات :

- 1-إن الإقتصاد الحر لديه عوامل إستقرار ذاتية تضعف تيار عدم الإستقرار الاقتصادي ومن أهمها:
 - إستقرار حالة الطلب على النقود في الأجل القصير والطويل وبالتالي سوف تنصرف الزيادة في كمية النقود إلى زيادة الطلب الكلي.
 - إستقرار دالة الإنفاق الإستهلاكي الذي يعتمد إلى حد كبير على الدخل الدائم الذي يتسم بدوره بالاستقرار خلال الأجل الطويلة .
- 2-ضعف السياسة النقدية التوسعية في تخفيض معدل البطالة بشكل دائم في الآجال الطويلة .
- 3-الهدف الأول لتحقيق الاستقرار هو تحقيق الإستقرار في الأسعار.
- 4-إن التضخم والإنكماش وإختلال ميزان المدفوعات هي مجرد ظواهر نقدية .

¹ نفس المرجع السابق ، ص 32.

5-التحكم في كمية النقود من قبل السلطات النقدية .

وتفسر مدرسة شيكاغو لعدم الإستقرار الإقتصادي يرجع في التقلبات في عرض النقود وهذا من خلال :

- التضخم كظاهرة نقدية

- إختلال ميزان المدفوعات كظاهرة نقدية.

أولاً : التضخم كظاهرة نقدية : يرى مفكرو هذه المدرسة أن الزيادة في كمية النقود في الأجل القصير يؤدي حتما إلى الزيادة في مستويات الدخل والناتج والتوظيف ، بينما يقرون أن زيادة كمية النقود تؤدي إلى زيادة معدل التضخم لكن في الأجل الطويلة دون الزيادة في مستويات الدخل والناتج والتوظيف على هذا الأساس يرى أنصار مدرسة شيكاغو أن محاولات الحكومة تخفيض معدلات البطالة عن معدلها الطبيعي الذي يرتفع باستمرار نتيجة التغيرات الديناميكية التي يمر بها اقتصاد حركي إذ سيتم فقط مع زيادة كبيرة في معدل التضخم ، وبالتالي نجدهم يذكرون العلاقة بين التضخم ومعدل البطالة أي يذكرون منحى فيليبس الذي يقرر أن ثمة علاقة تحكمية بين التضخم ومعدل البطالة عندما تكون عند مستوى أدنى من معدلها الطبيعي ، فإنه إذا ماتم الاحتفاظ بمعدل البطالة أقل من معدلها الطبيعي في الأجل الطويل فيصاحبه في ذلك معدل التضخم بإرتفاع مستمر في عرض النقود ومنه تتم التضحية بالاستقرار في المستوى العام للأسعار الذي يزيد بمعدلات كبيرة ومنه يؤدي إلى الإختلالات في الإستقرار الإقتصادي .

ثانياً : إختلال ميزان المدفوعات كظاهرة نقدية : كما يرى مفكرو هذه المدرسة أن إختلال ميزان المدفوعات ظاهرة نقدية تظهر كنتيجة لعرض النمو بمستوى أعلى من معدلات الناتج الحقيقي أو في زيادة معدل نمو عرض النقود عن معدل الطلب عليها ويظهر الإختلال من خلال زيادة أو نقصان الأرصدة النقدية الذي يؤثر على مستوى الاحتياطات النقدية الاجنبية ، وعليه فإن زيادة عرض النقود سوف يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات والأصول المالية الأجنبية ، ومنه تتم الزيادة في الطلب على النقد الأجنبي وهو مايعكس بالضرورة في زيادة أو تخفيض فائض ميزان المدفوعات .

إن تحليل مدرسة شيكاغو لتفسير عدم الاستقرار هو نفسه المنهج التقليدي بحيث كلاهما يتماثلان في :

➤ يأخذان مبدأ تأثير النقود على النشاط الإقتصادي وخاصة مستوى الناتج القومي .

➤ الإعتماد على الأجل الطويل وإهمال الأجل القصير.

➤ يدعو كل منهما بعدم تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي بأي شكل كان حتى لاتعيق الأداء التلقائي لعوامل

الإستقرار الذاتية.

وبالتالي نستخلص أن كلا من المنهج التقليدي ومنهج مدرسة شيكاغو قد تناولوا موضوع الإستقرار الإقتصادي من منظور واحد بالرغم من تباعد مدة توأجهما ، الأولى في القرن 19 م والثانية في القرن 20م وما شهدته هذا الأخير من تغيرات هيكلية وتكنولوجية جد متطورة ، ونجد أن الدول المتقدمة تبنت غالبيتها السياسة الإقتصادية المنبثقة من هذا المنهج ، قصد مواجهة مشكلات التضخم والبطالة والركود وأدى ذلك إلى تفاقم معدل البطالة وتدهور معدلات النمو الإقتصادي وانتشار المضاربات في اسواق النقد والمال وضعف الاستثمار وأدى ذلك إلى ركود إقتصادي استمر لسنوات طويلة.

وعلى هذا الاساس فإن الزيادة في معدل عرض النقود بما يساوي معدل نمو الإنتاجية في الآجال الطويلة لن يؤدي إلى الإستقرار الإقتصادي ذلك لأن الإستهلاك سوف يميل الى التناقص في الأجل الطويل لضعف التشغيل.

د- المدرسة الهيكلية.

إن مفكرو المدرسة الهيكلية يرجعون مشاكل البلدان التي تعاني من عدم الإستقرار الإقتصادي إلى جذور الخلل في

الجوانب الإقتصادية والإجتماعية منها :

- الإعتماد على عملية التصدير للمواد الأولية .
- المبالغة في التخصص في الإنتاج.
- الإرتفاع النسبي للزيادة السنوية لعدد السكان مقارنة مع ضآلة عرض المواد الغذائية.
- قلة النقد الأجنبي لمواجهة ظاهرة الإستيراد المتزايد من السلع الضرورية ، وبالتالي فإن الهيكليون يرون بأن ضعف مرونة الجهاز الانتاجي وما يترتب عليه من ضعف قوى العرض ، هذا هو الذي يؤدي إلى وجود ظاهرة التضخم في مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني .

إن العوامل الهيكلية -الاقتصادية والاجتماعية والسياسية - هي السبب الرئيسي في زيادة كمية النقود مع ضعف الإدارة

المالية والنقدية لهذه الدول ، وعلى هذا الأساس يرى مفكرو المدرسة الهيكلية أن عدم الإستقرار الإقتصادي في البلدان

النامية يرجع إلى :

- عجز ميزان المدفوعات .
- الاختناقات القطاعية .
- التعاون بين معدلات نمو الأجور ونمو الإنتاجية .
- زيادة مستويات الأسعار في الأجل الطويل.

المبحث الثاني : واقع إقتصاديات الدول النامية ومبررات الإصلاح الإقتصادي.

المطلب الأول : الأوضاع الإقتصادية في الدول النامية خلال عقدي السبعينات والثمانينات¹.

عقب الحرب العالمية الثانية وبالتحديد خلال الفترة (1945-1969) شهد الاقتصاد العالمي فترة رواج وإزدهار عالمي ، وحققت معظم دول العالم معدلات نمو اقتصادي مرتفعة ولم يقتصر النمو الإقتصادي المرتفع هذا على الدول المتقدمة بل شمل أيضا الدول النامية حديثة الاستقلال ، ليس هذا فحسب بل إن الإحصائيات تشير إلى أن الدول النامية خلال تلك الفترة المشار إليها حققت معدلات نمو اقتصادي أكبر من تلك المعدلات التي حققتها الدول المتقدمة حيث بلغ متوسط نمو الناتج المحلي الاجمالي في الدول النامية خلال الفترة (1945-1970) حوالي 6.5% في حين لم يتجاوز هذا المعدل في الدول الصناعية الرأسمالية 4.5% خلال الفترة نفسها.

وقد كان من الاسباب التي أسهمت في تحقيق الدول النامية لمعدلات النمو الإقتصادي المرتفعة هذه هو إستفادتها من فترة الإزدهار التي شهدها الإقتصاد العالمي ، إذ أنه وفي ظل هذا الازدهار استفادت هذه الدول من انتعاش في التجارة الدولية وما رافق هذا الانتعاش من نمو اقتصادي حيث زاد الطلب العالمي على صادرات الدول النامية وخاصة على صادراتها من المواد الاولية التي تشكل أهمية بنسبة كبيرة في هيكل صادراتها كما استفادت هذه الدول من استقرار نظام النقد الدولي الذي شهدته العالم خلال تلك الفترة ، وتمكنت معظم الدول النامية من الحصول على القروض من اسواق النقد الدولية بشروط ميسرة وأسعار فائدة منخفضة كما حصلت على مقادير مناسبة من المعونات الدولية ، وقد كان من الطبيعي أن يرافق التنمية الاقتصادية الاجتماعية التي شهدتها معظم الدول النامية خلال تلك الفترة -فترة ازدهار الاقتصاد العالمي- ارتفاع معدلات نموها الاقتصادي كما أن متوسط دخل الفرد في تلك الدول قد شهد نموا ملحوظا ومن الاسباب التي أسهمت في ارتفاع متوسط الدخل الفردي في الدول النامية خلال تلك الفترة إرتفاع معدلات نموها الاقتصادي بدرجة تفوق معدلات نموها السكاني هذا الامر كان له انعكاسات ايجابية اسهمت في تحسين مستوى معيشة الفرد في تلك الدول ، وفيما يخص معدلات البطالة فقد كانت تلك الفترة منخفضة ولم تكن البطالة حينها تشكل مشكلة كما هو في وقتنا الحاضر ومن العوامل التي أسهمت في إنخفاض معدلات البطالة خلال تلك الفترة إزدهار الاقتصاد العالمي ، وكذا النهضة التنموية التي شهدتها العديد من الدول النامية² ، وهكذا تبين أن معظم دول العالم خلال الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية وحتى نهاية الستينات من القرن الماضي وإمتدت مايقارب ربع قرن من الزمن قد

¹ سيد البواب ، برامج التثبيت والتكليف الهيكلي لصندوق النقد الدولي والبنك العالمي ،البيان للطباعة والنشر، الطبعة 2 ، القاهرة مصر2002 ،ص17.

² نفس المرجع ، ص 19.

شهدت فترة إزدهار في إقتصادياتها وقد كان لإزدهار الإقتصاد العالمي خلال تلك الفترة آثار إيجابية على إقتصاديات دول العالم بصفة عامة وعلى إقتصاديات الدول المتخلفة بصفة خاصة ، كما أن معظم دول العالم -النامية و المتقدمة- قد حققت خلال تلك الفترة معدلات نمو مرتفعة وشهدت اوضاعا إقتصادية مستقرة ولا يعني ذلك أن تلك الدول لم تكن خلال تلك الفترة تواجه أي مشاكل إقتصادية بل بالعكس من ذلك كانت هناك العديد من المشاكل ، ولكن نظرا لأن هذه المشاكل كانت محدودة في أطوارها الأولى ولم تستفحل بعد فقد تمكنت معظم تلك الدول من مواجهتها والحد من آثارها السلبية ، وبالتالي لم تكن تشكل عائقا أمام نمو واستقرار إقتصاديات الدول خلال تلك الفترة إلا أن الاوضاع الإقتصادية المستقرة وما لنمو الإقتصادية المرتفعة التي شهدتها معظم إقتصاديات الدول النامية خلال تلك الفترة التي اعقبت الحرب العالمية الثانية وحتى نهاية الستينات من القرن الماضي سرعان ما تلاشت ، إذ أنه مع بداية عقد السبعينات بدأت تلك الدول تواجه العديد من الازمات أو الصدمات الخارجية والداخلية الواحدة تلو الأخرى إبتداءا بأزمة الغذاء وأزمة نظام النقد الدولي في بداية السبعينات ومرورا بأزمة النفط الأولى عام 1973 م والثانية في 1979 وانتهاء بأزمة المديونية التي برزت بشكل واضح عام 1982 م¹ ، ونتيجة لهذه الازمات وغيرها من العوامل الأخرى والتي سوف نتطرق لها لاحقا بدأت معظم الدول النامية منذ بداية عقد السبعينات تواجه العديد من المشاكل والاختلالات الإقتصادية أبرزها :

✓ انخفاض في معدلات النمو الإقتصادي.

✓ ارتفاع العجز في ميزان المدفوعات .

✓ ارتفاع معدلات التضخم والبطالة .

✓ انخفاض الدخل للفرد وارتفاع مستويات الفقر .

ومع بداية الثمانينات من القرن الماضي تفاقمت هذه المشاكل والاختلالات الإقتصادية بدرجة كبيرة.

المطلب الثاني : العوامل التي أسهمت في تدهور إقتصاديات الدول النامية.

إن المشاكل والاختلالات الإقتصادية التي واجهتها العديد من الدول النامية خلال فترة السبعينات والثمانينات من

القرن الماضي قد نُجمت نتيجة تفاقم مجموعة من العوامل الخارجية والداخلية والتي يمكن إيضاح أبرزها فيما يلي :

1- **العوامل الخارجية** : يمكن تلخيص أبرز العوامل أو الصدمات الخارجية التي أسهمت في تدهور إقتصاديات

الدول النامية خلال عقدي السبعينات والثمانينات فيما يلي :

¹ حازم البيلاوي ، النظام الإقتصادي الدولي المعاصر من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى نهاية الحرب الباردة ، مطابع الوطن للنشر ، الكويت ،2000،ص80

1-1 تدهور معدلات التبادل التجاري:

تدهورت معدلات التبادل التجاري الدولي خلال تلك الفترة تدهورا ملحوظا في غير صالح الدول النامية غير النفطية وقد بلغ متوسط هذا التدهور خلال الفترة 1973-1983 حوالي 3.9%¹، ومن الأسباب التي أسهمت في هذا التدهور :

أ - إرتفاع أسعار واردات الدول النامية : إرتفعت أسعار السلع (غذائية، وسيطة، إستثمارية... إلخ) والخدمات (نقل، تأمين...) التي كانت تستوردها الدول النامية من الدول الصناعية المتقدمة خلال تلك الفترة بنسبة كبيرة، ومن العوامل التي أسهمت في إرتفاع أسعار واردات الدول النامية غير النفطية أزمة النفط التي شهدها العالم خلال تلك الفترة أو ما أطلق عليها العالم حينذاك بصدمة النفط الأولى وصدمة النفط الثانية، حيث كانت الأولى أواخر عام 1973م عندما ارتفع سعر البرميل إلى 26 دولار امريكي²، وقد أسهم هذا الأمر في زيادة تكلفة واردات الدول النامية غير النفطية من النفط ومشتقاته، كما أدى إرتفاع أسعار النفط خلال تلك الفترة إلى إرتفاع أسعار السلع الصناعية التي تستوردها الدول النامية من الدول الصناعية المتقدمة وقد كان مبرر الدول الصناعية في رفع أسعار تلك السلع هو إرتفاع أسعار النفط ومشتقاته إلا أنه يلاحظ أن بالرغم من أسعار النفط العالمية قد انخفضت في بداية الثمانينات إلى ما يقارب نصف ما كانت عليه في بداية السبعينات من القرن الماضي، ومع ذلك ظلت أسعار السلع الصناعية مرتفعة ومن المفيد ان نشير هنا إلى أن صدمتي النفط الأولى والثانية كانت من اهم اسباب تدهور معدلات التبادل التجاري في الدول النامية غير النفطية خلال تلك الفترة، حيث ترتب عليها إرتفاع الواردات بصفة عامة والواردات النفطية بصفة خاصة وللدلالة على ذلك أشارت إحدى الدراسات المتعلقة بتحليل أثر الصدمات الخارجية على إقتصاديات الدول النامية غير النفطية من خلال إعتماها على عينة مكونة من 25 دولة إلى أن حوالي 76% من العينة نفسها أظهرت تحسنا ملحوظا في معدلات تبادلها التجاري، وذلك بعد استبعاد أثر تزايد مدفوعات الواردات النفطية من الإحصاءات المتعلقة بأسعار الواردات.

ب- إنخفاض أسعار صادرات الدول النامية من المواد الأولية .

في الفترة التي شهدت فيها أسعار واردات الدول النامية إرتفاعا شديدا شهدت أسعار صادرات تلك الدول من المواد الأولية إنخفاضا شديدا ويرجع ذلك لعدة أسباب منها الكساد والركود الذي تزامن مع تضخم في الدول الرأسمالية والذي

¹ سيد البواب، مرجع سبق ذكره، ص 30 .

² حازم البيلاوي، مرجع سبق ذكره، ص 93.

ظهر في أثر الأزمة الاقتصادية العالمية التي ظهرت في بداية السبعينات من القرن الماضي والمعروفة بظاهرة الركود التضخمي كذلك من أسباب إنخفاض كمية وقيمة صادرات الدول النامية خلال تلك الفترة¹ :

- احلال الكثير من المواد التصنيعية بدلا من المواد الخام نتيجة للتقدم العلمي والتكنولوجي ، الذي تم إحرازه في هذا المجال ، كما أن إرتفاع الإنتاجية أسهم في إنخفاض نصيب الوحدة المنتجة من الصناعات التحويلية من المواد الاولية والخام .

- بروز النزعة الحمائية التي إتبعتها العديد من الدول الصناعية خلال تلك الفترة من صادرات الدول النامية وبالذات المصنعة والنصف مصنعة تحت مبرر حماية إنتاجها المحلي ، كما أن إنخفاض معدلات النمو الإقتصادي في الدول الصناعية المتقدمة عقب أزمة النفط الأولى والثانية أسهم في إنخفاض طلب هذه الدول على واردات الدول النامية .

وهكذا تدهورت معدلات التبادل التجاري في الدول النامية بسبب إرتفاع أسعار وارداتها وانخفاض أسعار صادراتها لأن العلاقة النسبية بين أسعار الصادرات وأسعار الواردات أصبحت في غير صالح الدول النامية ، هذا التدهور كان له آثار سلبية على إقتصاديات الدول النامية وخاصة الغير نفطية ، وكان من الأسباب الرئيسية التي أسهمت في تفاقم عجز موازين مدفوعاتها ولجوءها إلى الخارج للإقتراض لمواجهة هذا العجز وبالتالي إرتفاع مديونيتها الخارجية .

ج- أزمة المديونية الخارجية.

مع نهاية الستينات من القرن الماضي كان حجم المديونية الخارجية للدول النامية منخفض نسبيا وبالتالي لم تكن المديونية خلال تلك الفترة تمثل مشكلة ذات أهمية بالنسبة لتلك الدول ، إلا أنه ومع مرور الوقت وبالتحديد عقب صدمة النفط الأولى عام 1973 م وما نجم عن ذلك من تدهور لمعدلات التبادل التجاري الدولي ، اضطرت العديد من تلك الدول إلى التوسع في الإقتراض الخارجي ، ونتيجة لذلك ارتفعت مديونيتها الخارجية بدرجة كبيرة بلغت عام 1981م مايقارب 673.2 مليار دولار امريكي بينما لم تكن تتجاوز عام 1970م 67 مليار دولار امريكي² ، وهو مايعني أن حجم المديونية الخارجية للدول النامية خلال الفترة(1970-1981)ارتفعت اكثر من عشرة أضعاف ، وهكذا بدأت تبرز مشكلة المديونية الخارجية في الدول النامية شيأ فشيأ الى أن تفاقمت عام 1982م عندما أعلنت المكسيك عجزها عن سداد ديونها ، وكان هذا الإعلان بمثابة الشرارة الأولى لإنفجار أزمة المديونية ومن الأسباب التي أجيبرت الدول النامية على التوسع في الإقتراض وبالتالي إرتفاع مديونيتها الخارجية خلال تلك الفترة :

¹ سميرة أيوب ، صندوق النقد الدولي وقضية الاقتصاد المالي ، دراسة تحليلية ، مركز الاسكندرية للكتاب ، القاهرة مصر ، 2000 ، ص 31 .

² حازم البيلاوي ، مرجع سبق ذكره ، ص 91 .

- تدهور معدلات التبادل التجاري .
- ارتفاع أسعار الفائدة العالمية .
- إختلال السياسات الإقتصادية المطبقة.
- إنخفاض حجم المعونات المقدمة للدول النامية.

د- إنتهاء العمل بنظام ثبات سعر صرف الدولار الأمريكي¹ .

كان للحرب العالمية الثانية آثار سلبية على كافة اقتصاديات دول العالم ، وخرجت هذه الدول من تلك الحرب محطمة تماما في اقتصادياتها بإستثناء الاقتصاد الأمريكي الذي خرج سالما ليس هذا فحسب بل إن هذه الحرب أضافت إلى اقتصاده المدني اقتصادا عسكريا ونتيجة لخروج الاقتصاد الأمريكي من تلك الحرب قويا تم اختيار الدولار الأمريكي ليصبح إلى جانب الذهب كمنقود دولية في تسوية المدفوعات ، كذلك أصبح الدولار ضمن احتياطات العديد من الدول لمواجهة أي إختلال في موازين مدفوعاتها ، وقد ظلت الولايات المتحدة الأمريكية ملتزمة بتحويل الدولار الأمريكي إلى ذهب بسعر ثابت (35 دولار للأوقية) إلا أنه مع إستمرار زيادة الحاجة إلى السيولة ومن ثم الدولار وعدم نمو الذهب بما يوازي هذه الزيادة أصدرت الولايات المتحدة الأمريكية في اغسطس 1971 قرارا أعلنت فيه تخليها عن قابلية تحويل الدولار إلى ذهب وقد أعقب ذلك تعويم أسعار الصرف نتائج سلبية على الدول النامية من أبرزها عدم مقدرة تلك الدول على التنبؤ بمعرفة حصيلة مواردها ، وكذلك قيمة التزاماتها الخارجية من النقد الأجنبي ومما لاشك فيه أنه في ظل عدم توفر مثل هذه المعلومات يصعب إتخاذ القرارات الاقتصادية الملائمة.

2- العوامل الداخلية: أسهمت العديد من العوامل الداخلية إلى جانب العوامل الخارجية في تدهور اقتصاديات

الدول النامية خلال فترة السبعينات والثمانينات من القرن الماضي ويكمن إبراز هذه العوامل فيما يلي :

1-2 إنخفاض كفاءة السياسات الاقتصادية المطبقة²: مما لاشك فيه أن مستوى الأداء الاقتصادي الذي يحققه بلد

ما يعتمد بدرجة أساسية على مدى قدرة وفعالية السياسات الاقتصادية المطبقة في تخصيص الموارد الاقتصادية لذلك البلد، لكن إذا ماتبعنا السياسات الاقتصادية التي طبقتها الدول النامية خلال الفترة الماضية فسنجد أن العديد من الدول النامية إذا إستثنينا بعض دول شرق آسيا قد طبقت سياسات اقتصادية غير ملائمة يمكن وصفها بأنها ذات كفاءة منخفضة فيما يخص السياسات المالية المطبقة في العديد من الدول النامية نجد أن هذه الدول قد طبقت منذ عقد الستينات من القرن الماضي سياسة مالية توسعية ، وبالرغم من أن هذه السياسات المالية التوسعية قد أسهمت في توسع

¹ سميرة أيوب ،مرجع سبق ذكره،ص58.

² خليفة مهدي أبو الليل ،سياسة التحرر الاقتصادي والاداء الاقتصادي الكلي في اقتصاديات الدول النامية ، مجلة البحوث التجارية المعاصرة ،جامعة جنوب الوادي ،عدد1 ،القاهرة مصر 1997 ،ص114.

حجم النشاط الاقتصادي وارتفاع معدلات النمو والتوظيف في الاقتصاد وإحداث تحولات هيكلية في اقتصاديات هذه الدول ، إلا أنها بالمقابل أفرزت أثارا سلبية على اقتصاديات هذه الدول وكان عاملا رئيسيا في زعزعة اقتصادها واستقراره نظرا لأن السياسات التوسعية التي تم تطبيقها فيفي تلك الدول اتسمت بإنخفاض كفاءتها في تخصيص الموارد المالية وفي اختيار مصادر التمويل المناسبة ، الامر الذي نجم عنه زيادة واختلال هيكل العجز المالي وهيكل تمويله ، وفيما يخص السياسات النقدية المطبقة في تلك الدول فقد كانت تابعة للسياسة المالية إذ انه ونظرا للدور الكبير الذي كانت تقوم به العديد من الدول في النشاط الاقتصادي وفي وضع الخطط الاقتصادية خلال الفترة الماضية فقد كانت السياسات النقدية المطبقة في هذه الدول تابعة للسياسات المالية واقتصر الهدف الرئيسي لهذه السياسات على تمويل بنود الخطط الاقتصادية بغض النظر عن دور هذه السياسات في تحقيق الاستقرار النقدي.

ونشير إلى أن السياسات المالية التوسعية التي اتبعتها العديد من تلك الدول وخاصة فيما يتعلق بجانب الانفاق الحكومي وكذلك لجوء العديد من هذه الدول إلى التوسع في الاصدار النقدي لتمويل العجز المالي كان من أهم الاسباب التي أسهمت في ارتفاع معدلات نمو تفوق نمو العرض الكلي من جهة ، وزيادة تفاقم المشاكل والاختلالات الاقتصادية في هذه الدول من جهة أخرى ، ولم تكن سياسات سعر الصرف بمعزل عن ذلك فقد اتبعت العديد من الدول النامية سياسات صرف اتسمت بالرقابة على الصرف الأجنبي ، وقامت العديد من هذه الدول بتقييم عملتها الوطنية بقيمة أكبر من قيمتها الحقيقية وكذلك الحال بالنسبة للسياسات السعرية فقد اتبعت العديد من الدول سياسات سعرية مشوهة لاتعكس التكلفة الحقيقية للسلع والخدمات ، وقد ادى هذا الامر بدوره إلى بروز إختلاف واضح بين اسعار السلع المحلية وأسعار السلع الأجنبية لصالح السلع الأجنبية ، وعلى وجه الخصوص أسعار السلع الأساسية الغذائية الامر الذي نجم عنه التحول إلى إنتاج السلع ذات المردودية المرتفعة على حساب إنتاج السلع الأساسية وهو ما أسهم في زيادة الواردات الأجنبية من هذه السلع وبالتالي عجز ميزان المدفوعات .

وفيما يخص السياسة التجارية فقد ركزت بدرجة أساسية على استراتيجية إحلال الواردات وإنسجاما مع ما يتطلبه تنفيذ هذه الإستراتيجية ، فقد قامت العديد من هذه الدول بفرض تعريفات جمركية مرتفعة على الواردات الأجنبية لغرض حماية صناعتها المحلية ، كما قامت بتقديم الدعم المبرر والغير مبرر لهذه الصناعات وبغض النظر عن مستوى جودة هذه الصناعات وقدرتها على منافسة الصناعات الأجنبية المماثلة لها في الاسواق المحلية والاجنبية.

2-2 إنخفاض كفاءة أداء مؤسسات القطاع العام. قامت ولا تزال العديد من الدول النامية بإنفاق مبالغ كبيرة على

مؤسسات القطاع العام فيها ، إلا أنه بالرغم من ذلك تتسم معظم هذه المؤسسات في الدول النامية بإنخفاض

كفاءتها الإنتاجية من جهة ووجود فساد مالي وإداري في بعض المؤسسات من جهة أخرى ، وقد اسهم كل ذلك في إرتفاع عجز الموازنات الحكومية لهذه الدول.

2-3 الارتفاع الكبير في معدلات النمو السكاني¹.

تتميز معظم الدول النامية بإرتفاع نموها السكاني مقارنة بالدول المتقدمة ، وتشير الاحصائيات إلى أن عدد السكان في الدول النامية قد إرتفع من 1.7مليار نسمة في 1950 إلى حوالي 5 مليار نسمة في 2000 م ، الأمر الذي يعني إلى أن عدد السكان في هذه الدول إرتفع إلى ثلاث أضعاف ، كذلك يشكل عدد سكان هذه الدول نسبة مرتفعة من الإجمالي الكلي لعدد سكان العالم بلغت هذه النسبة خلال عام 1950 حوالي 68% و 82% على التوالي ومما لاشك فيه أن الزيادة الكبيرة في عدد السكان لتلك الدول وخاصة في ظل محدودية الموارد الاقتصادية المتاحة ، وعدم حصول معظم السكان في تلك الدول على التعليم الكافي والصحة والعناية المناسبة ، أسهم في إنخفاض معدلات النمو الاقتصادي والمديونية الخارجية في هذه الدول ، كذلك اسهم إرتفاع عدد السكان في ارتفاع معدلات البطالة بدرجة كبيرة .

2-4 الفساد المالي والسياسي والإداري.²

عانت العديد من الدول النامية ولازالت تعاني حتى يومنا هذا فساد سياسي ومالي وإداري ، وقد تمثلت أبرز ملامح الفساد السياسي في غياب الحريات السياسية للمواطنين ، وإحتكار السلطة من قبل فئة معينة وشيوع نظام الحزب الواحد في العديد من هذه الدول ، وتعتبر هذه المشاكل والاضطرابات السياسية في تلك الدول كانت على حساب نمو وتطور إقتصادياتها كونها قد شغلتها كثيرا عن التفكير والاهتمام في تطوير وتنمية إقتصادياتها ، كذلك تمثلت أبرز ملامح الفساد المالي والإداري في العديد من هذه الدول في نهب الاموال العامة ، وتحويلها إلى الخارج والإثراء الغير مشروع من قبل مجموعة معينة وانتشار الرشوة والمحسوبية ، وهذا بدوره أسهم في تبيد الموارد الاقتصادية لهذه الدول وأعاق من احداث تنمية حقيقية شاملة فيها.

تلك كانت أبرز العوامل الداخلية والخارجية التي أسهمت في تدهور اقتصاديات تلك الدول خلال عقدي السبعينات والثمانينات ، ومن الالهية أن نشير إلى أن العديد من هذه العوامل وعلى وجه الخصوص أزمة النفط وأزمة تدهور التبادل التجاري التي شهدها العالم خلال تلك الفترة لم يقتصر ضررها على إقتصاديات الدول النامية فحسب بل أضرت أيضا

¹ محمد علي حزام غالب ، سياسات الاصلاحات الاقتصادية وأثارها على القطاع الزراعي في الدول النامية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، فرع التحليل الاقتصادي ، جامعة الجزائر ، 2008 ، ص 19.

² نفس المرجع ، ص 20.

بمعظم اقتصاديات الدول المتقدمة وأن كان الضرر الذي لحق بهذه الأخيرة أقل بكثير من الضرر الذي لحق بإقتصاديات الدول النامية.

المطلب الثالث : أنواع سياسات برنامج الاصلاح الاقتصادي المطبقة في الدول النامية.

تقوم العديد من الدول النامية خلال الفترة الحالية بتطبيق برامج اصلاحات اقتصادية بهدف تحسين أداءها الاقتصادي ومعالجة أي إختلالات اقتصادية تعاني منها ، وبالرغم من ان هذه البرامج تكاد تتشابه في الاهداف التي تسعى لتحقيقها إلا أنها تختلف في المضمون والاطار الفكري الذي تستند إليه وفي هذا الصدد يجب أن نميز بين نمطين من برامج الاصلاحات التي تقوم العديد من الدول النامية بتطبيقها ، فالنمط الاول يتمثل ببرامج الاصلاحات الاقتصادية التي يتبناها ويدعمها صندوق النقد الدولي والبنك العالمي ، والنمط الثاني يتمثل في برامج الاصلاح الاقتصادي التي تتبناها بعض الدول بصورة ذاتية بعيدا عن أي دعم أو تدخل من قبل الصندوق والبنك، ذلك أن نتيجة التفرقة هذه جعلت العديد من الاقتصاديين يصنفون سياسات برامج الاصلاحات الاقتصادية المطبقة في الدول النامية كمايلي:

1-السياسات الاصولية (سياسات برامج الاصلاح الاقتصادي المدعومة من قبل صندوق النقد الدولي والبنك العالمي)¹.

هي تلك السياسات التي تتضمنها برامج الاصلاحات الاقتصادية التي يتبناها ويدعمها صندوق النقد والبنك الدوليين ، ويتم تطبيقها في العديد من الدول النامية وتستمد هذه السياسات اطارها الفكري والنظري بدرجة أساسية من الأفكار الإقتصادية للمدرسة الكلاسيكية والمدرسة النيوكلاسيكية ، والتي ترى أن التضخم ظاهرة نقدية ويمكن أن نعرف سياسات برامج الاصلاحات الاقتصادية التي يتبناها ويدعمها الصندوق والبنك معا على أنها "مجموعة الاجراءات التي تتضمنها برامج الاصلاحات الاقتصادية التي يتبناها ويدعمها صندوق النقد الدولي والبنك العالمي ، ويقترح الصندوق والبنك تطبيقها في الدول النامية لمعالجة الاختلالات الاقتصادية التي تعاني منها والتحول نحو إقتصاد السوق " ومن أمثلة الدول النامية التي تبنت تطبيق مثل هذا النوع من السياسات نجد اليمن ، الجزائر ، مصر ، المغرب.....الخ.

2-السياسات الغير أصولية .

هي تلك السياسات التي تم تطبيقها في دول أمريكا اللاتينية وعلى وجه الخصوص في البرازيل والأرجنتين وهذه السياسات غير مدعومة بموارد الصندوق والبنك ولا تخضع لمشروطيتها ، كما أن هذه السياسات تستمد إطارها الفكري بدرجة كبيرة من الافكار الاقتصادية للمدرسة البنيوية ،وتتضمن السياسات اجراءات وتدابير من شأنها أن تؤدي إلى زيادة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ، ومن العوامل التي أسهمت في تبني بعض الدول للسياسات غير الاصولية هي

¹ عبد المجيد قدي ، مرجع سبق ذكرهص 271.

الآثار السلبية الناجمة عن تطبيق السياسات الاصولية وخاصة فيما يتعلق بالجوانب الاجتماعية ، وكذا الاختلاف في وجهات النظر حول تفسير ظاهرة التضخم وفي كيفية معالجته ، ذلك أم أمصار السياسات غير الاصولية لا يتفقون مع انصار السياسات الاصولية في أن التضخم ظاهرة نقدية ، ويرون أن المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها معظم الدول النامية بما فيها مشكلة التضخم ترجع أسبابها بدرجة أساسية إلى مشاكل وإختلالات هيكلية في إقتصادياتها ، وبالتالي ينتقد أنصار السياسات غير الاصولية للسياسات الصولية المقترحة لمعالجة التضخم ويرون في هذا الصدد أنه من غير المنطقي أم يكون الأسلوب المتبع لمعالجة التضخم في بعض الدول النامية التي لا يتجاوز نسبة التضخم فيها مثلاً فيها 9%، 16%¹.

3-السياسات الذاتية .

تقوم بعض الدول النامية بتطبيق نمط آخر من سياسات الاصلاح الاقتصادي يطلق عليها السياسات الذاتية ، وهذه السياسات تختلف من دولة إلى أخرى ، كما أنها لا تركز على إطار فكري معين كما هو عليه الحال بالنسبة للسياسات الاصولية والغير أصولية ، كون الدولة التي تتبنى هذا النوع من السياسات هي من يتولى وضع هذه السياسات بما يتلاءم مع ضرورياتها و غالباً ما تكون هذه السياسات غير مدعومة بموارد الصندوق و البنك لذلك نرى أن هذه السياسات يمكن أن تصنف ضمن السياسات غير الاصولية و تعتبر الصين خير مثال للدول التي تبنت تطبيق مثل هذا النوع من السياسات و نشير هنا إلى أن السياسات الاصولية التي تم تبنيها و دعمها من قبل صندوق النقد و البنك الدوليين.²

¹ عبد المجيد قدي ،مرجع سبق ذكره،ص 271.

² نفس المرجع ،ص 272 .

المبحث الثالث:برنامج الاصلاح الاقتصادي و صندوق النقد الدولي

المطلب الأول :برامج الاصلاحات الاقتصادية من قبل صندوق النقد الدولي .

ان برنامج التثبيت الاقتصادي والتعديل الهيكلي يستهدف أساسا تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات ودعم آليات اقتصاد السوق وإزالة عوائق حركية رؤوس الاموال والسلع والعناصر الانتاجية في السوق الدولي من خلال تقلص دور الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، وذلك بإزالة كافة أشكال تدخل الدولة في جهاز الاسعار سواء كان تدخلا مباشرا أو غير مباشر ، سعريا أو اداريا أو تنظيميا ، ومن هنا يمكننا أن نتناول المحاور الأساسية لبرنامج التثبيت الإقتصادي والتعديل الهيكلي وهي :

1. تخفيف عجز الميزانية العامة للدولة.

2. تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.

3. دعم اقتصاد السوق وزيادة معدلات النمو الاقتصادي.

1- تخفيف عجز الميزانية العامة للدولة: ويعتبر ذلك من أهم الأهداف التي تبناها صندوق النقد الدولي سعيا منه لتحقيق وضع قابل لنمو ميزان المدفوعات ، لأن العجز في ميزان المدفوعات يرجع أساسا إلى معدل التضخم المرتفع الذي يرجع بدوره إلى الزيادة الكبرى في حجم الإنفاق العام عن الإيرادات العامة ، وهو ما يؤدي إلى وجود عجز كبير في الميزانية العامة للدولة ثم تمويله بزيادة عرض النقود ، وعليه يوصي صندوق النقد الدولي للتخفيف من هذا العجز والقضاء عليه من خلال¹:

➤ الحد من الاقتراض العمومي من البنوك ، وذلك من أجل التقليل من عرض النقود ويكون ذلك عن طريق:

(1) الإلغاء التدريجي لكل أنواع الدعم.

(2) إرتفاع أسعار المنتجات والخدمات حتى يصل إلى مستوى الأسعار العالمية .

(3) التقليل من الوظائف الحكومية.

(4) العمل على تجميد الرواتب والأجور لمدة معينة ورفعها عند الضرورة بمعدلات ضئيلة جدا.

(5) الحد من الاستثمارات وتقليصها لفتح المجال امام الاستثمارات الخاصة .

(6) التطهير الكلي للإقتصاد الوطني من المؤسسات العمومية المحققة للخسارة أو المحققة لعائدات

ضئيلة.

¹ بن شهرة مداني ، مرجع سبق ذكره ،ص42.

ويلاحظ أن هذه الإجراءات تستهدف التحكم في ادارة الطلب الكلي بالمقارنة مع ادارة العرض الكلي ، رغم أن إعادة صياغة قوى الطلب كما ونوعا ينعكس بالضرورة على إعادة صياغة قوى العرض، ذلك لأن السوق يتكون من عرض وطلب ، أما الوسائل المفروض إتباعها للتقليص من عجز الميزانية فتتمثل في مايلي :

1-1 تخفيف النفقات الجارية للحكومة¹: وذلك بترشيد الانفاق العام على السلع والخدمات والإعانات النقدية الحكومية ومدفوعات خدمة الدين وذلك من خلال :

- تغيير سياسة التشغيل وذلك بالحد من تعيين الخريجين من الجامعات والمعاهد والمدارس.
- تجميد كل أنواع الاعانات والدعم ويكون ذلك بطريقة تدريجية .
- تخفيض الانفاق الحكومي على السلع التي تستخدمها الوزارات والهيئات العامة .
- تخفيض الانفاق العام للمؤسسات والمشروعات الانتاجية العمومية وزيادة في مشروعات البنية الاساسية التي تتكامل ولا تنافس في مشروعات القطاع الخاص.

2-1 زيادة الإيرادات العامة : ويتم ذلك من خلال :

- رفع المعدلات الضريبية وزيادة من حصيلتها وإعادة تنظيمها وإيجاد أوعية ضريبية أخرى ، وزيادة قاعدة الممولين والحد من الاعفاءات الضريبية وتطوير طرق التحصيل الضريبي ، ومحاربة التهرب الضريبي لأن النظم الضريبية في الدول تحتاج إلى برامج صندوق النقد الدولي تتسم بتحيزها ضد الانتاج للتصدير والسلع الفلاحية القابلة للتسويق والمشروعات الكبيرة الحجم والقطاع الرسمي ، وبالتالي فإن هذا التحيز يؤثر سلبا على الاستثمار في هذه القطاعات ، ومن هنا فإن أحد الجهود الصعبة في إصلاح الهيكل الضريبي وهو تنقيح النظام الضريبي على²:

- الانتقال من الضرائب النوعية على الدخل الى الضرائب الشاملة ، أي تطبيق الضريبة على الدخل الاجمالي مع فرضها على الاجور والزيادات في الاشتراكات الموجهة إلى الضمان الاجتماعي .
- رفع معدلات الضرائب على دخول المؤسسات الاقتصادية العمومية وتغيير قيمة الضرائب على الارباح بما يتناسب والإصلاحات العامة.
- رفع قيمة الضرائب العقارية والأموال المدنية.
- فرض ضرائب مبيعات عامة
- الانتقال من الضرائب الجمركية المتعددة الاسعار الى الضرائب الجمركية الاكثر توحيدا

¹ بن شهرة مداني ، مرجع سبق ذكره ، ص 43.

² أكرام عبد العزيز ، الاصلاح المالي بين نخب صندوق النقد الدولي والخيار البديل ، بيت الحكمة للنشر ، بغداد العراق 2002 ، ص 20.

➤ التخفيف أو حذف بعض رسوم الاستيراد.

➤ إلغاء الإعفاءات الجمركية ، إذ أن هذه الإعفاءات تشوه جهاز الاسعار .

إن إحدى السمات الأساسية للهيكلة الضريبي في البلد الذي يخضع لتنفيذ توصيات صندوق النقد الدولي في مجال الإصلاح المالي هي :

- تخفيض الاعتماد على ضرائب التجارة الخارجية.

- زيادة الاعتماد على الضرائب الغير مباشرة.

- زيادة المجال الضريبي للدخل الشخصي.

- تخفيض العبء الضريبي على القطاع الخاص الوطني والأجنبي .

ونجد أن الإدارة الضريبية تلعب دورا أساسيا في تحديد النظام الضريبي الحقيقي ، بحيث أن تغيير السياسة الضريبية من دون تغيير اداري لايعني شيئا إذ انه من الضروري ضمان أن التغييرات في السياسة الضريبية هي متلائمة مع القدرة الادارية وان تحسين الادارة الضريبية تعمل على المحافظة على العوائد وحتى زيادتها في الوقت ذاته ، وان الشرط الاساسي المسبق للإصلاح الضريبي هو ان يكون هناك اصلاح للإدارة الضريبية مرتبط بتبسيط أنظمة الضرائب لضمان امكانية تطبيقها بفعالية في ظل اقتصاد يتسم بتزايد تعقد قطاعاته ، وعموما فإن اصلاح النظام الضريبي وفق لما يراه الصندوق يتسم بإستراتيجية واضحة المعالم بتحديد الاطر الضريبية والقوانين المحاسبية التي تتطلب التحديث من حين لآخر فضلا عن الاعتماد على تشريع هادف وفق المعايير الدولية ، مع تحسّن الاجراءات الادارية وتطوير الاجهزة الضريبية .

1-3 تخفيض الدعم : يوصي صندوق النقد الدولي بتخفيض كل أشكال الدعم سواء الدعم الموجه للخدمات الاجتماعية او للمواد الغذائية الأساسية ودعم الصادرات ودعم القروض أو دعم بعض الانشطة الانتاجية او الخدماتية الاخرى ، لان هذا الدخل يؤدي الى اختلال هيكل الاسعار والنفقات وهو ما يؤدي الى تدهور مستوى الكفاءة الاقتصادية ، وبالتالي إنخفاض مستوى الناتج وان إنخفاض الدعم في الميزانية العامة له أثاره الايجابية على مستوى الكفاءة الاقتصادية ويقلل من معدل التضخم ، ومن هنا يؤكد الصندوق أن الدعم يمثل أحد أسباب التضخم¹.

1-4 إصلاح هيكل تمويل عجز الميزانية العامة .

يعد العجز في الميزانية العامة أحد الاشكاليات المزمنة لاقتصاديات الدول التي تبنت برامج الاصلاح الاقتصادي ، وان معالجة العجز تقتضي البحث عن مسبباته وإيجاد نوع من التفاعل بين السياسة المالية مع السياسات الاقتصادية وأن تقليص عجز الميزانية يؤدي إلى إنخفاض تدفق رؤوس الاموال نحو الخارج ، وبالتالي نجد مصادر تمويل ذلك العجز بحيث

¹ بن شهرة مداني ، مرجع سبق ذكره ، ص 45.

توجد مجموعة من خيارات التمويل مع مراعاة أثر كل خيار تمويلي على المستوى الكلي وذلك لأن كل طريقة تمويل آثار وتكاليف خاصة بها تنعكس على مستوى الطلب الكلي والأسعار سواء اسعار الفائدة أو أسعار الصرف أو الميزان الخارجي ونلخص هذا التمويل فيما يلي :

1. التمويل من البنوك .

2. التمويل غير بنكي.

3. التمويل الخارجي

1-4-1 التمويل من البنوك.

ويتم ذلك أما بالتوسع بالاقتراض الحكومي من البنك المركزي أو بالاقتراض من البنوك التجارية ، وهذا ما يؤدي إلى زيادة الكتلة النقدية وعرضها الامر الذي ينعكس على زيادة حدة التضخم ، وسيتبع ذلك ارتفاع حجم الاقتراض الخارجي وتراجع حجم الاحتياطات الخارجية ، وبالتالي تظهر آثار هذا النوع من التمويل على نحو سلبي عندما يتغلب على هيكل النفقات النسبية الغير منتجة.

1-4-2 التمويل الغير بنكي .

هو دالة لتطوير أسواق المال وحجم الطلب العام على السندات الحكومية ، وبالتالي تظهر الميزة الكبيرة في انخفاض التضخم ، إلا أنه يكاد يكون منعدما في بعض البلدان النامية بسبب طبيعة القطاع الخاص غي البنكي وله أثر يكون انكماشيا على الطلب من خلال أن طريقة التمويل الحكومي قد تفضي إلى تحويل القوة الشرائية للقطاع الخاص من التوجه نحو ممارسة الطلب على شراء السلع والخدمات والسندات الخاصة ، إلى شراء السندات الحكومية ومن ثم تدفع نحو ارتفاع أسعار الفائدة وهو ما يؤثر سلبا على استثمارات القطاع الخاص.

1-4-3 التمويل الخارجي: وهو استخدام الموارد الاجنبية بهدف توسيع العرض المحلي وزيادة الواردات ، مما يؤدي إلى

إنخفاض أثر العجز على الطلب الفاض على السلع والخدمات.

وهكذا تباينت طرق تمويل العجز فالاستدانة من البنوك هي طريقة تمويل التضخم كونها تمارس تأثيرا ملحوظا على الاساس النقدي وعرض النقد ودفعها بمعدلات التضخم نحو الارتفاع والتعاظم و تأثر نحوه سلبا على الاقتصاد بحكم تلك الاستدانة وخاصة إذا كانت المصرفيات غير منتجة ، في حين أن التمويل من القطاع الغير البنكي تعتبر عنصرا مؤثرا على هيكل الطلب الكلي للاقتصاد بفعل تحجيمه لطلب القطاع الخاص وتأثيره على المواد المخصصة لذلك التمويل وتكمن الخاطرة في أنه قد يحجم توفر الموارد لتمويل الاستثمار الانتاجي للقطاع الخاص ، وعلى وجه الخصوص اذا كان إقتراض الحكومة على أساس سعر الفائدة السوقي وكان نسبيا أعلى من العائد في مجالات الانشطة الاخرى ، ويرد الخيار

التمويلي الاخير المتمثل بالافتراض الخارجي محفوفا بالمخاطر مالم يقتزن بمنهجية اقتراضية رشيدة ، وعليه فإن تمويل العجز محليا أحسن من الاقتراض الاجباري من المؤسسات المالية وهذا بدوره أفضل من الاقتراض من البنوك لأن سوق السندات الحكومية من شأنه الحد من الاثر التضخمي للاقتراض استنادا الى مايمكن أن يولد عن ذلك من تضخم¹ ثر عملية الاقتراض من البنك وإنما كذلك فإن إقامة سوق للأوراق المالية يتيح للحكومة ممارسة حالة استخدام السوق المفتوحة للتحكم بالكتلة النقدية والائتمان دون حدوث أي تشويه محتمل ان ينشأ على أساليب التدخل المباشر وخير دليل تجارب الدول التالية : أندونيسيا ، الفلبين ، سيريلنكا.

2-تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات¹ : إن المحور الاساسي للإصلاح الاقتصادي هو نظام ميزان المدفوعات وهو سجل نظامي وكامل لجميع الصفقات التي تتم بين المقيمين في بلد معين ، والمقيمين في بقية دول العالم خلال فترة زمنية معينة هي في العادة سنة ن كما يقصد بالتوازن لميزان المدفوعات الحالة التي تتكافؤ في ظلها الإيرادات التي تتحصل الدولة عن صادراتها من السلع والخدمات والتحويلات الرأسمالية طويلة الاجل إلى الخارج ، ولاشك أن إختلال ميزان المدفوعات يعكس الاختلال بين الطلب الكلي والعرض الكلي ، فغن كان الطلب الكلي أكبر من العرض الكلي فهذا يعني أن الاستثمار يفوق الادخار المحلي وبالتالي فإن الصادرات تكون في الغالب أقل من الواردات ، مما يدل على ان فجوة الموارد المحلية (الفرق بين الاستثمار والادخار) تؤثر على فجوة تجارية خارجية(الفرق بين الصادرات والواردات) ، ويرى صندوق النقد الدولي أن الإفراط في الطلب الناتج عن العجز في الميزانية العامة بسبب العجز في القطاع العام المالي وعجز المؤسسات الانتاجية والخدماتية التابعة للقطاع العام ، وذلك العجز الممول اما من مصادر تضخمية او من مصادر خارجية او الاثنين معا ، كما أنه يرى كذلك أن أسباب العجز يرجع إلى السياسة التجارية وسياسة سعر الصرف المؤثرة في حجم الواردات والصادرات ، بالإضافة إلى عدم وجود سعر فائدة حقيقي يأخذ بعين الاعتبار معدل التضخم ومن هنا وضع صندوق النقد الدولي آليات لتخفيض العجز في ميزان المدفوعات هي :

- تخفيض فجوى الموارد المحلية.
- اصلاح سعر الصرف.
- تحرير التجارة الخارجية.
- اصلاح هيكل اسعار الفائدة.

¹ بن شهرة مدني ، مرجع سبق ذكره ، ص 48.

1-2 تخفيض فجوى الموارد المحلية .

إن صندوق النقد الدولي وضع نموذجاً يتضمن عناصر ومفردات تطبق في معظمها على البلدان التي تعاني من خلل في ميزان مدفوعاتها ومن ثم في الجهاز الاقتصادي سواء أكان بلداً متقدماً أو متخلفاً ، وكذا في تحليل الصلة بين تراكم الديون الخارجية وبين الإصلاح الذي يتعين تطبيقها في الاقتصاد الوطني لتصحيح عجز التوازن في ميزان المدفوعات وأن فجوى الموارد المحلية تظهر من خلال مايلي :

$$F = X - M - I - S \dots\dots\dots(1)$$

حيث: I : الاستثمار . F : الحساب الجاري.

S : الادخار . X : الصادرات . M : الواردات.

فإذا كان الاستثمار أكبر من الادخار فإن الصادرات تكون أقل من الواردات ، وبالتالي فإن الحد من فجوة الموارد المحلية يتطلب التأثير عن كل من الادخار والاستثمار المحليين اساساً ، وبما أن الاستثمارات موزعة بين القطاع العام والقطاع الخاص وبالتالي يمكن ملاحظة الفجوى القائمة بين هذين القطاعين فإنها تنعكس على الحساب الجاري وذلك على النحو التالي :

$$M - X = (IP - SP) + (IG - SG) \dots\dots\dots(2)$$

حيث : IP : الاستثمار الخاص SP : الادخار الخاص.

IG : الاستثمار الحكومي SG : الادخار الحكومي.

ويظهر من المعادلة 2 بأن فجوة الموارد المحلية هي انعكاس لوجود عجز في الميزانية العامة أو مدخرات القطاع الخاص ومقارنة باستثماراتها أو الاثني معاً ، حيث ان فجوة القطاع الخاص تعود في حالات التضيق عليه سواء بارتفاع معدلات الضرائب أو تشديد الرقابة على الاجور ، و الاسعار ، وتكاليف الائتمان ، وارتفاع الرسوم الجمركية..... الخ ، وعلى هذا الاساس فإن فجوى الموارد المحلية يرجعها الصندوق إلى أخطاء السياسات المالية والنقدية للبلد.

2-2 إصلاح سعر الصرف : إن سعر الصرف للعملة يظهر من خلال جانبي العرض والطلب ، وإذا كان التمويل

خارجي فإن الاختلال يكون بدرجة كبيرة ويؤدي إلى تصاعد الاختلالات بين الاسعار والتكاليف المحلية وابتعادها عن السوق العالمية ، وبالتالي إضعاف القدرة التنافسية وعليه يتطلب اصلاح سوق الصرف لأنه يلعب دوراً رئيسياً في تثبيت العجز في ميزان المدفوعات وكذلك كإجراء يهدف إلى تقليص معدلات التضخم .

إن سياسة سعر الصرف تلعب دوراً رئيسياً في تثبيت العجز في ميزان المدفوعات ، ويرى الصندوق أن العديد من البلدان التي تعاني من العجز يقوم بتحديد أسعار صرفها بطرق تحكومية لاتعكس حالة السوق ، وهذه الاسعار عادة يكون مغالياً فيها ، فهي بالتالي تؤدي الى ضياع القدرة التنافسية لمنتجات البلد في الاسواق العالمية نظراً لارتفاع أسعارها

الامر الذي يعرقل القدرة على التصدير وتشجيع على ظهور السوق السوداء او الموازية التي تتعامل في بيع وشراء العملة الوطنية وتكون لها سعرين ، السعر الذي تعلنه الحكومة وهو السعر الرسمي ، وسعر السوق وهو السعر الغير رسمي ، كما أن المغالاة في قيمة العملة يؤدي الى هروب رؤوس الاموال للخارج بعد تحويلها إلى نقد أجنبي في السوق السوداء ، وتقلل من الاستثمار الاجنبي في البلد الذي يوصي الصندوق بأن إجراء تخفيض في قيمة العملة من شأنه أن يحقق نتائج إيجابية للبلد الذي يقوم بتخفيض سواء على المستوى الاقتصادي الداخلي أو الخارجي.

2-3 تحرير التجارة الخارجية : إن التغيرات الهيكلية تؤدي إلى إزالة التشوهات الحاصلة في العلاقات النسبية للأسعار

المحلية لغرض تحقيق أمثلية تخصيص الموارد المؤدية إلى الكفاءة الانتاجية ، وإذا أمكن للسياسات الاقتصادية تحقيق هذه الاوضاع ، فهذا يؤدي إلى تساوي العلاقة النسبية للأسعار في السوق المحلية مع الاسعار في السوق الخارجية ، ومن خلال تحرير التجارة يسعى الصندوق إلى ازالة العوائق الادارية والتسعيرية أمام الصادرات والواردات سواء اكانت تدفقات سلعية ام خدماتية وذلك تماشيا مع اهداف المنظمة العالمية للتجارة كما ان تحرير التجارة الخارجية تعمل على :

- تحسين المعاملات الفنية للإنتاج بحيث ان المنافسة تقتضي الاستخدام الامثل لعناصر الانتاج و الموارد المتاحة بأقل تكلفة ممكنة .

- تبني تكنولوجيا حديثة و غير مكلفة و تشجيع المؤسسات على اعادة هيكلة مراحل انتاجها.

- البحث عن اسواق جديدة لضمان زيادة الصادرات مما يؤدي الى رفع مدخولاتها المالية،وعليه يوصي صندوق

النقد الدولي ب:

➤ تخفيض قائمة السلع الخاضعة للحماية الجمركية مع رفع كل القيود التي من شأنها عرقلة حركة سير الواردات ابتداء من المواد الاولية مروراً بالسلع الرأسمالية الى استيراد سلع استهلاكية.

➤ الغاء كل الاشكال التنظيمية و التشريعية التي من شأنها الحد من حرية التجارة الخارجية.

➤ اتباع سياسة اصلاحات تعريفات الجمركية و تركها تلعب دور حماية الاقتصاد و على ان يتم تخفيضها حتى تتناسب مع المعدلات الدولية وفق اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة.

الحقيقة ان مطلب الصندوق بتحرير تجارة خارجية في البلدان النامية تكمن في ان اشكالية الاقتصاديات الدول

الرأسمالية تتطلب البحث عن اسواق جديدة للتوسع لصادراتها من جراء الفائض التاجي المتزايد الذي تعاني منه ، وتمكين البلدان النامية من الوفاء بخدمة ديونها من حصيلة صادراتها .

2-4 اصلاح هيكل اسعار الفائدة .

ان سعر الفائدة على القروض و الودائع لا يؤثر فقط على مستوى الانفاق و التضخم و توازن ميزان المدفوعات بل يؤثر و بدرجة كبيرة عن الادخار و الاستثمار ،وتواجه سياسات اسعار الفائدة اصلاحات القطاع الحقيقي قيودا صعبة تفقد فاعليتها في ضل وجود نظام مصرفي ضعيف و مثقل بالأعباء ،ويكون امر اعادة هيكلة المؤسسات المصرفية الضعيفة امرا ضروريا من اجل اعادة رسميتها ودمجها ضمن نظام اصلاح النقد،مع الاخذ بعين الاعتبار بعض الاصلاحات التدبيرية التي تشمل قواعد محاسبية تتعلق باحتساب الفائدة على القروض و اعتماد نظام تصنيف القروض الجديدة ،ومن ابرز العوامل التي تؤثر على سعر الفائدة وعلى عملية التحرير المالي هي :

- ✓ درجة الممارسة في النظام المالي لاسيما الاسواق المصرفية.
- ✓ درجة انفتاح الاقتصاد الوطني ،أي حركية رؤوس الاموال.
- ✓ درجة قوة المؤسسات المالية.
- ✓ درجة قوة المؤسسات الغير مالية.

كما ان تحرير سعر الفائدة ينبغي ان يكون تدريجيا و خاصة اذا كان المناخ الاقتصادي الكلي غير مستقر و مؤسسات مصرفية غير فاعلة ،لأنه يؤثر في ربحية القطاع الخاص و الهدف من عملية التدرج هو تجنب الاثار السلبية المحتملة لإلغاء الفجائي لأنظمة سعر الفائدة ،كما يوصي صندوق النقد الدولي بوضع استراتيجية محددة لسعر الفائدة حسب حالة الاقتصاد،فالاقتصاد الذي يتسم بالمعدلات تضخم مرتفعة فان عملية تحرير اسعار الفائدة تقتضي اتخاذ خطوات ملائمة لجعل اسعار الفائدة تتحدد وفق قوى السوق مقترنة بوجود اطار تنظيمي و اشرافي ملائم للأسواق المالية اما الاقتصاد الذي يتسم بمعدلات تضخم منخفضة فان عملية تحرير اسعار الفائدة تقتضي وجود نظام مصرفي قوي بقواعد الحيطرة المالية في حالة وجود مفاجئات .

كما يؤكد الصندوق ان مسالة تحرير اسعار الفائدة و تركها تعمل بفاعلية تمنع المدخرات الداخلية من الهروب الى الخارج،وتشجيع تدفق رؤوس الاموال الاجنبية نحو داخل و تزيد من الاستثمارات الداخلية التي تدفع الى تحقيق حالة التحسن في ميزان المدفوعات و تعزز من عملية الادخار و الاستثمار و من ثم تعود اجابيا على الحساب الجاري لميزان المدفوعات.

3-دعم اقتصاد السوق و زيادة معدلات النمو الاقتصادي :

قبيل عقد الثمانينات من القرن العشرين فإن البرامج التي انبثقت عن كل من صندوق النقد و البنك الدوليين كانت تحترم فيها خيارات الدول التي أضفت للقطاع العام دورا رئيسيا في التنمية وفرضت رقابة صارمة على الأسواق الأجنبية .

وعمدت إلى إقامة منظومة أسعار محلية مستقلة إلى حد كبير عن المنظومة العالمية إلى دعم الاستهلاك الأساسي و سياسات إعادة توزيع الدخول لكن منذ عقد الثمانينات ، وذلك من خلال وضع برنامج بسيط عام مطلوب تنفيذه عالميا مهما اختلفت ظروف مكان تطبيقه وهو برنامج الاصلاح الاقتصادي الذي يحتوي على برنامج التثبيت الاقتصادي و التعديل الهيكلي التي تم تنفيذه على مجموعة من الدول النامية ، حيث اكتشف الصندوق أن الإختلالات التي تواجه هذه الدول ليست مجرد تشويهاات مالية و نقدية بل أن الإختلالات لها جذور هيكلية يحتاج حلها إلى مدة أطول ، و قد شكل ذلك التطور نواة لبدء تعاون أوثق بين الصندوق و البنك الدوليين ، ذلك التعاون الذي نمى من خلال ما يسمى بالمشروطة المتبادلة . فالسياسة المالية و النقدية و ما يترتب عنها من تحقيق التوازن على المستوى الكلي جعل الصندوق يقوي من وجود القطاع الخاص وفتح المجالات التنافسية ، ومعنى ذلك دعم لاقتصاديات السوق و يظهر ذلك من خلال¹ :

- تقليص دور القطاع العام .

-دعم وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر

-الخصوصية .

-توفير فرص لكل من القطاع العام و القطاع الخاص .

3-1 تقليص دور القطاع العام :

إن أغلب الدول النامية تبنت نموذج الاقتصاد الاشتراكي ومنها تدخل الدولة في كل المجالات بما فيها المجال الاقتصادي ومن أساسيات هذا النموذج إعطاء دور فعال للقطاع العام في إدارة شؤون الدولة سواء كان ذلك من الناحية الانتاجية أو الخدماتية وهو ما يتعارض مع فلسفة صندوق و البنك العالمي ، وعليه يوصى برنامج الاصلاح الاقتصادي بضرورة عدم تدخل الدولة في المجالات الاقتصادية وإعطاء الفرصة للقطاع الخاص مكان القطاع العام وخاصة في مشروعات الصناعة التحويلية على أن ينحصر دور الاستثمار العام فقط في مشروعات البنية الأساسية وذلك لكفاءة القطاع الخاص من جهة نظر الصندوق .

و بالتالي كلما زاد تحويل الموارد من القطاع العام إلى القطاع الخاص زاد تحويل الموارد من استخدامات أقل كفاءة إلى استخدامات أكثر كفاءة مما يؤدي إلى زيادة الناتج الوطني ، كما أن تقليص دور القطاع العام يستند إلى :

-تخفيض من نفقات التحويلية ذات الطابع الاجتماعي التي تم من خلال الوحدات الإنتاجية للقطاع العام .

-التقليل من قيمة الضرائب المختلفة على القطاع الخاص .

-التخلص من المؤسسات المفلسة أو التي حققت خسارة حتى لا تكون عبئ على الاقتصاد الوطني .

3-2 دعم و تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر

إن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي يحد من آليات اقتصاد السوق ويخلق معوقات أثناء تدفق رؤوس الأموال و بخاصة رأس المال الأجنبي الذي يؤثر سلبا على الاستثمار المحلي وبالتالي يوصي الصندوق بأنه على الدولة أن تهيب الظروف الملائمة الداعمة لنشاط الاستثمار الأجنبي المباشر و عليه اتباع الخطوات التالية :

¹ إكرام عبد العزيز ، مرجع سبق ذكره ، ص 36

- إعفاء رأس المال الأجنبي من كل أنواع الضرائب و الرسوم إما كلياً أو جزئياً .
 - تقديم ضمانات تشجيع الاستثمار لهذه الأموال .
 - عدم تقييد الاستثمارات الاجتماعية في مجالات معينة و اعطاءها الفرصة في الولوج في جميع الأنشطة الاقتصادية كالاستثمار في القطاع العام .
 - اجراء تعديلات في المجال التشريعي بما يضمن تطبيق قواعد وآليات اقتصاد السوق .
- إن هذه الاجراءات تجعل تدفق الاستثمار الأجنبي يوفر عملات أجنبية وتكنولوجية متقدمة وخبرات إدارية وعلمية تضاف إلى الاقتصاد الوطني.

3-3 الخصوصة :

إن التشوهات الهيكلية للدول النامية مرده للأداء الاقتصادي السيئ للمؤسسات الاقتصادية للقطاع العام فقد كانت إيراداتها أقل من التزاماتها المالية الجارية وكان عائد رأس المال ضعيفا وقرارات الاستثمار والتسعير والتوظيف تحدد إداريا من جانب الدولة وكانت ميزانية الدولة تتحمل أعباءا ثقيلة نتيجة تحمل خسائر مؤسسات القطاع العام ونتيجة الدعم المتواصل لها ،ونجد أن برامج الإصلاح الاقتصادي للخصوصة تطورت للتخلص من الاحتكار الحكومي في إدارة المشروعات العامة إلى تأجير هذه المشروعات ثم التخلص منها جزئيا أو كلياً ،ومن هنا يوصي صندوق النقد الدولي بتصفية هذه الوحدات أو بيعها للقطاع الخاص أو العمل على ادارتها على أسس اقتصادية وتجارية وتشير أدبية الصندوق من وضع برنامج بآليات خاصة تبدأ بمسح كامل مشروعات القطاع العام ومشكلاته ثم تحديد المراد خصوصته ووضع أسس تقسيم الأصول ووضع جدول زمني للبيع وانشاء جهاز خاص يتولى هذا البرنامج مع اتباع قواعد بسيطة وشفافة للبيع .

و نجد الدعوة للخصوصة جذورها في المدرسة التقليدية الجديدة (النيوكلاسيكية) التي نادى لتصفية المشروعات القائمة باعتبارها أحد الحلول للخروج من الكساد التضخمي، فالمشكلة لم تعد في النقص في الطلب الكلي الفعال بل نقص في العرض و تصفية هذه المشروعات تعمل على زيادة جانب العرض ويرى الصندوق أن بيع هذه الوحدات الانتاجية التابعة للقطاع العام سوف يكون ايجابيا على عدة محاور هي :

- تخفيض من اعباء ميزانية الدولة في دعم هذه الوحدات وبالتالي توفير أموال الدعم لتخصيصها في مجالات اقتصادية أخرى أكثر انتاجية .
- تقليل من اعباء الاداة التي تتحملها الدولة .
- عائد هذه الوحدات يمكن أن تستخدمه الدولة لسداد جزء من ديونها و تمويل نفقات التقاعد المسبق لمستخدميها.
- استفادة الدولة من الموارد الضريبية عند بيع الوحدات العامة إلى القطاع الخاص بسبب زيادة انتاجية هذا الأخير .

3-4 توفير الفرص لكل من القطاع العام و الخاص :

يرى صندوق النقد الدولي أن القطاع الخاص له دور كبير في الانعاش الاقتصادي يتطلب التمييز بينه وبين القطاع العام حتى تسود البيئة التنافسية ويكون ذلك بـ:

- فتح رأس مال القطاع العام لرأس مال القطاع الخاص .
- إعطاء ضمانات القروض لكل من القطاعين بالتساوي مع إلغاء الضمانات الخاصة للقطاع العام .
- جعل أسعار الفائدة الخاصة بالقروض متساوية بين القطاع العام و القطاع الخاص .
- التسعير الاقتصادي لمنتجات القطاع العام .

المطلب الثاني : أسباب اتجاه الدول النامية نحو تطبيق برامج الاصلاح الاقتصادي المدعومة من قبل صندوق الدولي .

بدأت العديد من الدول النامية منذ منتصف عقد الثمانينات من القرن الماضي بإبرام اتفاقيات مع كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لتطبيق برامج إصلاحات اقتصادية، أو ما يطلق عليها ببرامج التثبيت الاقتصادي و التكيف الهيكلي التي تستند بدرجة أساسية على تطبيق آليات السوق، ونشير هنا إلى أن عدد الدول النامية التي تقوم بتطبيق مثل هذه البرامج قد ارتفع في الفترة الأخيرة بدرجة كبيرة، ونرى أن من أهم الأسباب التي أسهمت في توجه الدول النامية نحو تطبيق هذه البرامج :

أ- المشاكل و الاختلالات الاقتصادية التي واجهتها الدول النامية :

سبق و أن أشرنا إلى أن هناك العديد من العوامل (الأزمات) الداخلية و الخارجية التي ظهرت خلال عقد السبعينات والثمانينات من القرن الماضي قد أسهمت مجتمعة في بروز العديد من المشاكل و الاختلالات الاقتصادية في الدول النامية منذ بداية عقد السبعينات، والتي كان من أبرزها انخفاض في معدلات نموها الاقتصادي وارتفاع العجز في موازينها الحكومية وفي موازين مدفوعاتها وتدني مستوى معيشة سكانها وارتفاع معدلات التضخم و البطالة..... الخ .

ومع بداية عقد الثمانينات من القرن الماضي بلغت هذه المشاكل و الاختلالات الاقتصادية ذروتها واستفحلت بدرجة كبيرة أصبحت عندها هذه الدول غير قادرة على مواجهتها، ونتيجة لذلك اضطرت العديد من تلك الدول الاستعانة بصندوق النقد والبنك الدوليين لمساعدتها في معالجة هذه المشكلات، والاختلالات من خلال قيامها بتطبيق برامج اصلاحات اقتصادية بالتعاون والتنسيق مع الصندوق و البنك¹.

ب- ارتفاع المديونية : تعتبر مشكلة المديونية الخارجية وتزايد أعبائها في الدول النامية من أهم أسباب لجوء العديد من هذه الدول لعقد اتفاق مع صندوق النقد و البنك الدوليين لتطبيق برامج الاصلاحات، وذلك نظرا لان العديد من تلك الدول وجدت نفسها عقب أزمة المديونية التي بلغت ذروتها عام 1982 غير قادرة على سداد ديونها الخارجية وكذا سداد فوائدها والأعباء الناجمة عن هذه الديون فإن ذلك سيكون على حساب قدرتها في استيراد السلع الاستهلاكية اللازمة للمحافظة على الحد الأدنى لمستوى معيشة السكان في تلك الدول، وكذا قدرتها في استيراد السلع الوسيطة والإنتاجية والاستثمارية اللازمة لعمليات الانتاج والاستثمار والتنمية والتصدير الشيء نفسه فيما يخص واردات الخدمات

¹ سيد البواب ، مرجع سبق ذكره ، ص 38.

وبالتالي تكون المحصلة النهائية لهذا الوضع انخفاض كبير في معدلات النمو الاقتصادي وفي مستوى المعيشة الذي هو أصلا متدني في تلك الدول ،وتفاقم العجز في موازنتها العمومية ، وفي موازين مدفوعاتها ،وارتفاع معدلات التضخم والبطالة إلى أعلى المستويات ،وبالتالي المزيد من التدهور الاقتصادي في تلك الدول والذي قد ربما يؤدي إلى الانهيار الاقتصادي ، وحتى لا تتعرض هذه الدول لمثل هذه المشاكل من جهة أخرى ونتيجة لعدم مقدرتها على سداد ديونها من جهة أخرى ،فقد لجأت إلى إبرام اتفاق مع كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لتنفيذ برنامج اصلاحات اقتصادية كون تطبيق هذه البرامج شرط أساسي لوصول هذه الدول إلى نادي باريس الذي يتم فيه إعادة جدولة ديونها الخارجية.

ج- تطور الفكر الاقتصادي. : شهد الفكر الاقتصادي خلال الفترة الأخيرة العديد من التطورات ،وظهرت في هذا الصدد العديد من الرؤيا والأفكار الاقتصادية وخاصة في الجوانب المتعلقة بدور الدولة الاقتصادي وسياسات الاقتصاد الكلي ،وقد بدأ هذا التطور منذ عقد الثلاثينات من القرن الماضي على اثر أزمة الكساد الكبير (1929-1933) وظهور أفكار الاقتصادي كينز 1936 والتي عادة ما يطلق الاقتصاديون على هذه الأفكار (النظرية الكينزية) وقد اعتمد كينز في نظريته على الفكر الاشتراكي لمعالجة الأزمات الاقتصادية الدورية والكساد الهائل الذي ضرب اقتصاديات الدول الرأسمالية المتقدمة خلال تلك الفترة وقد نادى كينز بتدخل الدولة من أجل تحقيق التوازن بين العرض و الطلب وتحقيق التشغيل الكامل ،وأشار كينز على أن التعادل بين الادخار والاستثمار يمكن أن يتحقق على أفضل وجه بغض النظر عن الاجراء النقدي المناسب من خلال سيطرة الدولة على الاستثمار والاجراءات المالية التعويضية¹، الأمر الذي يعني أن كينز لا يتفق مع أفكار النظريات الكلاسيكية التي كانت ترى أن آليات السوق قادرة على تحقيق التوظيف الكامل ،وتصحيح أي إختلالات مؤقتة بصفة تلقائية ،ومع بروز النظرية الكينزية والنجاح النسبي للتجربة الاقتصادية فيما كان يسمى بالاتجاه السوقي في بدأ الدور الاقتصادي للدولة يتوسع وبدأت الدولة تتبنى العديد من السياسات الاقتصادية التي تستطيع من خلالها أن تتحكم في إدارة جانب الطلب الكلي في الاقتصاد ومن ثم التحكم في مستويات التوظيف والانتاج والدخل القومي ،وبذلك أصبح للدولة دور هام في معالجة الاختلالات التي قد تنجم من تطبيق آليات السوق، وكذلك في الموازنة بين الاستهلاك والانفاق الاستثماري بما يتلاءم ومستويات اللازمة للتوظيف الكامل ،وهدف استقرار الأسعار وبالتالي فإن على واضعي السياسات الاقتصادية المناسبة التي من شأنها أن تحقق أعلى مستوى من التوظيف في ضوء معدل التضخم يمكن تحمله إلا أن بروز أزمة الركود التضخمي التي تعرض لها العديد من اقتصاديات دول العالم خلال عقد السبعينات سرعان ما أثبتت عدم صحة المنطق الذي استند عليه منحني فليبيس (التوظيف الكامل و استقرار

¹ أحمد النجار ، مرجع سبق ذكره ،ص 12 .

الأسعار) كم أن حدوث هذه الأزمة أثبت عدم صحة بعض الأفكار النظرية الكينزية التي كانت ترى أن الركود لا يمكن أن يحدث في نفس الوقت الذي يتزايد فيه التضخم ، ونتيجة لذلك انقسمت آراء الاقتصاديين حيال هذه النظرية ما بين مؤيد لها و ما بين معارض ، هذا الأمر بدوره أسهم في ظهور تياران أساسيان في الفكر الاقتصادي الأول يطالب بإعادة احياء النظرية الكلاسيكية وتقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي ويمثل هذا التيار ما يطلق عليه بالكلاسيكيين الجدد أو النيوكلاسيك والنقديين والتيار الثاني يدافع عن الأفكار الكينزية ويطلب باستمرار تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ويطلق على أصحاب هذا التيار بالكينزيين الجدد، وبالرغم من بروز هذه التيارات وتباين الأفكار الاقتصادية التي ينادى بها كل تيار إلا أن الأفكار التي يتبناها التيار الأول الذي ينادي بتقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي والاحذ بآليات السوق كانت هي أكثر انتشارا وتطبيقا في العديد من الدول ، ذلك أن معظم دول العالم في عصرنا الحديث تتجه نحو الأخذ بنظام السوق وتقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي إلى نطاق ضيق وبيع وحدات القطاع العام للقطاع الخاص ، ومن العوامل التي أسهمت في انتشار تطبيق نظام اقتصاد السوق بروز سيطرة تيار اليمين المحافظ في كل من الولايات المتحدة الأمريكية أوروبا في نهاية السبعينات وبداية الثمانينات ، هذا التيار الذي يتبنى العمل بنظام اقتصاد السوق وتقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي وخصخصة وحدات القطاع العام ، وكان من ابرز عناصر هذا التيار الرئيس الأمريكي السابق رونالد ريغان ورئيسة وزراء بريطانيا السابقة مارغرين تاتشر ، كما كان لتفكيك الإتحاد السوفياتي وانحيار نظامه الاقتصادي دورا كبيرا في انتشار تطبيق نظام اقتصاد السوق في العديد من دول العالم وخاصة في دول أوروبا الشرقية وكذلك في الدول النامية التي كانت تطبق النظام الاقتصادي الاشتراكي ، وما برامج الاصلاحات الاقتصادية التي يتبناها صندوق النقد الدولي و البنك العالمي في وقتنا الحاضر إلا تأييد للتيار الذي يتبنى و يدعو إلى تطبيق اقتصاد السوق.

المطلب الثالث: الآثار العامة للإصلاح الاقتصادي في البلدان النامية:

لم تفصح سياسات الاصلاح الاقتصادي عن اي مضمون تنموي حقيقي ، ولم تكن المؤسسات التي فرضت هذه السياسات معنية بقضايا التنمية. وتشير النتائج التي تمخضت عن هذه السياسات في معظم البلدان التي اضطرت الى اتباعها بأنها ساهمت بشكل واضح في تشويه السياسات الاقتصادية الوطنية وإبعادها عن القضايا الاساسية من خلال طرح البدائل من السياسات التي تركز على التمويل الخارجي وضرورة الايفاء بمتطلباته، حيث اصبح النشاط الرئيس للمؤسسات المالية العالمية يتمثل في توليد الديون على وإدارتها والسيطرة على عمليات سدادها واستخلاص الفوائد المترتبة عليها.

لقد كان الغرض الاساسي من تطبيق مثل هذه السياسات كما ادعت الجهات التي مارست فرضها على البلدان التي اثقلتها الديون الخارجية، هو المساعدة على التخلص من ازمة المديونية وتحسين اوضاعها الاقتصادية والاجتماعية إلا ان النتائج تشير وبعد مرور هذه المدة الطويلة من التطبيق والالتزام بوصفات صندوق النقد الدولي بأن معظم بلدان الاصلاح الاقتصادي قد تعرضت الى المزيد من المشكلات الاقتصادية والمالية والاجتماعية. ان الجرعات من الاصلاحات الاقتصادية التي اعطت لبلدان ازمة المديونية الخارجية بعد عام 1982 لم تمنع من الوقوع في ازمات اخرى، فقد تعرضت قيمة (البيزو) المكسيكي الى الانهيار عام 1994، وقد تدخل صندوق النقد الدولي لمواجهة هذه الازمة المالية وذلك من خلال جرعات مالية جديدة . وفي عام 1997 ضربت سلسلة من الازمات المالية بلدان جنوب شرق اسيا، كما تعرضت روسيا والبرازيل الى ازمات مالية عام 1998 وكذلك الحال في كل من الأرجنتين وتركيا عام 2001 ومن هنا تدخل الصندوق ايضا بالعمل مع بلدان الازمات المالية وبالتنسيق مع المؤسسات المالية العالمية وبخاصة البنك الدولي من اجل مواجهة هذه الازمات¹.

لقد ساهمت الاضطرابات المالية في هذه البلدان خلال عقد التسعينات وما بعدها في تدهور معدلات تبادلها التجاري وانخفاض حصيلة صادراتها وتعرضها الى ركود اقتصادي شديد ساهم في تفاقم معدلات البطالة وانخفاض مستويات المدخول وانتشار الفقر على مستوى واسع، حيث ارتفع عدد السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر في بلدان امريكا اللاتينية الى حوالي 70 مليون نسمة عام 1997 وتفاقت حدة التفاوت في المستويات المدخول بين فئات المجتمع. ان تعرض معظم بلدان الاصلاح الاقتصادي الى ازمات مالية مستمرة قد جعلها أكثر تبعية للسوق الرأسمالية العالمية وأكثرها حاجة الى الاقتراض الخارجي فليس غريبا ان نجد بلدان مثل كوريا الجنوبية التي تعد من اقدم بلدان جنوب شرق اسيا التي طبقت الاصلاحات الاقتصادية قد تأثرت بشكل كبير بالازمة المالية، اذ ارتفع معدل البطالة فيها من 2.1% عام 1997 الى نحو 8.7% عام 1999، كما بلغت نسبة الذين يعيشون تحت خط الفقر في حدود 19.2% من اجمالي سكانها عام 1998.

وعلى الرغم من اعتراف صندوق النقد الدولي بان جانبا من سياسته المالية لمعالجة العجز في بلدان الاصلاح الاقتصادي كانت انكماشية الى حد الافراط إلا انه لم يعترف بأخطاء السياسة النقدية، فقد اجبر بلدان الاصلاح على رفع معدلات الفائدة، اذ ازدادت الى أكثر من 25% كما حصل في كوريا الجنوبية وكان الدافع وراء ذلك حسب ما تراه سياسات الصندوق اجتناب رؤوس الاموال الى بلدان الاصلاح مما يساعد في زيادة الاستثمار ودعم سعر الصرف واستقرار العملة، إلا ان هذا الارتفاع الذي فرض في معدلات الفائدة وبشكل غير منسجم مع معطيات الظروف

¹ عدنان حسين يونس، التمويل الخارجي وسياسات الاصلاح الاقتصادي، دار المنهج للنشر، الطبعة الاولى، الاردن 2011، ص 100.

الاقتصادية والمالية أدى الى ازدياد حالات القروض غير المحصلة فضلا عن تفاقم خدمات الديون الخارجية على هذه البلدان وتزايد حالات العجز عن الايفاء بها.

كما ان تحرير اسعار الصرف كإحدى الوصفات التي يطالب بها صندوق النقد الدولي قد أدى الى تخفيض القيمة الخارجية للعملة المحلية لبلدان الاصلاح ازاء العملات الاجنبية الاساسية ، وإذا كان الظاهر من هذه الوصفة هو من اجل الزيادة في الصادرات وتقليل الاستيراد ولدعم موازين المدفوعات ، فان مثل هذا التخفيض من شأنه ان يؤدي الى تحقيق عدد من المنافع المالية للبلدان الرأسمالية الدائنة مقابل عدد من الخسائر ويزيد من جلب الفائض الاقتصادي من البلدان النامية المدينة ، حيث يترتب على هذا الاجراء :

- ارتفاع قيمة الديون بالنسبة للبلدان النامية المدينة لصالح البلدان الرأسمالية الدائنة.

- انخفاض قيمة الديون والأرصدة المالية للبلدان النامية المستثمرة لدى البلدان الرأسمالية المتقدمة.

- انخفاض قيمة الدين الخارجي للعملة العالمية (الدولار الأمريكي) عند تحويله الى عملات اخرى.

وفي نطاق الازمات المالية لبلدان الاصلاح الاقتصادي وسياسة تخفيض القيمة الخارجية لعملة هذه البلدان ، فقد ازدادت التزاماتها المالية المحسوبة بالدولار ، حيث تم تقييمها بالعملات المحلية.

لقد تراجع دور الدولة الاقتصادي والاجتماعي على اثر سياسات الاصلاح الاقتصادي وتقلص حجم الانفاق الحكومي نتيجة للتقشف المالي وبشكل غير مدرّوس لما يجب ان يتقلص وما يجب ألا يتقلص ، حيث شملت السياسة المالية الانكماشية في معظم بلدان الاصلاح الاقتصادي ، جوانب مهمة من الخدمات الاجتماعية الضرورية كالصحة والتعليم ودعم السلع والمواد الضرورية للفئات الاجتماعية محدودة الدخل ، كما تراجع حجم الانفاق الانمائي لاسيما على اثر التدهور الذي يحصل في اسعار المواد الاولية وانخفاض حصيلة صادرات البلدان النامية من اجمالي الصادرات العالمية وفي الوقت التي تطالب فيه البلدان الرأسمالية الدائنة ومؤسساتها الاقتصادية حكومات البلدان الاصلاح الاقتصادي بان تقلص حجم نفقاتها العامة وتحدد من دعمها للسلع والخدمات الاساسية ، نجد ان الانفاق الحكومي في البلدان الرأسمالية مازال يمارس دورا واضحا في دعم العديد من الخدمات الاجتماعية حيث بلغت نسبة الانفاق العام 36.6% من الناتج المحلي الاجمالي.

لقد ادت السياسات المالية التقشفية على السلع والخدمات الاساسية الى الحاق اضرار كبيرة بفئات واسعة من المجتمعات الاصلاح الاقتصادي ، وساهمت في زيادة حد التفاوت في مستويات الدخل وانتشار الفقر والبطالة على نطاق واسع. فقد تمخضت عن سياسات الاقتصادي اعادة توزيع الدخل المحلي بين الخارج والداخل من ناحية وبين الطبقات الفئات الاجتماعية في بلدان الاصلاح من ناحية اخرى ، حيث ضمنت البلدان الرأسمالية الدائنة حصة اوفر من الفوائض

الاقتصادية المتولدة في بلدان الاصلاح من خلال علاقات التبادل اللامتكافئ وتحويلات الفوائد والأرباح ، كما تضمنت على الصعيد المحلي اعادة توزيع للثروة والدخل لصالح الفئات المستفيدة من سياسات الاصلاح ، لاسيما كبار التجار الذين اصبحوا يشكلون قوة اجتماعية بارزة في بلدان الاصلاح الاقتصادي الى جانب فئة من ملاك الاراضي والعقارات الذين وجدوا في سياسات الاصلاح دعما لمواقعهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، وفرصة ملائمة لاستعادة مكانتهم في اطار الدعم العالمي للاستثمارات الخاصة وحرية التجارة وتقليص ملكية الدولة والحد من دورها الاقتصادي والاجتماعي.

ومن ثم فقد تبلورت مع سياسات الاصلاح قوى اجتماعية ذات ارتباط وثيق بهذه السياسات ضمن اعادة هيكلة للبرجوازية الوطنية لصالح تغليب البرجوازية التجارية والاستثمارات المالية المتصلة بالأداء الاقتصادية والمالي للشركات العالمية او في ضوء ما لحق بالصناعات المحلية من اضرار ، فضلا عن التعويل على الاخرى المساندة لسياسات الاصلاح والمستفيدة من اجراءات في قطاعات وفروع الاقتصادي والمحلي والمؤسسات الحكومية.

ان مشروعية صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في مجال الخصخصة وتشجيع الاستثمارات الاجنبية قد ادت الى كبح المشروعات التنموية العامة التي يحتاجها المجتمع لمواجهة نواقص وعيوب السوق وانعكاساتها السلبية على الفئات الاجتماعية محدودة الدخل ، الامر الذي فاقم من حجم التكاليف الاجتماعية ، كما ادى الى تعريض الصناعات المحلية الواعدة الى منافسة شديدة من قبل المشروعات الاجنبية والسلع المستوردة ، وفي اطار سياسات الاصلاح الهادف الى تخلي الدولة عن الحماية والدعم الحكومي لهذه المشروعات.

ومما زاد من صعوبات ومشاكل الصناعات المحلية ارتفاع تكاليف الانتاج نتيجة لارتفاع اسعار المستلزمات الانتاجية لاسيما المستوردة التي تحتاجها هذه الصناعات ، وفي ظل ضغوط الاصلاح لخفض القيمة الخارجية للعمات المحلية فضلا عن رفع اسعار الفائدة والدور الذي انيط بضرائب المبيعات والقيمة المضافة ، والتي ساهمت بدورها في رفع اسعار المنتجات المحلية ونقل العبء الضريبي الى المستهلكين.

لقد ادى هذا الواقع في حالات عديدة الى عجز الصناعات المحلية وتحويل رؤوس اموالها نحو الاستثمارات التجارية والعقارية سعيا وراء الارباح السريعة ، والأكثر ضمانا ، فضلا عن ازدياد حالات هروب رؤوس الاموال الى الخارج واستثمارها في المضاربة في اسواق الاوراق المالية العالمية.

وفي ضوء ذلك فان ما هو مطلوب من سياسات الاصلاح الاقتصادي ، هو اضعاف دور الدولة والحد من نفقاتها لصالح القوى الاقتصادية الكبيرة داخليا وخارجيا وخلق تحالفات اقتصادية وسياسية تؤول الى دمج اقتصادات الاصلاح

وتكاملها مع الاقتصاد الرأسمالي العالمي ، ومحاوله انهاء اي فكرة للتنمية الوطنية المستقلة خارج نطاق حلقات التبعية والاقتصاد العلمي الجديد.

واستنادا الى ما تقدم فان سياسات الاصلاح الاقتصادي ، وفي عدد غير قليل من الحالات ، لم تستطع ان تأتي بمعالجات وحلول للمشكلات التي تعاني منها البلدان المثقلة بالديون ، حيث لم تمثل سوى اليات لتعبئة ما هو مطلوب من فوائض اقتصادية بغية الايفاء بخدمات الديون وعوائد الاستثمارات الاجنبية ومحاوله الحفاظ على الاهلية الائتمانية التي تسهل حصول البلدان المدينة على قروض جديدة ويتضح ذلك من خلال ما تمخض عن تطبيق هذه السياسات من نتائج يمكن اجمالها بشكل عام في النقاط التالية¹:

- 1- تزايد العجز في موازين المدفوعات العامة بدلا من خفضها.
- 2- تفاقم من حدة المديونية الخارجية وخدماتها وتكرار حدوث الازمة المالية.
- 3- انخفاض معدلات الادخار والاستثمار المحلي بدلا من زيادتها.
- 4- ارتفاع معدلات التضخم واتساع نطاق الفقر والبطالة وتدهور مستويات المعيشة لفئات واسعة من مجتمعات الاصلاح الاقتصادي.

¹ نفس المرجع السابق ، ص 109.

خلاصة.

إن أي إصلاح إقتصادي يتبع من فلسفة معينة وتبنى هيئات تنفيذية هذه الفلسفة حيث تظهر الحاجة إليها من أجل اصلاح ما هو مفسد وذلك بوضع برامج اصلاحية نابعة من أفكار ومفاهيم وجدت ضمن مفهوم الاصلاح الاقتصادي لدى المدارس المختلفة.

كما ان اقتصاديات الدول النامية خلال السبعينات والثمانينات من العقد الماضي متدهورة الأمر الذي جعلها تتبنى الاصلاحات الاقتصادية المدعومة من قبل صندوق النقد الدولي وهي عبارة عن مجموعة من تصاميم لنماذج اقتصادية متمثلة في برامج التثبيت الاقتصادي وبرامج التعديل الهيكلي اللذين يرميان إلى تخفيف عجز الميزانية العامة للدولة وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات ودعم اليات اقتصاد السوق وزيادة معدلات النمو الاقتصادي.

تمهيد

لقد لعبت السياسة المالية دورا مهما في تحقيق الإصلاح الاقتصادي نوعا ما في الجزائر ، حيث عرفت الإيرادات العامة إرتفاعا محسوسا نظرا لإرتفاع أسعار البترول ، مما أدى إلى زيادة النفقات العامة ووضع برامج تنموية من شأنها أن تحقق إصلاحا إقتصاديا خاصة على مستوى التشغيل وتحسين أجور العمال وتحقيق معدلات نمو لا بأس بها وبناءا على ذلك إرتأينا أن نقسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث مقسمة كمايلي :

المبحث الأول : تطور المالية العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2010).

المبحث الثاني : أثر السياسة المالية على المتغيرات الحقيقية الكلية خلال الفترة 2000-2010 .

المبحث الثالث : البرامج التنموية المعتمدة خلال الفترة (2001-2014).

الفصل الثالث : فعالية السياسة المالية في تحقيق الإصلاح الاقتصادي-دراسة حالة الجزائر - 2014/2000

المبحث الأول : تطور المالية العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2010.

تميزت هذه الفترة بتحرر الجزائر من التزاماتها وفق برنامج الاصطلاح الاقتصادي مع نهاية ماي 1998م ، ومع ذلك استمرت في انتهاج نفس السياسة المالية الانكماشية حتى سنة 2001م إلى أن شهدت هذه السنوات ارتفاعا ملحوظا في أسعار النفط ، مما أدى إلى التحسن في أداء المالية العامة ودفع بالجزائر إلى إطلاق برامج تنموية من شأنها تأهيل اقتصادها وتسريع عملية التنمية¹.

المطلب الأول : تحليل الإيرادات العامة .

لقد عرفت الإيرادات العامة في الفترة المدروسة تزايدا مدروسا وبنسب مختلفة يمكن توضيحها في الجدول التالي :

الجدول رقم(01) : تطور الإيراد العام ما بين 2000-2010.

الوحدة : مليار دج.

السنوات	مجموع الإيرادات	نسبة تطور الإيرادات (%)
2000	1028.8	-
2001	1234.3	19.9
2002	1457.7	18
2003	1451.4	-0.4
2004	1528	5.2
2005	1635.8	7
2006	1667.9	1.9
2007	1802.6	8
2008	1924	6.7
2009	2786.6	44.8
2010	3081.5	10.5

المصدر : الأمانة العامة للحكومة ، الجريدة الرسمية الجزائرية للفترة المدروسة.

من خلال الجدول نلاحظ زيادة في نسبة الإيرادات بلغت سنة 2001 إلى 19.9% مقارنة بسنة 2000 بمبلغ قدره 205.5 مليار دج لتتخفف سنة 2003 بنسبة -0.4% ، وفي السنوات الممتدة من 2004 إلى 2008 كانت

¹ الاتحاد العربي لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية ، التقرير الاقتصادي العربي ، بيروت 2006 ، ص88.

الفصل الثالث : فعالية السياسة المالية في تحقيق الإصلاح الاقتصادي-دراسة حالة الجزائر - 2014/2000

نسب الزيادة تتراوح بين 1.9 % و 8 % لتقفز بنسبة 44.8 % سنة 2009 بمبلغ قدره 815.5 مليار دج مقارنة بسنة 2008 ، وفي سنة 2010 بلغت الإيرادات الإجمالية 3081.5 مليار دج.

هناك مصادر مختلفة للإيرادات العامة للدولة الجزائرية وسنحاول من خلال الجدول التالي معرفة أهم مصادرها .

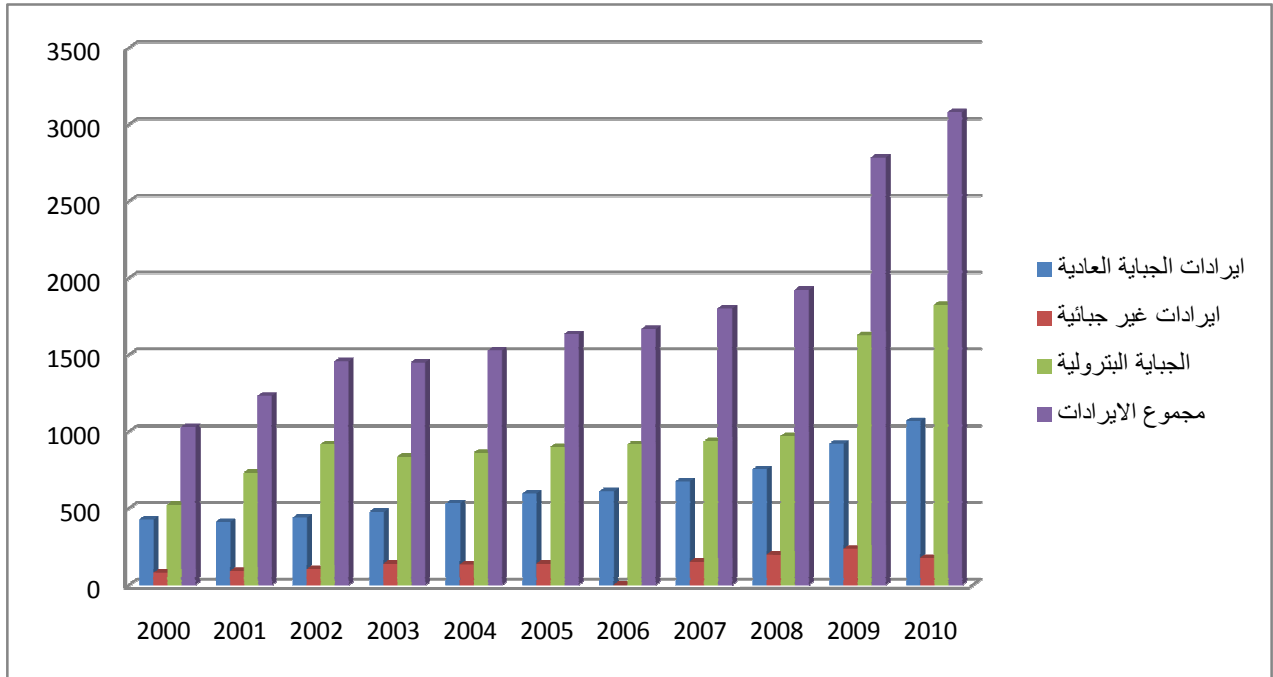
الجدول رقم (02) : مصادر الإيرادات العامة 2000-2010 .

الوحدة : مليار دج.

السنوات	إيرادات الجباية العادية	إيرادات غير جباية	الجبائية البترولية	مجموع الإيرادات
2000	425,8	79	524	1028,8
2001	411,3	91	732	1234,3
2002	438,8	102,5	916,4	1457,7
2003	475	139,5	836	1451,4
2004	532,3	133,5	862,2	1528
2005	596,9	139,9	899	1635,8
2006	610,7	141,,1	916	1667,9
2007	676,1	153	937	1802,6
2008	754,8	199	970,2	1924
2009	921	237,1	1628,5	2786,6
2010	1068,5	177,2	1825,8	3081,5

المصدر : الامانة العامة للحكومة ، الجريدة الرسمية الجزائرية للفترة المدروسة.

الشكل رقم(01) : تطور مصادر الإيرادات العامة 2000-2010 .



المصدر : من إعداد الطالبان اعتمادا على معطيات الجدول السابق .

الفصل الثالث : فعالية السياسة المالية في تحقيق الإصلاح الاقتصادي-دراسة حالة الجزائر- 2014/2000

يتضح من الشكل أن الجباية البترولية تساهم بأكثر من 50 % من مجمل الإيرادات المتحصل عليها بفضل الزيادة المضطربة لأسعار المحروقات التي عرفتها طيلة هذه الفترة لتأتي الجباية العادية في المرتبة الثانية ، لا كن لا تقل أهمية عن الجباية البترولية وما أسهم في أهمية هذا المصدر السياسة الضريبية المتبعة من طرف الدولة والتي كانت حصيلتها كما يلي :

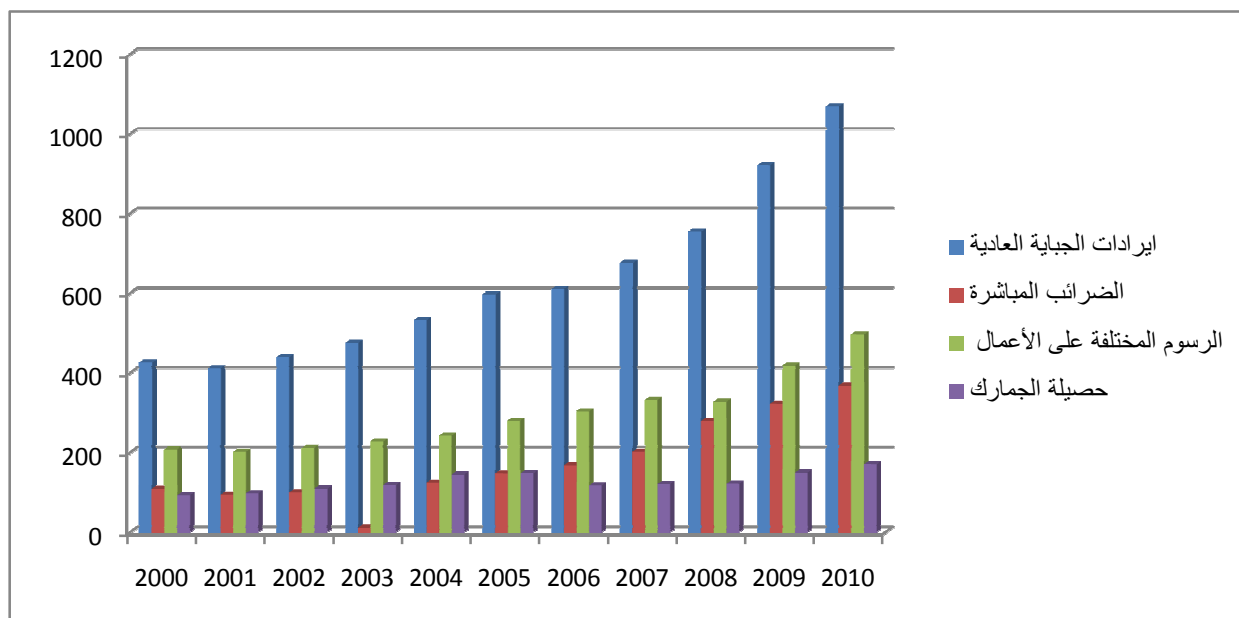
الجدول رقم (03) : مصادر الجباية العادية.

الوحدة : مليار دج.

السنوات	ايرادات الجباية العادية	الضرائب المباشرة	الرسوم المختلفة على الأعمال	حصيلة الجمارك
2000	425,8	108,7	207,8	92,9
2001	411,3	93,9	201,4	97,6
2002	438,8	99,5	210,9	109,3
2003	475	11,01	227,7	118,3
2004	532,3	124,2	241,9	144,8
2005	596,9	147,4	279,6	147,9
2006	610,7	168,1	303	117
2007	676,1	201,3	331,6	120,7
2008	754,8	278,8	327,7	121,3
2009	921	321,8	417,6	149,6
2010	1068,5	367,8	496,2	170,3

المصدر : الأمانة العامة للحكومة ، الجريدة الرسمية الجزائرية للفترة المدروسة.

الشكل رقم (02) : تطور مصادر الجباية العادية.



المصدر : من إعداد الطالبان اعتمادا على معطيات الجدول السابق.

يتجلى من الشكل أن الرسوم المختلفة على الأعمال لها الوزن الأكبر في إيرادات الجباية العادية قد تتجاوز النصف بسبب زيادة المشاريع الاقتصادية ، فأقل قيمة لها سنة 2000 بمبلغ 207.8 مليار دج لتصل إلى 496 مليار دج سنة 2010. تلي الرسوم المختلفة على الأعمال الضرائب المباشرة من ناحية مساهمتها في الجباية العادية ، فمن خلال الشكل كانت تتماشى الضرائب المباشرة مع حصيلة الجمارك تقريبا بنفس الأهمية بمبالغ تتراوح بين 92 مليار دج و 147.9 مليار دج للسنوات الخمسة الأولى ، وبدءا من 2006 استمر ارتفاع حصيلة الضرائب المباشرة تاركة حصيلة الجمارك في المرتبة الأخيرة لتصبح الضرائب في ثلاث السنوات الأخيرة ذات أهمية لا يستهان بها بالمقارنة مع الرسوم المختلفة للأعمال لتصل إلى 367 مليار دج سنة 2010 . وما يدل على ذلك أن السياسة الضريبية المتبعة من طرف الجزائر كانت ناجعة ووصلت على هدفها والمتمثل في توسيع الوعاء الضريبي وبالنسبة لحصيلة الجمارك رغم انخفاض أهميتها لكنها تعرف زيادة متذبذبة بين سنة وأخرى لتصل إلى أقصى حد لها بمبلغ 170 مليار دج سنة 2010 . وما يمكن قوله عن حصيلة الجمارك أنها رغم الإجراءات المتخذة بشأنها والرامية إلى التخفيض التدريجي لها لكنها عرفت ارتفاعا بسبب زيادة الواردات في إطار تحرير التجارة الخارجية .

المطلب الثاني : تحليل النفقات العامة .

بسبب ارتفاع مداخيل الدولة من جراء ارتفاع أسعار المحروقات كان من أولويات الدولة ترشيد الإنفاق العام بمراعاة الجانب الاجتماعي والنهوض بالنشاط الاقتصادي ، لذا عرفت النفقات العامة تزايدا مستمرا طيلة هذه الفترة منتقلة من 1255.5 مليار دج من سنة 2000 إلى 5860.7 مليار دج سنة 2010 بنسبة زيادة في المتوسط 19% . والجدول التالي يوضح تطور كل من نفقات التسيير و نفقات التجهيز.

الفصل الثالث : فعالية السياسة المالية في تحقيق الإصلاح الاقتصادي-دراسة حالة الجزائر -
2014/2000

الجدول رقم (04) : تطور النفقات العامة 2000-2010.

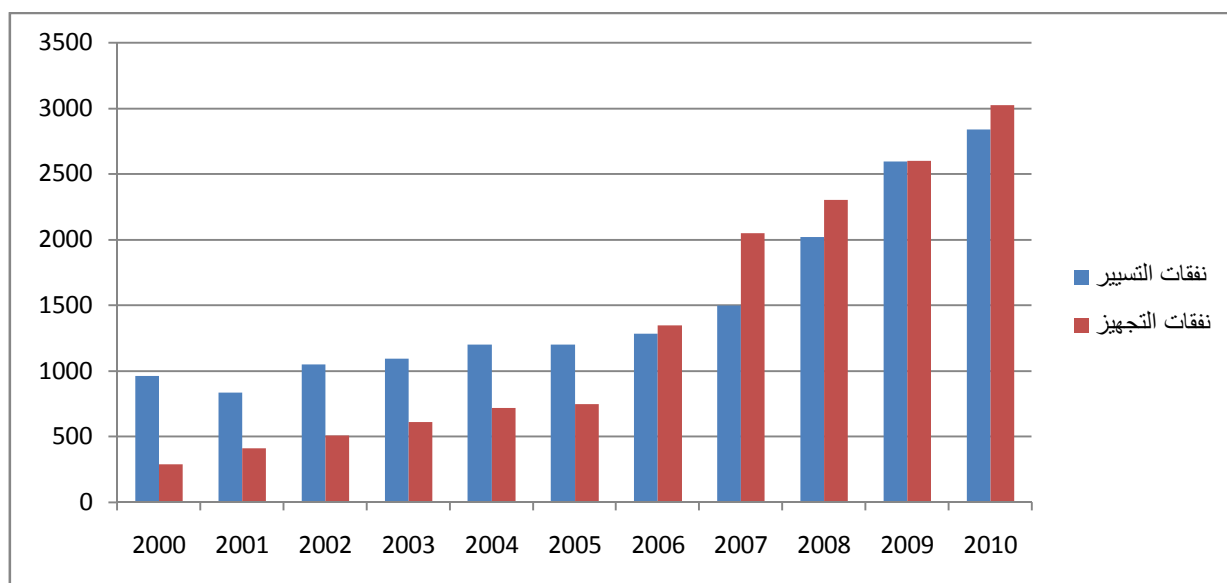
الوحدة : مليار دج.

السنوات	نفقات التسيير	نسب تطور نفقات التسيير (%)	نفقات التجهيز	نسب تطور نفقات التجهيز (%)	مجموع النفقات	نسب تطور إجمالي النفقات
2000	956.3	-	290.2	-	1255.5	-
2001	836.2	13.3	415.5	43	1251	-0.3
2002	1050	25	509.6	22	1559.6	24.5
2003	1097.3	4.5	613.7	20.4	1711	9.7
2004	1200	9.3	720.6	17.32	1920.6	12.25
2005	1200	0	750	4.1	1950	1.5
2006	1283.4	6.9	1347.9	79.7	2631.3	34.9
2007	1574.9	22.7	2047.9	52	3622.7	37.7
2008	2017.9	21.9	2304.8	12.4	4322.7	19.28
2009	2593.7	28.5	2597.7	12.7	5191.4	20
2010	2837.9	9.4	3022.9	16.3	5860.8	12.8

المصدر: الامانة العامة للحكومة ، الجريدة الرسمية الجزائرية للفترة المدروسة .

ولإيضاح تطور هذه الأرقام اعتمدنا الشكل التالي.

الشكل رقم (03) : تطور نفقات التسيير ونفقات التجهيز للفترة الممتدة 2000-2010.



المصدر: من إعداد الطالبان إعتقادا على معطيات الجدول السابق.

1-2 : نفقات التسيير .

يتضح من الشكل السابق أن نفقات التسيير تزايدت بوتيرة أكبر من نفقات التجهيز إلى غاية 2005 ، ففي سنة 2000 بلغت نفقات التسيير 965.3 مليار دج لتصل إلى 1200 مليار دج سنة 2005 ، وكانت نسبة تطور هذه الأخيرة متذبذبة بين 5% و 25% لتصل إلى 2837.9 مليار دج في سنة 2010 ، وتعود هذه الزيادة بالأساس إلى زيادة أجور موظفي القطاع العمومي مع الاهتمام بالجانب التربوي الذي استحوذ على أكثر من 280 مليار دج سنة 2010 بعد ما كانت لا تتعدى 135 مليار دولار سنة 2000، ومن ناحية ترقية الموارد البشرية للانتفاع من قدراتهم في تنشيط الاقتصاد الوطني زاد الاهتمام بالتعليم العالي والبحث العلمي ليرصد له مبلغ 173 مليار دج سنة 2010 ، مع رصد مبلغ 100 مليار دج من أجل التخفيف من حدة الإصلاح على الطبقات الفقيرة بدعم أسعار بعض المواد الغذائية الضرورية والأدوية مع توفير مناصب شغل للفتة البطالة بسبب خصوصية الشركات العمومية ، بالإضافة إلى ذلك إهتمام الحكومة بالتكوين المهني للأشخاص الذين لم يكن لهم المقدرة على إكمال التعليم العالي للاستفادة منهم في القطاعات الاقتصادية التي لا تحتاج إلى يد عاملة ماهرة .

2-2 نفقات التجهيز :

تميزت نفقات التجهيز هي الأخرى بالارتفاع المستمر من 2000 إلى 2010 والملاحظ أن هذه الزيادة تكون من سنة إلى أخرى بنسب مختلفة على حسب الأهداف المراد تحقيقها من طرف الدولة إتجاه اقتصادها ومجتمعها ، وهذا ما تبين في الجدول والشكل السابقين .

لقد سجلت نفقات التجهيز أكبر زيادة لها سنة 2006 بنسبة 79.1% مقارنة بالسنوات السابقة لتقفز إلى 1347 مليار دج ، ثم على 3022.8 مليار دج سنة 2010 تاركة نفقات التسيير في الأولوية الثانية وما ساهم في هذا التغيير هو الاهتمام بالاستثمارات الاقتصادية التي تستحوذ ثلاثة أرباع ميزانية التجهيز ، تتوزع نفقات الاستثمار على أهم القطاعات وفق الجدول الموالي .

الفصل الثالث : فعالية السياسة المالية في تحقيق الإصلاح الاقتصادي-دراسة حالة الجزائر -
2014/2000

الجدول رقم (05) : نفقات الاستثمار الإجمالية وتوزيعها على أهم القطاعات 2000-2010.

الوحدة : مليار دج.

السنوات	نفقات الاستثمار	الفلاحة والري	المنشآت الاقتصادية	السكن	المنشآت الاجتماعية
2000	265.8	43.5	57.6	59.3	10.05
2001	369.8	56.7	83.8	86.4	18.8
2002	446.4	75.4	102.5	91.2	25.6
2003	507.2	94.2	114	91.9	37.9
2004	508.6	85.1	131.4	75.1	42.6
2005	553.2	96	126.4	61.4	44.2
2006	1019.7	112.9	312.7	131	59.2
2007	1668.4	201	597.8	283.6	89.7
2008	1906	308.5	701.6	312.7	102.4
2009	2136.3	393.7	725	230	183.8
2010	2503.4	335.5	1095.9	270.5	218.4

المصدر : الامانة العامة للحكومة ، الجريدة الرسمية الجزائرية للفترة المدروسة .

عرفت نفقات الاستثمار زيادة مستمرة طيلة هذه الفترة بسبب الزيادات المستمرة لكل من :

- قطاع الفلاحة والري : إلى غاية 2003 تميز بالزيادة ليصل إلى 94 مليار دج ، ثم إنخفض سنة 2004 ليعاود إرتفاعه إلى 393.7 مليار دج سنة 2009 .
- المنشآت الاساسية الاقتصادية والادارية : كان لها الوزن الاكبر في نفقات الاستثمار لاعتماد الدولة مبلغ 1095.9 مليار دج سنة 2010.
- قطاع السكن : لم تغفل ميزانية الاستثمار على قطاع السكن للنهوض بالجانب الاجتماعي لترصد له مبلغ 270.5 مليار دج سنة 2010 . مايمكن قوله على النفقات العامة كانت لنفقات التسيير ذات أهمية طيلة خمس سنوات الاولى وأثر الطفرة البترولية ورغبة السلطات العمومية لتحقيق نتائج أفضل على المدى المتوسط والبعيد جعلها تهتم بالقطاعات الاستثمارية ضمن برنامج دعم النمو (2005-2009) الذي أثر بزيادة نفقات التجهيز بصورة كبيرة وهذا ماسوف نتطرق إليه لاحقا ضمن البرامج التنموية التي إعتمدها الجزائر خلال تلك الفترة.

الفصل الثالث : فعالية السياسة المالية في تحقيق الإصلاح الاقتصادي-دراسة حالة الجزائر- 2014/2000

المبحث الثاني : أثر السياسة المالية على المتغيرات الحقيقية الكلية خلال الفترة 2000-2010.

عرفت الجزائر خلال الفترة 2000-2010 إرتفاعا ملحوظا في جانب الإيرادات وهذا راجع للطفرة التي حدثت على الإيرادات البترولية بسبب إرتفاع أسعار المحروقات ، الأمر الذي أدى بالجزائر إلى ضخ ملايين الدينارات بهدف التأثير على المتغيرات الحقيقية الكلية (النمو الاقتصادي ، البطالة ، التضخم) ، والذي سوف نرى أثر السياسة المالية على كل متغير على حدى.

المطلب الاول : تطور معدلات النمو الاقتصادي.

عانت الجزائر من معدلات نمو الناتج الاجمالي المتذبذبة بين الزيادة تارة والنقصان تارة أخرى خلال 10 سنوات للفترة المدروسة 2000-2010 والجدول التالي يوضح ذلك .

الجدول رقم(06) : تطور معدلات النمو الاقتصادي داخل وخارج قطاع المحروقات .

الوحدة : نسبة مئوية.

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
النمو الاقتصادي	2.4	1.9	3.1	6.8	5.1	5.2	5.5	5.8	4.6	5	4.5
النمو الاقتصادي خارج المحروقات	-	5.5	5.3	6.1	4.6	4.8	4.8	5.4	4.9	5.5	5.5

يتضح من الجدول السابق أن معدل النمو الاقتصادي عرف تذبذبا بين الانخفاض والارتفاع بحيث سجل نسبة 2.4% سنة 2000 لينخفض إلى 1.9% سنة 2001 ، ويرجع السبب إلى إنخفاض البترول إلى 24.9 للبرميل بعدما كان 28 دولار للبرميل سنة 2000 ليعود معدل النمو للارتفاع مجددا ليتراوح بين 4.5% و5.8% منذ سنة 2002 إلى غاية 2010 ليشهد أكبر ارتفاع له سنة 2003 بمعدل 6.8%¹، هذا يقودنا إلى تحليل هيكل الناتج المحلي الاجمالي من حيث القيمة المضافة الاجمالية فإنه يمكن إيجاد مساهمة القيم المضافة لكل قطاع في النمو الاقتصادي في الفترة الممتدة بين 2000 و2008.

¹ Office national de statistique ,Comptes économiques 2000-2008 ,collections n°147,p 50.

الفصل الثالث : فعالية السياسة المالية في تحقيق الإصلاح الاقتصادي-دراسة حالة الجزائر -
2014/2000

الجدول رقم (07) : تطور القيم المضافة للقطاعات في الناتج المحلي الاجمالي.

الوحدة : نسب مئوية.

القطاعات	فلاحة	صناعة	محروقات	بناء وأشغال عمومية	تجارة	قطاعات أخرى
2000	9.3	7.8	43.6	7.8	11.79	19.8
2001	10.9	8.3	38.4	8.5	12.68	22.2
2002	10.36	8.3	36.7	9.1	12.6	23
2003	10.9	7.5	39.7	8.5	11.7	21.7
2004	10.4	7	41.8	8.2	10.94	21.7
2005	8.3	6	48.3	7.2	9.6	20.4
2006	8.1	5.7	49.5	7.7	9.2	19.8
2007	8.2	5.5	47.8	8.5	9.9	20.1
2008	7.1	5.1	50.3	8.7	9.9	18.9

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات. www.ons.dz

يتضح من الجدول أعلاه أن النمو الاقتصادي كان مرتكزا بصفة أساسية على قطاع المحروقات ، والتي تقل نسبة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي عن 30% لتعرف هذه النسبة إرتفاعا مستمرا لتصل إلى 50% بسبب إرتفاع أسعار البترول إلى أكثر من 100 دولار للبرميل سنة 2008 ، أما بخصوص قطاع الفلاحة فبعدها كانت مساهمتها تبلغ 10% سنة 2001 إنخفضت إلى 7.1% سنة 2008 ويعود السبب في ذلك لخضوع هذا القطاع إلى العوامل المناخية.

أما بخصوص الصناعة لم تتعدى مساهمتها 9% لتتخفص تدريجيا إلى غاية 5.1% سنة 2008 أما بالنسبة لقطاعي البناء والأشغال العمومية والتجارة فقد عرف تذبذبا بين الزيادة والنقصان خلال هذه الفترة ، ومن جهة أخرى سجل النمو الاقتصادي خارج المحروقات معدلات نمو تتراوح ما بين 4% و6% ويرجع هذا النمو في المقام الأول لقطاع الفلاحة وقطاع البناء والانشغال العمومية .

لقد سمح التطور في معدلات النمو الاقتصادي بتحقيق إحتياطي دولي للجزائر بلغ 146 مليار دولار في 2009 مع إنخفاض المديونية في حدود 4 مليارات دولار مما جعلها في موقف أفضل إتجاه العالم الخارجي، كما ساهم في تقليص معدلات البطالة.

الفصل الثالث : فعالية السياسة المالية في تحقيق الإصلاح الاقتصادي-دراسة حالة الجزائر - 2014/2000

المطلب الثاني : تحليل معدلات البطالة ومعدل التشغيل .

كان من ضمن عمليات التحرير والاندماج في الاقتصاد العالمي هو ضرورة إشراك القطاع الخاص ، فبدأت عملية إعادة هيكلة المؤسسات وخصوصتها والتي نتج عنها إرتفاع معدلات البطالة بسبب عدم القدرة على المنافسة وغياب سياسة واضحة للتشغيل ، ولعلاج هذه المشكلة وابتداء من سنة 2001 تم إعتقاد البرامج التنموية وزيادة الانفاق الحكومي في جميع القطاعات إغتناما لفرصة إرتفاع أسعار المحروقات وتحسين مداخل الدولة والمهدف منه تخفيض البطالة .

الجدول رقم (08) : تطور معدلات البطالة .

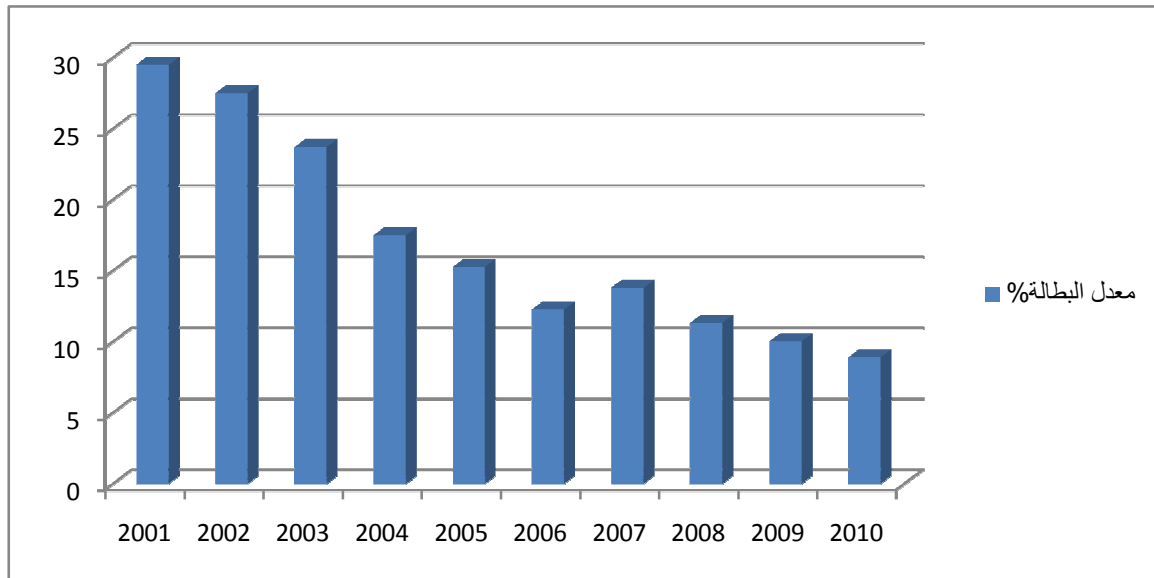
الوحدة : نسب مئوية .

السنوات	2201	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
معدل البطالة %	29.5	27.5	23.7	17.5	15.26	12.27	13.79	11.33	10.2	8.9

المصدر : المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي : تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي 2001 ص126

ولتوضيح أكثر نستعين بالشكل التالي :

الشكل رقم(04) : تطور معدلات البطالة خلال المدة 2001-2010



المصدر : من إعداد الطالبان بالاعتماد على الجدول السابق.

الفصل الثالث : فعالية السياسة المالية في تحقيق الإصلاح الاقتصادي-دراسة حالة الجزائر -
2014/2000

يتضح جليا من الجدول أن معدل البطالة عرف إنخفاضا لأبأس به ما بين 2001 و2004 ، فعندما سجل نسبة 27.5% سنة 2001 إنخفض ب 10 نقط ليصل إلى 17.5 % سنة 2004 بفضل برنامج دعم النمو الذي وفر منذ تنفيذه على إلى غاية 2003 حوالي 7285000 منصب عمل منها 4575000 منصب دائم بنسبة 63% و 2710000 منصب مؤقت بنسبة 37%¹، وقد توزعت المناصب بنسبة 83% للقطاع المهيكل و 17% للقطاع الغير رسمي والجدول التالي يوضح ذلك .

الجدول رقم (09) : توزيع مناصب الشغل حسب قطاعات النشاط سنة 2003.

النشاط	نسبة مناصب الشغل %
القطاع المهيكل	83
الفلاحة	21.5
الصناعة	7
بناء وأشغال عمومية	12.6
خدمات	16.7
إدارة	21.2
صندوق خاص بالتشغيل	4
القطاع الغير رسمي	17

المصدر : المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني 2003، ص132.

من خلال الجدول نلاحظ أن كل من قطاع الفلاحة وقطاع البناء والأشغال العمومية وقطاع الخدمات والادارة ساهمت بنسب معتبرة في توفير مناصب العمل ، وإلى جانب ذلك نجد أن القطاع الغير رسمي له نفس الوزن في المساهمة في توفير مناصب الشغل بالمقارنة بالقطاعات الرسمية . تواصل الجزائر في دعم النمو الاقتصادي وخفض معدلات البطالة بتخصيص مبلغ 50 مليار دولار حتى نهاية 2009.

وعلى إثر هذا البرنامج تواصل معدلات البطالة إنخفاضا من 15.2% سنة 2005 إلى 11.3 % سنة 2008 ثم إلى 10.2 % سنة 2009، ففي الفترة الممتدة بين 2005-2007 تم إنشاء 1120000 منصب شغل بنسبة 61 % مما كان مسطر له².

¹ المجلس الاقتصادي والاجتماعي سنة 2004 ، مرجع سبق ذكره ، ص 120.

² تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، الوضع الاقتصادي والاجتماعي للأمم خلال السنوات 2005-2006-2007 ، ص 26.

الفصل الثالث : فعالية السياسة المالية في تحقيق الإصلاح الاقتصادي-دراسة حالة الجزائر -
2014/2000

الجدول رقم (10) : يبين تطور الفئة النشطة والبطالة للفترة 2004-2009.

الوحدة : مليون .

السنوات	الفئة	القوة النشطة	%	منصب عمل	%	البطالون	%
2004		9.5	100	7.7	82.4	1.8	17.5
2005		9.5	100	8.1	84.8	1.4	15.2
2006		10.1	100	8.8	87.8	1.3	12.2
2007		9.9	100	8.5	86.3	1.4	13.7
2008		10.3	100	9.1	88.7	1.2	11.3
2009		10.5	100	9.4	89.8	1.1	10.2

المصدر : المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي ، تقرير المجلس الاجتماعي والاقتصادي 2010 ، ص 68.

يتولى كل من قطاع التجارة والخدمات في إمتصاص أكبر قدر للفئة النشطة وفق الجدول التالي .

الجدول رقم (11) : توزيع الفئة العاملة حسب القطاعات لسنة 2009.

القطاعات	مناصب العمل (مليون)	%
الفلاحة	1.242	123.1
الصناعة	1.194	12.6
بناء وأشغال عمومية	1.781	18.1
تجارة وخدمات	5.318	56.1
المجموع	9.472	100

WWW.ONS.DZ

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات :

وفر قطاع التجارة والخدمات مانسبته 56.1 % من مناصب الشغل وقطاع البناء والاشغال العمومية 18.1 % ليوفر كل من قطاع الفلاحة والصناعة نسبة 13.1 % و 12.6 % من مناصب العمل على التوالي وهذا ما يوضح لنا في آخر المطاف أن الفئة النشطة إتجهت نحو ممارسة التجارة والخدمات التي عرفت إلغاء للقيود في إطار الإصلاح الاقتصادي ، بالإضافة إلى الأرباح الكبيرة التي يمكن تحقيقها مقارنة بالقطاعات الأخرى .

المطلب الثالث : تحليل معدل التضخم : شهدت معدلات التضخم في الجزائر إنخفاضاً محسوساً بدءاً من سنة 1999 بفضل السياسات المتبعة من طرف الجهات الوصية لتبلغ نسبة 2.1% ليتواصل الانخفاض ليصل إلى أقل نسبة

الفصل الثالث : فعالية السياسة المالية في تحقيق الإصلاح الاقتصادي-دراسة حالة الجزائر - 2014/2000

له سنة 2000 بمعدل 0.3% ليرتفع إلى 4.2% سنة 2001 لإرتفاع المعروض النقدي بنسبة 22.3%¹، كما بلغ معدل التضخم نسبة 2.6% و3.6% لسنتي 2003 و2004 على التوالي مسجلا إرتفاعا يقدر ب 2.3 نقطة و 3.3 نقطة على التوالي مقارنة بسنة 2000 ويرجع السبب إلى :

- إرتفاع قيمة الواردات بنسبة 8.32% لسنة 2003 مقارنة بسنة 2002 وحوالي 30.4% لسنة 2004 مقارنة بسنة 2003 ، و يترجم هذا الارتفاع بصفة أساسية لإرتفاع الاسعار الدولية للمواد الغذائية و سلع التجهيز².
 - إرتفاع السيولة النقدية في الاقتصاد حوالي 3041.9 دج سنة 2003 مقابل 2901.5 مليار دج سنة 2002 بنسبة زيادة تقدر ب 17.24% ، وللتحكم في اخطار التضخم الناتج عن الافراط في السيولة لجأ بنك الجزائر إلى رفع الاحتياطات الالزامية لدى البنوك
 - إرتفاع الارصدة الخارجية وضعف العملة الوطنية مع عدم فعالية السياسات النقدية للتصدي للأثار السلبية لنمو الكتلة النقدية جعل التضخم يرتفع إلى 4.7% سنة 2004³.
 - ارتفعت أسعار الاستهلاك من 1.6% سنة 2005 إلى 5.74% سنة 2009⁴، وهو الأعلى في العشرية ، ويرجع هذا التغيير السنوي لإرتفاع الواردات خصوصا أسعار المواد الغذائية وفق النسب التالية:
4.3% سنة 2000 ، 6.5% سنة 2007 ، 7.4% سنة 2008 ، 9.1% سنة 2007
- والجدول التالي يوضح تغيرات معدل التضخم 1999-2010.

الجدول رقم (12) : تطور معدلات التضخم .

الوحدة : نسبة مئوية.

السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
معدل التضخم	2.1	0.3	4.2	1.4	2.6	3.5	1.64	2.53	3.51	4.4	7.74	5.3

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات بالنسبة للفترة المدروسة.

نلاحظ من الجدول السابق أن معدلات التضخم إنخفضت إلى أدنى مستوى لها سنة 2000 ولم تتجاوز المعدل 7% خلال هذه العشرية ، رغم تفاقم التدفقات النقدية لكن بفضل السياسة النقدية الصارمة لتجنب توترات التضخم.

¹ تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، الوضع الاقتصادي والاجتماعي 2003 ، ص90.

² تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، الوضع الاقتصادي والاجتماعي 2004 ، ص20.

³ نفس المرجع ، ص 31.

⁴ نفس المرجع ، ص118.

المبحث الثالث : البرامج التنموية التي اعتمدها الجزائر خلال فترة(2001-2014) و نتائجها .

لقد عملت الجزائر على وضع برامج تنموية بحيث تعمل هذه الأخيرة على تدارك التأخر المسجل على مدار عشر سنوات من الأزمة وإلى تخفيف تكلفة الإصلاحات المنجزة و المساهمة في إعطاء دفع جديد للاقتصاد واستدامة النتائج المحققة على مستوى التوازنات الكلية¹، وتمثل هذه البرامج برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي(2001-2004)، البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009)، برنامج التنمية الخماسي(2010-2014).

المطلب الأول: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) ونتائجه

أولا: برنامج دعم الإنعاش(2001-2004)

برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) على المدى القصير والمتوسط يهدف إلى مكافحة الفقر أولا وخلق مناصب الشغل ثانيا، وضمن التوازن الجهوي ثالثا وإحياء الفضاء الإقليمي رابعا، هذا البرنامج يمتد على أربع سنوات وخصص له مبلغ 525 مليار دج أي ما يعادل 7.5 مليار دولار يهدف إلى إيجاد الظروف المثلى من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني يضاف إلى هذا غلاف مالي يفوق خمسة مليار دج كإنفاق عمومي يكمل دعم الإنعاش الاقتصادي في إطار برامج أخرى مثل صندوق تنمية مناطق الجنوب وبرامج الصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية. و يعتمد هذا الدعم خصوصا على:

-رفع الطلب الداخلي و إعادة تحريكه عن طريق الإنفاق العمومي .

-دعم الأنشطة المنتجة للقيمة المضافة والشغل لاسيما من خلال تنمية الاستغلال الفلاحي وتشجيع المؤسسة المنتجة الصغيرة والمتوسطة الحجم خاصة المؤسسة المحلية

-إعادة الاعتبار للمنشآت القاعدية وتقوية الخدمات العمومية وتحسين الظروف المعيشية وتنمية الموارد البشرية².

عملت الدولة في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي على ضخ ما قيمته 525 مليار دج وزعت كما يتبين الجدول التالي:

¹ حاكمي بوحفص، الإصلاحات والنمو الاقتصادي في شمال إفريقيا دراسة مقارنة بين الجزائر، المغرب، تونس، مجلة شمال إفريقيا، ص 14 .

² بيان اجتماع مجلس الوزراء المنعقد في 2001/04/25.

الفصل الثالث : فعالية السياسة المالية في تحقيق الإصلاح الاقتصادي-دراسة حالة الجزائر -
2014/2000

الجدول رقم (13): برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة (2001-2004).

النسبة %	المبلغ (مليار دج)	البيان
8.6	45	دعم الإصلاحات
12.4	65.3	دعم مسار الإنتاج: الفلاحة و الصيد البحري
21.7	114	التنمية المحلية
40.1	201.5	تقوية الخدمات العمومية و تحسين المستوى المعيشي
17.2	90.2	تطوير و تنمية الموارد البشرية
100	525	المجموع

المصدر: جمال عمورة، دراسة تحليلية و تقييمية لإتفاقية الشراكة العربية الأورومتوسطية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، فرع تحليل إقتصادي، جامعة الجزائر 2005-2006، ص333

يتضح من الجدول أن الدول أعطت أهمية خاصة للخدمات العمومية و تحسين المستوى المعيشي حيث خصصت ما مقداره 210.5 مليار دج أي نسبة 40.1 % من مجموع الغلاف و المخصص لهذا البرنامج ثم يليه محور التنمية المحلية بمقدار 114 مليار دج أي نسبة 21.7 % ثم دعم مسار الإنتاج و دعم الإصلاحات بقيمة 65.3 مليار دج و 45 مليار دج أي بنسبة 12.4 و 8.6 % على التوالي من إجمالي الغلاف المخصص لهذا البرنامج.

ثانياً: نتائج برنامج الإنعاش الاقتصادي.

من نتائج برنامج الإنعاش الاقتصادي أهم المؤشرات الاقتصادية التي يمثلها الجدول الآتي:

الجدول رقم (14): أهم المؤشرات الاقتصادية المسجلة خلال فترة تنفيذ سياسة الإنعاش.

السنة	2000	2001	2002	2003	2004
الناتج الداخلي الخام (مليار دج)	4123.51	4260.81	4537.69	5264.19	5993
الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات	2464.29	2778.49	3020.66	3345.35	3683
التضخم %	0.3	4.2	1.4	2.6	3.6
رصيد الميزانية	53.19-	68.71	26.03	35.02-	466.6
احتياجات الصرف مليار \$	11.91	17.96	23.11	32.94	43.11
الدين الخارجي مليار \$	25.26	22.57	22.64	23.35	21.82
متوسط سعر البرميل (دولار)	28.59	24.90	25.31	28.89	36.66

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء، البنك الجزائري، بيان الحكومة عن السياسة العامة، ماي 2005.

الفصل الثالث : فعالية السياسة المالية في تحقيق الإصلاح الاقتصادي-دراسة حالة الجزائر- 2014/2000

1- بالنسبة للناتج الداخلي الخام: على اعتبار سنة الأساس هي سنة 2000 فإن الناتج الداخلي الخام قد تطور إيجابيا على مدار السنوات الأربعة وبمعدل فاق 45 % في نهاية سنة 2004 عما كان عليه في سنة الأساس، وهذا يفسر بدون شك خروج الاقتصاد من حالة الانكماش وبداية النمو والمشجع حقا هو التطور الذي حصل في إنتاج القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات حيث أن الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات قد سجل زيادة في حدود 49.5 % عند نهاية سنة 2004 مقارنة بسنة الأساس (سنة 2000)¹

2- بالنسبة للتضخم: لقد سجل معدل التضخم أكبر نسبة له سنة 2001 بـ 4.2 لينزل إلى 1.4 في سنة 2002 ليعود بالارتفاع سنتي 2003 و 2004 على التوالي و هذا راجع للتذبذب الحاصل في المستوى العام للأسعار (نسبة التغيير في المستوى العام للأسعار) نتيجة زيادة الإنفاق الحكومي .

3- بالنسبة للناتج الداخلي الخام خارج المحروقات.

في بلد كـالجزائر الذي يعتمد بشكل أساسي على قطاع المحروقات في تمويل التنمية و بالرجوع إلى معطيات الجدول السابق فإن الناتج الداخلي الخام قد تطور إيجابيا على مدار السنوات الأربعة بمعدل 25 % في النهاية سنة 2004 عما كان عليه في الأساس إلا أن متوسط النمو الاقتصادي للفترة 3.8 % في السنة و هي نسبة ما لم تتخطى حاجز 7 % على الأقل لا يمكن الحديث عن خروج البلد من دائرة التبعية لقطاع يتصف بالهشاشة و الحساسية و الخطر .

4- بالنسبة للمؤشرات الأخيرة.

ومن الدلالات التي تبعث على الارتياح ثبات العملة أو استقرار معد الصرف طوال فترة البرنامج عند متوسط 76.39 دج/\$ وهذا ما يعكس الصرامة و توخي الحذر في تطبيق السياسة المالية والنقدية من جهة والتطور الإيجابي لمؤشرات الاقتصاد الكلي من جهة أخرى .

5- البعد الاجتماعي في برنامج الإنعاش.

إن برنامج الإنعاش الاقتصادي كان له بعدا اجتماعيا نوعا ما لا بأس به مقارنة بالسنوات السابقة حيث تمثل في نقطتين أساسيتين هما :

الأولى: الرفع من قيمة التحولات الاجتماعية واستهداف الفئات المعنية من السكان للحفاظ على قدرتها الشرائية و التماسك الاجتماعي .

الثاني: محاربة الفقر و ذلك بتوفير فرص عمل وهو ما يبينه الجدول التالي:

¹عبد الرحمن تومي، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، الواقع والآفاق، دار الخلدونية للنشر و التوزيع، الجزائر 2011، ص 231-232

الفصل الثالث : فعالية السياسة المالية في تحقيق الإصلاح الاقتصادي-دراسة حالة الجزائر -
2014/2000

الجدول رقم (15) : يبين أهم المؤشرات الاجتماعية خلال الفترة 2004-2000

الوحدة : نسبة مئوية.

السنة	2000	2001	2002	2003	2004
النمو السكاني	1.48	1.55	1.53	1.58	1.63
الناتج الداخلي الخام	2.40	2.10	4.10	6.80	5.20
رواتب العمال	5.50	10.50	7.60	9.80	8
التحويلات الاجتماعية	6.30	16.60	14.60	6.30	7.80
الفقر	-	22.60	8.50	8	6.8

المصدر : بنك الجزائر ، التطور الاقتصادي و النقدي في الجزائر ، جوان 2003 ، ص 37.

على الرغم من التطور الملحوظ في الناتج الداخلي الخام ابتداء من 2002 إلا أن هذا لم ينعكس بالإيجاب على رواتب العمال و التحويلات الاجتماعية حيث اعتمدت الجزائر هنا سياسة التقليل في الغلاف المالي لكن من جهة أخرى استطاعت الجزائر أن تقلص من نسبة الفقر أكثر من 50 % في سنة واحدة (2001-2002).

و في السياق نفسه شهدت النفقات الصحية ارتفاعا في الفترة المدروسة و هو ما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم (16): يبين نسبة النفقات الصحية المدروسة بالنسبة للناتج الداخلي الخام .

الوحدة : نسبة مئوية.

السنوات	2001	2002	2003	2004
نفقات صحية بالنسبة للناتج الداخلي الخام	3.1	3.2	3.3	3.4

المصدر : تقرير التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي .

المطلب الثاني : برنامج سياسة نمو (2005-2009) و نتائجه.

أولا: برنامج سياسة دعم النمو (2005-2009) .

خلال الفترة 2005-2009 تم إطلاق البرنامج التكميلي لدعم النمو و كذا برنامجي "الجنوب" و "الهضاب

العليا" بتمويل من الميزانية قيمته 200 مليار دولار خصصت أساسا لإعادة التوازن الإقليمي من خلال تطوير شبكة الطرق

و السكك الحديدية و تحديثها ، و التخفيف من المشاكل في مجال الموارد المائية و تحسين الظروف المعيشية للمواطنين فيما

الفصل الثالث : فعالية السياسة المالية في تحقيق الإصلاح الاقتصادي-دراسة حالة الجزائر - 2014/2000

يتعلق بالسكن و الحصول على الرعاية الطبية و التكفل بالاحتياجات المتزايدة في مجال التربية و التعليم العالي و التكوين و كذا تطوير الخدمات العامة و تحديثها¹.

و يعد البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي البرنامج الأكثر أهمية من بين البرامج الثلاث، وبرنامج الجنوب خصص له مبلغ 4202.7 مليار دج، موزعة كما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم (17): البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي للفترة (2009-2005).

النسبة (%)	المبلغ بالملايير (دج)	القطاعات
45	1908.5	برنامج تحسين ظروف معيشة السكان
40.5	1703.1	برنامج تطوير المنشآت الأساسية
8	337.2	برنامج دعم التنمية الاقتصادية
4.8	203.9	تطوير الخدمة العمومية و تحديثها
.1	50	برنامج تطوير التكنولوجيا الجديدة للاتصال
100	4202.7	المجموع

المصدر: البرنامج التكميلي لدعم النمو بالنسبة للفترة 2009-2005 أبريل 2005، ص 6.

على اعتبار أن معدل الصرف هو 70 دج/\$ الواحد معنى ذلك أن الغلاف المالي لهذا البرنامج هو 60 مليار \$ خصص منه ما نسبة 85.5 لتحسين ظروف المعيشة و الإسكان و برنامج تطوير المنشآت الأساسية²، أي ما يعادل 52 مليار دولار و هذا ما يؤكد حرص الدولة على إعادة التوازن الاجتماعي

و بالفعل فإن برنامج دعم النمو قد خصص له أكثر غلاف مالي لتحسين ظروف معيشة السكان بمبلغ يزيد عن 27 مليار أي ما نسبته 45% الذي ينتظر منه المساهمة بشكل فعال في تطوير و تحسين مناخ الاستثمار ناهيك عن توفر مئات الآلاف من مناصب الشغل كالطريق السيار شرق -غرب الذي رصد له ما يزيد عن 11 مليار دولار و يتوقع أن يبدأ الخدمة مع نهاية 2009³.

يليه في المقام الثالث محور دعم التنمية الاقتصادية بنسبة 8 % و الذي يستهدف مباشرة كل من قطاع الفلاحة و الصناعة و الصيد البحري و السياحة و نظيف إلى ذلك برنامج صندوق الجنوب، و برنامج الهضاب العليا لكل منها غلاف مالي قدره 20 مليار دولار و عليه يكون المجموع لما خصص للاستثمار حوالي 100 مليار دولار .

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، تقرير حول تنفيذ العمل الوطني في مجال الحكومة، الجزائر، نوفمبر 2008، ص 138 .

² عبد الرحمن تومي، مرجع سبق ذكره، ص 242، 241.

³ نفس المرجع السابق، ص 243.

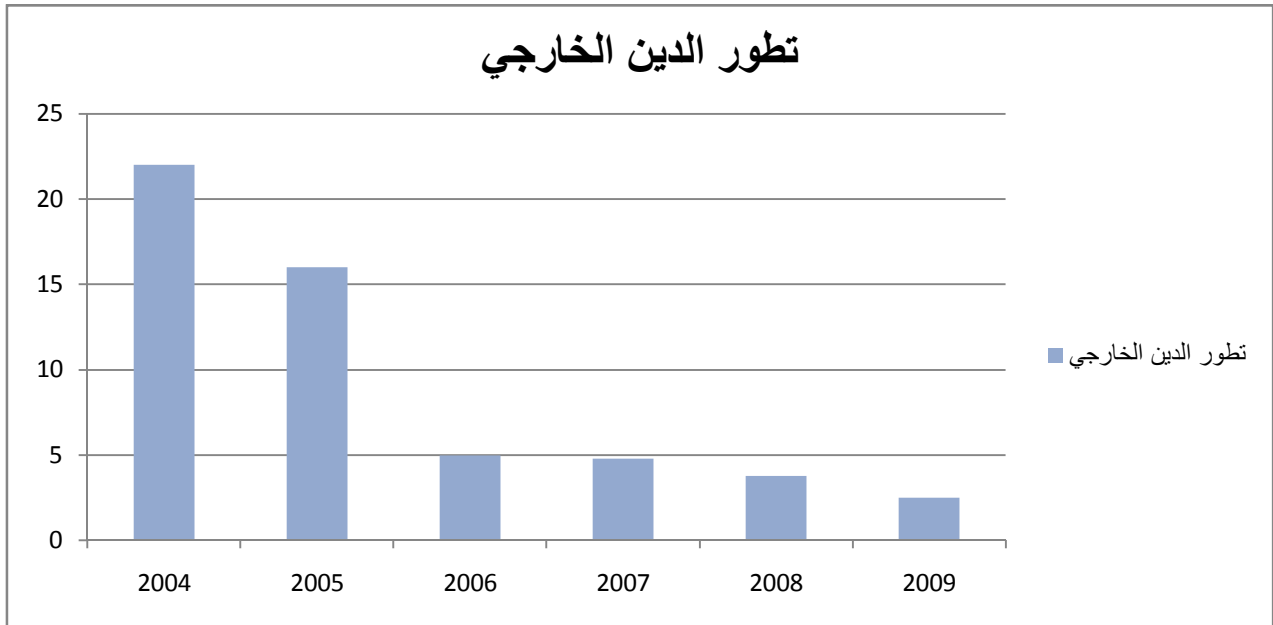
الفصل الثالث : فعالية السياسة المالية في تحقيق الإصلاح الاقتصادي-دراسة حالة الجزائر - 2014/2000

إن مثل هذا الغلاف المالي الضخم في اعتقادنا يعبر عن عزم السلطات على كسب رهان الاقلاع الاقتصادي و الرفاهية الاجتماعية ، و يترجم بصدق سياسة دعم النمو .

ثانيا :نتائج البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 1-الخروج من شبح المديونية.

من أهم النتائج التي تحسب لصالح الاقتصاد الوطني هي نتيجة الخروج النهائي من شبح المديونية كما يبينه الرسم البياني التالي:

رسم بياني رقم (05): يبين تطور الدين الخارجي مليار \$.



المصدر :بنك الجزائر ،التقرير السنوي 2009 ،التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر ،أكتوبر 2010،ص 87 .

أما الديون قصيرة الأجل فقد بلغت 1.5 مليار دولار مع نهاية 2009.

2-الاحتياطي النقدي: إن الاحتياطي النقدي بلغ 148.91 مليار دولار مع نهاية 2009 و هو مبلغ قياسي لم يشهده البلد منذ الاستقلال .

و على هذا الأساس يبقى الاحتياطي النقدي آلية من آليات السياسة المالية و النقدية ،لها أثر إيجابي واضح على الاقتصاد الجزائري ما لم يحدث تغيير سلبي على مستوى أسعار السوق الدولي للطاقة من جهة ،و كذا ما لم تكن تغيرات هامة في تعادل العملات التي تشكل احتياطات الصرف الرسمية لدى الجزائر من جهة أخرى .

الفصل الثالث : فعالية السياسة المالية في تحقيق الإصلاح الاقتصادي-دراسة حالة الجزائر -
2014/2000

و فيما يلي جدول يبين تطور الاحتياطي النقدي :

الجدول رقم(18): يبين تطور الاحتياطي النقدي .

الوحدة : مليار دج.

2009	2008	2007	2006	2005	السنة البيان
148.91	143.10	110.18	77.78	56.18	الاحتياطات الإجمالية بدون ذهب

المصدر : بنك الجزائر ، التقرير السنوي 2009 ، التطور الاقتصادي و النقدي بالجزائر ، ص 79 .

3- المؤشرات الاجتماعية.

3-1 مناصب الشغل المستحدثة خلال الفترة : لقد شهدت الفترة (2005-2009) تطورا هاما في استحداث

مناصب الشغل من حيث الكم والنوع ، وهو شيء متوقع بالنظر إلى ضخامة الاستثمارات العمومية التي ضخنت على أكثر من صعيد ناهيك عن الاستثمارات الخاصة ، وفيما يلي جدول يبين مناصب الشغل المستحدثة خلال هذه الفترة.

الجدول رقم (19) : يبين مناصب الشغل المستحدثة خلال الفترة 2005-2009.

الفترة (2005-2009)	التعيين
3166374	مناصب الشغل المستحدثة من قبل الإدارات العمومية و المؤسسات
1865318	معادل مناصب الشغل الدائمة التي استحدثت في إطار الورشات التي تستعمل اليد العاملة الكثيفة
5031692	المجموع العام

المصدر : بيان السياسة العامة ، ملحق 2، أكتوبر 2010 ، ص 5 .

3-2 حصة السكن : تشير احصائيات بيان السياسة العامة على أن فترة برنامج دعم النمو قد سمحت بإنجاز

1045269 سكن و ذلك من خلال مختلف الصيغ التي أقرها القانون¹ ، عبر مختلف الولايات .

إذا كان هذا الكم من الإنجاز قد لبي الهدف المسطر من البرنامج فهو بالدرجة الأولى لم يمه الأزمة بعد و بالتالي فإن التحدي مستمر ، كما أن البناء مستمر على مدار البرنامج القدم ، و على هذا الأساس فقد انخفضت نسبة شغل المساند من 5.79 سنة 1998 إلى 4.98 مع نهاية 2009 بالرغم من الزيادة المحسوسة خلال العشرية الماضية .

3-3 الصحة العمومية : شهدت الصحة العمومية هي الاخرى توسعا هاما في مختلف المجالات سواء كان ذلك على

مستوى الهياكل الصحية ، أم ممارسة الاستقطاب أو الضمان الإجتماعي الذي شهد هو الآخر آليات عمل جديدة كما

¹ تمثل هذه الصيغ : الائجار العمومي ، التساهمي الاجتماعي ، الريفي ، البيع بالائجار ، الترقوي ، البناء الذاتي .

الفصل الثالث : فعالية السياسة المالية في تحقيق الإصلاح الاقتصادي-دراسة حالة الجزائر-
2014/2000

أن تطوير الانتاج المحلي للأدوية بات واقعا ملموسا ، و هذا بفضل الجهود المبذولة من خلال مضاعفة الغلاف المالي بعدة مرات و فيما يلي جدول يبين تطور هياكل الصحة العمومية.

الجدول رقم(20): يبين تطورات هياكل الصحة العمومية.

الإنجازات المادية	الفترة 2004-1999	الفترة 2009-2005	مجموع الفترة 1999-2009
المستشفيات	13	23	36
العيادات المتعددة الاختصاصات	50	83	133

المصدر : بيان السياسة العامة للحكومة ، الملحق 4، أكتوبر 2010 ، ص 5.

3-4 التربية الوطنية: لا يخفى على أحد كون ترقية قطاع التربية الوطنية يندرج في صميم التنمية البشرية ، مثله مثل التعليم العالي و التكوين المهني ، و هي قطاعات احتلت الأولوية في برنامج الرئيس محل الدراسة (2005-2009)، و هو ما يفسره التطور الملحوظ في مجموع الأغلفة المالية ، حيث انتقلت من 225.5 مليار دج سنة 200 إلى 403.3 مليار دج سنة 2005 ثم قفزت مع بداية 2010 إلى 1100 مليار دج¹، أي ما يعادل 16 مليار دولار خصصت لهذه القطاعات الثلاثة ، و تتمثل فيما يلي :

الجدول رقم (21) : يبين تطور الانجازات المادية لقطاع التربية.

الفترة البيان	2004-1999	2009-2005	التطور %
المدارس الابتدائية	4592	1800	39.19
الإكمائيات	1700	1013	59.58
الثانويات	666	379	56.90
المؤسسات المزودة بالنظام الداخلي	498	358	71.88
المطاعم و النظام النصف داخلي	3242	2508	77.35

المصدر : نفس المصدر السابق ، ص 3.

3-5 التعليم العالي : و من الانجازات التي نذكرها في هذا الشأن هو ضمان مقعد بيداغوجي لكل متحصل على شهادة البكالوريا و هي ميزة تنفرد بها الجزائر عن باقي بلدان العالم ، و حتى تستجيب لمتطلبات الواقع و مقتضيات التطور باشرت الدولة في انجاز الإصلاح البيداغوجي للجامعة حتى تتمكن من استيعاب أكثر من مليون طالب .

¹ عبد الرحمان تومي ، مرجع سبق ذكره ، ص 283

يكفي كذلك أن نذكر بتعميم نظام ل م د في الجامعات الجزائرية و الانتهاء من النظام الكلاسيكي ، كما استفاد القطاع من نظام التأمين النوعي و الزيادة في منح الطلبة بالإضافة إلى وضع نظام أجور الأساتذة المدعم بنظام التعويضات الذي سيدخل حيز التنفيذ مع نهاية 2010 .
و يضاف إلى هذه الإنجازات تنصيب المجلس الوطني للبحث العلمي و إقامة عشر لجان قطاعية تهدف إلى ترقية و برمجة و تقييم البحث العلمي و التقني .

المطلب الثالث: برنامج التنمية الخماسي (2009-2014) .

يندرج هذا البرنامج ضمن ديناميكية إعادة الإعمار الوطني التي انطلقت أول ما انطلقت قبل عشر سنوات ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي تمت مباشرته سنة 2001 على قدر الموارد التي كانت متاحة وقت آنذاك و توصلت الديناميكية هذه ببرنامج فترة 2004-2009 الذي تدعم هو الآخر بالبرامج الخاصة التي رصدت لصالح ولايات الهضاب العليا و الجنوب و بذلك بلغت تكلفة جملة عمليات التنمية المسجلة خلال السنوات الخمس الماضية ما يقارب 17500 مليار دج من بينها بعض المشاريع المهيكلية التي ما تزال قيد الإنجاز .

يستلزم برنامج الاستثمارات العمومية الذي وضع للفترة الممتدة ما بين 2010 و 2004 من النفقات 21214 مليار دج (أو ما يعادل 286 مليار دولار) و هو يشمل شقين اثنين هما:¹

-استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها على الخصوص في قطاعات الكك الحديدية و الطرق و المياه بمبلغ يعادل 130 مليار دولار .

-إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ يعادل 156 مليار دولار .

يخصص برنامج 2010-2014 أكثر من 40 % من موارده لتحسين التنمية البشرية و ذلك على الخصوص من خلال تحسين التعليم في مختلف أطواره (الابتدائي و الثانوي و الجامعي و التكوين المهني) و التكفل الطبي النوعي و تحسين ظروف السكن و التزويد بالمياه و الموارد الطاقوية ، كما تضاف قطاعات الشبيبة و الرياضة و الاتصال و الشؤون الدينية و التضامن الوطني و المجاهدين إلى هذه الديناميكية الجديدة التي تأتي امتداداً للإنعاش الاقتصادي المباشر فيه منذ عقد عملت الدولة في إطار البرنامج الخماسي على وضع ما قيمته 8857 مليار دج ذات الصلة بالتنمية البشرية توزعت كما يبينه الجدول التالي :

¹ بيان اجتماع مجلس الوزراء المنعقد في 24 ماي 2010 .

الفصل الثالث : فعالية السياسة المالية في تحقيق الإصلاح الاقتصادي-دراسة حالة الجزائر-
2014/2000

الجدول رقم (22): يبين الأغلفة المالية لبعض القطاعات ذات الصلة بالتنمية البشرية.

الوحدة : (مليار دج)

القطاع	الغلاف المالي
السكن	3709
الموارد المائية	2001
التعليم	1798
الصحة	619
الشباب و الرياضة	380
الطاقة كالكهرباء و الغاز	350
المجموع	8857

المصدر :ملحق بيان السياسة العامة ،مصالح الوزير الأول أكتوبر 2010 ، ص 48.

يبين الجدول أعلاه بأن قطاعي السكن و التعليم العالي قد أخذت أغلفة مالية عالية بالنسبة للقطاعات الأخرى بحيث ان قطاع التعليم العالي لوحده قد تجاوز 24 مليار دولار للفترة القادمة(2010-2014) .

و يخصص برنامج الاستثمارات العمومية ما يقارب 40 % من موارده لمواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية و تحسين الخدمة العمومية و ذلك على الخصوص في قطاع الأشغال العمومية لمواصلة توسيع و تحديث الهياكل القاعدية بالمطارات ،تهيئة الإقليم و البيئة ،تحسين إمكانيات و خدمات الجماعات المحلية و قطاع العدالة و إدارات الضرائب و التجارة و العمل¹.

بالإضافة إلى دعم تنمية الاقتصاد الوطني على الخصوص من خلال دعم التنمية الفلاحية و الريفية ،ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال إنشاء مناطق صناعية و الدعم العمومي للتأهيل م تسيير القروض البنكية ،دعم التنمية الصناعية من خلال القروض البنكية المسيرة من قبل الدولة من أجل إنجاز محطات جديدة لتوليد الكهرباء و تطوير الصناعة البتروكيمياوية و تحديث المؤسسات العمومية .

تشجيع إنشاء مناصب الشغل ،مرافقة الاندماج المهني لخريجي الجامعات و مراكز التكوين المهني ،و دعم إنشاء المؤسسات المصغرة و تمويل آليات إنشاء مناصب انتظار التشغيل .

و على صعيد آخر تطوير اقتصاد المعرفة من خلال دعم البحث العلمي و تعميم التعليم و استعمال وسيلة الإعلام الآلي داخل المنظومة الوطنية للتعليم كما و في الموافق العمومية .

¹عبد الرحمن تومي ،مرجع سبق ذكره ،ص 315.

خلاصة

إن السياسة المالية المنتهجة من طرف الجزائر خلال الفترة المدروسة هي سياسة مالية توسعية بحتة تم فيها انفاق ملايين الدولارات ،حيث لم تعمل هذه الأخيرة على تطوير الاقتصاد الوطني و تحريك الآلة الإنتاجية ، إذ لم يتم إنشاء مؤسسات وشركات تعمل على خلق القيمة المضافة ،بل جل البرامج التنموية كانت ذات طابع اجتماعي أدت معظمها إلى تحسين الخدمات الإجتماعية والمعيشية للسكان وخلق فرص عمل أدت إلى انخفاض معدلات البطالة .

من خلال موضوع بحثنا حاولنا أن نعرض مدى فعالية السياسة المالية في تحقيق الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة أخذين بذلك الجزائر كنموذج للدراسة ، ونظرا للدور الذي تلعبه السياسة المالية في تحقيق الأهداف المرجوة من خلال معالجة الأزمات وتفعيل النشاط الاقتصادي إرتأينا دراسة مدى فعاليتها في ذلك باعتبار الإصلاح الاقتصادي ضرورة موضوعية للدول التي تعاني من إختلالات هيكلية ، ووجب علينا تبني سياسات وبرامج الإصلاحات التي تملئها المؤسسات المالية الدولية ، من شأنها هذه الصفات علاج الإختلالات التي تصيب الميزانية العامة للدولة وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات وتحرير التجارة الخارجية وبالتالي تحقيق الإستقرار الاقتصادي والملاحظ من خلال دراسة السياسة المالية المطبقة في الجزائر فقد أسهمت هذه الأخيرة خلال الفترة 2000-2010 في تحقيق الإصلاح الاقتصادي نسبيا على الصعيد الإجتماعي وذلك بتسجيل معدلات بطالة منخفضة وعلاج مشكل السكن نوعا ما، أما على الصعيد الاقتصادي فقد سجلنا معدلات نمو لا بأس بها بالرغم من بعض الآثار السلبية منها ظاهرة التضخم مما أدى إلى فقدان القدرة الشرائية للفرد مما سبب إنخفاض في الطلب الكلي.

أ-نتائج إختبار الفرضيات :

1- فيما يخص الفرضية الأولى تماثل السياسة المالية في الدول النامية والدول المتقدمة فهي خاطئة ، لكون السياسة المالية في الدول المتقدمة يتم فيها تمويل النفقات عن طريق الإيرادات وهذا ما يؤدي إلى تحقيق أهداف السياسة المالية ، أما في الدول النامية لا يتم تغطية النفقات بالإيرادات وإنما يتم باللجوء بالتمويل بالعجز مما يؤدي إلى عدم فعالية السياسة المالية.

2- اما فيما يخص الفرضية الثانية وهي من دعائم نجاح الإصلاح الاقتصادي إتساع حجم النفقات فهي خاطئة فإرتفاع حجم النفقات وإتساعها يحدث خللا في الميزانية وهذا ما يتنافى مع دعائم الإصلاح الاقتصادي .

3- اما الفرضية الثالثة وهي مساهمة السياسة المالية المنتهجة في الجزائر ولو بشكل نسبي في تحقيق الإصلاح الاقتصادي فهي صحيحة حيث ساهمت السياسة الإنفاقية التي إنتهجتها الدولة في علاج بعض المشاكل الإجتماعية من بطالة وسكن وصحة....إلخ.

ب-النتائج العامة للدراسة :

1) إن السياسة المالية لها مكانة هامة في السياسة الاقتصادية المعاصرة ، حيث أصبحت أداة الدولة للتوجيه والإشراف على النشاط الاقتصادي والحيلولة دون تعرضه لمراحل الكساد والرواج التي تعصف به بين الحين والآخر.

- 2) عند معالجة أدوات السياسة المالية تبين لنا أن الإيرادات العامة الإنفاق العام بالإضافة إلى الموازنة العامة لها دور فعال في تعديل الهيكل الإقتصادي والاجتماعي في المجتمع.
- 3) إختلاف السياسة المالية في الدول المتقدمة عن السياسة المالية في الدول النامية .
- 4) إختلاف المدارس الإقتصادية حول نوع السياسات والبرامج المعتمدة لتحقيق الإصلاح الإقتصادي.
- 5) إنخفاض معدلات النمو الإقتصادي وإرتفاع معدلات التضخم والبطالة في الدول النامية خلال فترة السبعينات والثمانينات من القرن الماضي .
- 6) تخفيف عجز الميزانية وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات من الوصفات الناجمة المقدمة من طرف صندوق النقد الدولي للدول التي تقوم بالاصلاحات الإقتصادية .
- 7) إرتفاع إيرادات الجباية البترولية عن الجباية العادية في الفترة المدروسة .
- 8) تسجيل معدلات نمو لا بأس بها نظرا لإرتفاع أسعار النفط وإنخفاض نسبة البطالة لزيادة النفقات الحكومية.
- 9) إرتفاع كبير جدا لنسبة النفقات الحكومية في الفترة المدروسة.
- 10) إرتفاع معدل التضخم إلى حدود 7.7% سنة 2009 لزيادة المعروض النقدي من جهة وعدم فعالية السياسة النقدية من جهة أخرى.
- 11) تحسن الوضع الاجتماعي من خلال البرامج التنموية الثلاثة المعتمدة من طرف الدولة الجزائرية خلال الفترة الممتدة بين 2001 و 2010.

ج-التوصيات :

- ضرورة القيام بإجراء بحوث ودراسات لمعرفة أسباب تدني الحصيلة من الإيرادات الغير جبائية .
- العمل بجدية نحو نشر الوعي الضريبي بين أفراد المجتمع وذلك بالتنسيق مع الجهات المختصة.
- الإهتمام بإدارة الضرائب وتطويرها بهدف تحسين التحصيل الضريبي .
- تشجيع الصادرات خارج المحروقات عن طريق منح مزايا للمستثمرين وتشجيعهم على التصدير للخارج .
- العمل على ترشيد النفقات العامة والتركيز على القطاعات التي تعمل على خلق القيمة المضافة (المؤسسات الإنتاجية) بما يؤدي إلى إنتعاش الإقتصاد الوطني .
- يجب إعادة النظر في سياسة الإعفاءات الضريبية والجمركية والتأكد من عدم إقرار إعفاء دون أن يكون له مبرراته المالية والإقتصادية .

- ضرورة التعاضد بين السياسة المالية والسياسة النقدية .

وبعد دراستنا للسياسة المالية ودورها في تحقيق الإصلاح الإقتصادي نختتم بحثنا بسؤال يكون منطلق لبحوث

أخرى ، مامدى فعالية السياسة النقدية في تحقيق الإصلاح الإقتصادي؟

المراجع .

أولا : باللغة العربية

أ- الكتب:

- 1- أحمد النجار، الاصلاح الاقتصادي في الدول العربية حالة مصر ، المغرب ، اليمن ، طبعة 3، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية دمشق سوريا 1996.
- 2- عمر بجاوي ، مساهمة في دراسة المالية العامة ، دار هومة للنشر والطباعة والتوزيع ، الجزائر ، 2003.
- 3- اكرام عبد العزيز ، الاصلاح المالي بين نهج صندوق النقد الدولي والخيار البديل ، بيت الحكمة للنشر ، بغداد العراق 2002.
- 4- السيد عبد المولى ، المالية العامة -دراسة للإقتصاد العام ، دار الفكر العربي، مصر ، 1978.
- 5- جمال سعيد ، النظرية العامة للكينزيين -الرأسمالية والإشتركية- مطبعة لجان البيان العربي ، القاهرة مصر، 1963.
- 6- حازم البيلاوي ، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى نهاية الحرب الباردة ، مطابع الوطن للنشر ، الكويت 2000.
- 7- حامد عبد المجيد دراز ، السياسات المالية ، بدون دار نشر ، الاسكندرية مصر ، 1999.
- 8- حسين مصطفى حسين ، المالية العامة ، طبعة 3 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون الجزائر ، 1992.
- 9- حمدي أحمد الغاني ، اقتصاديات المالية العامة ونظام السوق ، دراسة في اتجاهات الاصلاح المالي والاقتصادي ، دار المصرية اللبنانية ، مصر، 1992.
- 10- رفعت المحجوب ، المالية العامة :النفقات العامة والإيرادات العامة ، دار النهضة العربية ،الأردن ، 1975.
- 11- سميرة أيوب ،صندوق النقد الدولي وقضية الاقتصاد المالي ،دراسة تحليلية ،مركز الاسكندرية للكتاب ، القاهرة مصر 2000.
- 12- سوزي عدلي ناشد ، المالية العامة النفقات العامة ،والإيرادات العامة والميزانية العامة ، منشورات الحلبي الحقوقية ، الإسكندرية مصر 2003
- 13- سيد البواب ، برامج التثبيت والتكيف الهيكلي لصندوق النقد الدولي والبنك العالمي ،البيان للطباعة والنشر الطبعة الثانية ، القاهرة مصر 2002.
- 14- طارق الحاج ، المالية العامة ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان الاردن ، 2009
- 15- عبد الرحمن تومي ، الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر -واقع وأفاق-، دار الخلدونية للنشر والتوزيع ، الجزائر 2011 .
- 16- عبد العزيز فهمي هيكل ، موسوعة المصطلحات العربية، دار النهضة العربية القاهرة مصر ، 1980.
- 17- عبد المجيد قدي ، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية -دراسة تحليلية تقييمية - ، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر ، 2003.

- 18- عبد المنعم فوزي ، المالية العامة والسياسات المالية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، طبعة 4 ، بيروت لبنان 1992 .
- 19- عبد المنعم فوزي ، المالية العامة والسياسات المالية ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت لبنان ، 2000 .
- 20- عدنان حسين يونس ، التمويل الخارجي وسياسات الاصلاح الاقتصادي ، دار المنهج للنشر ، الطبعة الاولى ، الاردن 2011
- 21- عطية عبد الواحد ، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية ، دار النهضة العربية ، الطبعة الثانية ، القاهرة مصر 1993 .
- 22- فريد الصلح ، السياسة الاقتصادية ، بدون دار نشر ، بيروت لبنان ، 1964 .
- 23- فليح حسن خلف ، المالية العامة ، عالم الكتب الحديثة للنشر والتوزيع ، الطبعة الاولى ، عمان الأردن 2007 .
- 24- محرزى محمد عباس ، اقتصاديات المالية العامة : النفقات العامة ، الايرادات العامة ، الميزانية العامة للدولة ، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 2008 .
- 25- محمد البنا ، اقتصاديات المالية العامة ، مدخل حديث ، الطبعة الثانية ، الدار الجامعية ، القاهرة مصر . 2009 .
- 26- محمود ابراهيم الوالي ، علم المالية العامة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1987 .
- 27- مدني بن شهرة ، الاصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية) ، الطبعة الاولى ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، الاردن 2009 .
- 28- منيس سعيد عبد المالك ، اقتصاديات المالية العامة ، طبعة معدلة ، مطبعة مخيم بمرت ، بدون بلد نشر ، 1970 .
- 29- يونس أحمد البطريق ، السياسات الدولية في المالية العامة ، الدار الجامعية ، مصر ، 1998 .

ب- الرسائل الأطروحات :

- 1- جمال عمورة ، دراسة تحليلية تقييمية لإتفاقية الشراكة العربية الأورومتوسطية ، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه ، تخصص تحليل إقتصادي ، جامعة الجزائر 2005 .
- 2- عفيف عبد الكريم صندوق ، دور السياسة المالية في تحقيق الاصلاح الاقتصادي ، بحث لنيل شهادة الدكتوراه في الاقتصاد المالي ، دمشق 2005 .
- 3- محمد راتول ، سياسة التعديل الهيكلي ومدى معالجتها للاختلال الخارجي - التجربة الجزائرية - ، أطروحة دكتوراه دولة غير منشورة ، تخصص إقتصاد دولي ، الجزائر 2000 .
- 4- محمد علي حزام غالب ، سياسات الاصلاحات الاقتصادية وأثارها على القطاع الزراعي في الدول النامية ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، فرع التحليل الاقتصادي ، جامعة الجزائر ، 2008 .

ج -المجلات والجرائد:

- 1- الأمانة العامة للحكومة ، الجرائد الرسمية للفترة 2000-2010.
- 2- أسامة/و ، مقال : الجزائر حققت نموا معتبرا خارج المحروقات ، مجلة الأبحاث الإقتصادية ، الجزائر 2010.
- 3- حاكمي بوحفص ، الإصلاحات والنمو الإقتصادي لشمال إفريقيا ، دراسة مقارنة بين الجزائر-المغرب- تونس ،مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا.
- 4- خليفة مهدي أبو الليل ،سياسة التحرر الاقتصادي والأداء الاقتصادي الكلي في اقتصاديات الدول النامية ، مجلة البحوث التجارية المعاصرة ،جامعة جنوب الوادي ،عدد1 ،القاهرة 1997.

د-التقارير والملتقيات:

- 1- البرنامج التكميلي لدعم النمو بالنسبة للفترة 2005-2009 أبريل 2005.
- 2- الجمهورية الديمقراطية الشعبية ، تقرير حول تنفيذ العمل الوطني في مجال الحكومة ، الجزائر 2008.
- 3- الإتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية ،تقرير الاقتصادي العربي ، بيروت 2006.
- 4- المجلس الإقتصادي والإجتماعي ، تقرير المجلس الإقتصادي والإجتماعي ل2001.
- 5- المجلس الإقتصادي والإجتماعي ، تقرير المجلس الإقتصادي والإجتماعي ل2003.
- 6- المجلس الإقتصادي والإجتماعي ، تقرير المجلس الإقتصادي والإجتماعي ل2004
- 7- بيان إجتماع مجلس الوزراء 2010/05/24.
- 8- بيان الحكومة عن السياسة العامة 2005.
- 9- بنك الجزائر ، التقرير السنوي 2009.التطور الإقتصادي والنقدي للجزائر 2010.
- 10- بنك الجزائر ،التطور الاقتصادي و النقدي في الجزائر ،حوان 2003.
- 11- تقرير التنمية البشرية لبرامج الامم المتحدة الأنمائي 2009..
- 12- تقرير المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي ، الظرف الإقتصادي والإجتماعي 2003.
- 13- تقرير المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي ، الظرف الإقتصادي والإجتماعي 2004 .

ه-مواقع الأنترنت :

- 1-الديوان الوطني للإحصائيات. www.ons.dz
- 2-بنك الجزائر [www. banq d'algerie.dz](http://www.banq d'algerie.dz)

ثانيا : المراجع الأجنبية :

1-Encyclopedia universal France droit de propriete intellectual et indistriellereserver 1995

2- Gilbert Abraham-frois, économie politique, economica, 7^{eme} édition,2000.

3-Minister de finances,le rapport de presentation du projet de la loi de finance pour 2009.

4- Office national de statistique, Comptes économiques 2000-2008, collections n°147.

5-- Weintraub classical Keynesianism, monetrary and the price livel Chilton Philadelphia, 1970.